الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد الصديق بن يحي – جيجل –

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

M 2775

التخصص: نقود ومالية دولية

أثر سياسة الإنفاق الحكومي على التوازن الخارجي

دراسة حالة الجزائر(1990-2012)

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة ماستر علوم اقتصادية

من إعداد الطالبتين:

حنان عجرود

هاجر جمعة

تحت إشراف الأستاذ:

عميروش شلغوم

السنة الجامعية 2014/2013

بسم الله الرحمن الرحيم

قائمة المحتويات

فهرس المحتويات

قائمة المحتويات	الصفحة
البسملة	-
التشكر	-
الإهداء	-
قائمة المحتويات	I
قائمة الجداول	V
قائمة الأشكال	VI
قائمة الملاحق	VII
ملخص الدراسة	VIII
الكلمات المفتاحية	XI
المقدمة العامة	أ- ه
الفصل الأول: أساسيات حول الإنفاق الحكومي	07-32
مقدمة الفصل	08
المبحث الأول: تطور مفهوم الإنفاق الحكومي	09
المطلب الأول: تطور الإنفاق الحكومي	09
الفرع الأول: المفهوم التقليدي للإنفاق الحكومي	09
الفرع الثاني: المفهوم الحديث للنفقة الحكومية	10
المطلب الثاني: مفهوم الإنفاق الحكومي	10
الفرع الأول: تعريف الإنفاق الحكومي	10
الفرع الثاني: عناصر الإنفاق الحكومي	11
الفرع الثالث: أهمية الإنفاق الحكومي في النشاط الاقتصادي	12
المبحث الثاني: تبويب النفقات العامة	14
المطلب الأول: التبويب العلمي للنفقات الحكومية (النظري)	14
الفرع الأول: التقسيم الوظيفي للنفقات الحكومية	14
الفرع الثاني: تقسيم النفقات الحكومية حسب دوريتها وانتظامها	15
الفرع الثالث: تقسيم النفقات الحكومية من حيث السلطة القائمة بها	16
الفرع الرابع: تقسيم النفقات الحكومية تبعا لآثارها في الناتج القومي	16
المطلب الثاني: تقسيمات النفقات الحكومية في الجزائر	17

فهرس المحتويات

الفرع الأول: نفقات التسيير	18
الفرع الثاني: نفقات الاستثمار	20
المبحث الثالث: قواعد وأسس النفقات الحكومية	22
المطلب الأول: ضوابط النفقات الحكومية	22
المطلب الأول: ضوابط النفقات الحكومية	22
الفرع الأول: قاعدة المنفعة	22
الفرع الثاني: قاعدة الاقتصاد	23
الفرع الثالث: قاعدة الترخيص	23
المطلب الثاني: أسباب ازدياد النفقات الحكومية	23
الفرع الأول: الأسباب الحقيقية لتزايد الإنفاق الحكومي	24
الفرع الثاني: أسباب التزايد الظاهري للنفقات الحكومية	26
المبحث الرابع: الإنفاق الحكومي كسياسة اقتصادية	27
المطلب الأول: أثر الإنفاق الحكومي على المتغيرات الاقتصادية	27
الفرع الأول: أثر الإنفاق الحكومي على الإنتاج	27
الفرع الثاني: أثر الإنفاق الحكومي على التوزيع	28
الفرع الثالث: أثر الإنفاق الحكومي على الاستهلاك	28
الفرع الرابع: أثر الإنفاق الحكومي على الادخار	29
الفرع الخامس: أثر الإنفاق الحكومي على الأسعار	29
المطلب الثاني: المقدرة المالية للدولة	29
الفرع الأول: المقدرة التكليفية (الطاقة الضريبية)	30
الفرع الثاني: المقدرة الإقتراضية	30
خاتمة الفصل	32
الفصل الثاني: الإطار النظري لتأثير الإنفاق الحكومي على التوازن الخارجي	33-62
مقدمة الفصل	34
المبحث الأول: أساسيات حول التوازن الخارجي (ميزان المدفوعات)	35
المطلب الأول: تعريف ميزان المدفوعات	35
المطلب الثاني: أهمية ميزان المدفوعات	35
المطلب الثالث: هيكل ميزان المدفوعات	36
الفرع الأول: حساب العمليات الجارية	36

الفرع الثاني: حساب العمليات الرأسمالية	37
الفرع الثالث: حساب عمليات التسوية	38
المبحث الثاني: التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات	40
المطلب الأول: معنى التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات	40
الفرع الأول: التوازن المحاسبي	40
الفرع الثاني: التوازن الاقتصادي لميزان المدفوعات	40
الفرع الثالث: الاختلال في ميزان المدفوعات	41
المطلب الثاني: أنواع الاختلال في ميزان المدفوعات وأسبابه	41
الفرع الأول: أسباب حدوث الاختلال	41
الفرع الثاني: أنواع الاختلال في ميزان المدفوعات	42
المطلب الثالث: آثار الاختلال في ميزان المدفوعات	43
المبحث الثالث: علاج الاختلال في ميزان المدفوعات	45
المطلب الأول: علاج الخلل بالاعتماد على آليات السوق	45
الفرع الأول: النظرية الكلاسيكية (علاج الاختلال من خلال التغيرات في الأثمان)	45
الفرع الثاني: النظرية الكينزية (علاج الاختلال من خلال التغيرات في الدخل)	46
الفرع الثالث: التوازن عن طريق التدفقات المالية الدولية	49
المطلب الثاني: المداخل النظرية لعلاج الاختلال في ميزان المدفوعات	50
الفرع الأول: مدخل المرونات	50
الفرع الثاني: مدخل الامتصاص (الاستيعاب)	51
الفرع الثالث: المدخل النقدي	52
المطلب الثالث: تدخل الدولة وعلاج الاختلال في ميزان المدفوعات	52
المبحث الرابع: أثر سياسة الإنفاق الحكومي على الاستقرار الاقتصادي الخارجي	54
المطلب الأول: سياسة الإنفاق الحكومي في إطار نموذج مندل–فلمنج لاقتصاد مفتوح	54
الفرع الأول: فعالية سياسة الإنفاق الحكومي في ظل نظام الصرف الثابت	54
الفرع الثاني: فعالية سياسة الإنفاق الحكومي في ظل نظام الصرف المرن	56
المطلب الثاني: العلاقة بين الإنفاق الحكومي والتوازن الخارجي في إطار فرضية العجز التوأم	58
الفرع الأول: الإطار النظري لفرضية العجز التوأم	58
الفرع الثاني: الإنفاق الحكومي وقنوات انتقال العجز التوأم	60

فهرس المحتويات

خاتمة الفصل	62
الفصل الثالث: دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1990-2012)	110-63
مقدمة الفصل	64
المبحث الأول: الوضع الاقتصادي العام في الجزائر	65
المطلب الأول: مرحلة الانكماش الاقتصادي والتحول إلى اقتصاد السوق	65
الفرع الأول: توقيع الاتفاق الأول للاستعداد الائتماني من 31 ماي 1989 إلى 30 ماي 1990	65
الفرع الثاني:الاتفاق الثاني للاستعداد الائتماني	65
الفرع الثالث:اتفاق التثبيت للفترة (1994- 1995)	66
الفرع الرابع: اتفاق التعديل الهيكلي للفترة 1995- 1998	66
المطلب الثاني: الاقتصاد الجزائري خلال مرحلة برامج الانتعاش الاقتصادي ابتداء من1999-2012	72
المبحث الثاني: تحليل تطور الإنفاق الحكومي وميزان المدفوعات خلال الفترة(1990-2012)	77
المطلب الأول: تحليل تطور الإنفاق الحكومي خلال الفترة (1990-2012)	77
الفرع الأول: تحليل تطور الإنفاق الحكومي بالأسعار الجارية خلال الفترة (1990-2012)	77
الفرع الثاني: تحليل الإنفاق الجاري والاستثماري بالأسعار الجارية خلال الفترة (1990-2012)	79
الفرع الثالث: تحليل هيكل الإنفاق الحكومي الجاري والاستثماري خلال الفترة (1990-2012)	79
الفرع الرابع : تحليل الأهمية النسبية للإنفاق الحكومي خلال الفترة (1990-2012)	81
الفرع الخامس: تحليل تطور رصيد الموازنة العامة خلال الفترة (2001-2014)	84
المطلب الثاني: وضعية ميزان المدفوعات الجزائري وتطور أرصدته خلال الفترة (1990-2012)	86
الفرع الأول: تطور ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (1990-1999)	86
الفرع الثاني: تطور ميزان المدفوعات خلال الفترة (2000-2012)	90
المبحث الثالث: الدراسة القياسية لأثر سياسة الإنفاق الحكومي على التوازن الخارجي دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1990-2012	99

فهرس المحتويات

المطلب الأول: أثر سياسة الإنفاق الحكومي على الحساب الجاري	99
المطلب الثاني: أثر سياسة الإنفاق الحكومي على الصادرات	103
المطلب الثالث: أثر سياسة الإنفاق الحكومي على الواردات	106
خاتمة الفصل	110
خاتمة عامة	115-112
الملاحق	119-117
قائمة المراجع	-

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	صورة مختصرة لميزان المدفوعات	39
02	تطور المديونية الخارجية خلال الفترة (1990-1998)	68
03	نتائج برنامج التصحيح الهيكلي على متغيرات المالية العامة (نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي)	70
04	نتائج برنامج التصحيح الهيكلي على الوضعية النقدية	71
05	تطور معدل النمو الاقتصادي ومعدلات نمو القطاعات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (1993-1998)	72
06	تخصيصات برامج الإنعاش الاقتصادي للفترة2001-2004	73
07	تطور مؤشرات الاقتصاد الكلي خلال الفترة 1999-2012	75
08	تطور المديونية الخارجية خلال الفترة (1999-2009)	76
09	تطور الإنفاق الحكومي الكلي والجاري والاستثماري بالأسعار الثابتة خلال الفترة (1990-2012)	81
10	تطور احتياطي الصرف خلال الفترة (1990-1999)	86

فهرس المحتويات

11	تطور المديونية الخارجية خلال الفترة (1990-1999)	89
12	تطور أرصدة ميزان المدفوعات خلال الفترة (2000-2012)	90
13	تطور الميزان التجاري خلال الفترة (2000-2012)	92
14	هيكل الواردات خلال الفترة (2000-2012)	94
15	التركيبة السلعية للصادرات(2000-2012)	95
16	تطور المديونية الخارجية خلال الفترة (2000-2012)	98
17	رصيد الموازنة العامة والرصيد الجاري والإنفاق الحكومي والإرادات النفطية كنسب من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (1990-2012)	99
18	نتائج تحليل معادلة رصيد الموازنة ورصيد الحساب الجاري كنسب من الناتج	100
19	تطور مساهمة القطاعات الاقتصادية في إجمالي القيمة المضافة للفترة (1990-2009)	104
20	تطور الإنفاق الحكومي الكلي والواردات في الجزائر خلال الفترة (1990-2012)	106
21	نتائج تحليل معادلة الإنفاق الحكومي والواردات	107

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	متوسط الدخل الفردي الحقيقي	24
02	العوامل المتحكمة في القدرة المالية للدولة	29
03	فعالية سياسة الإنفاق الحكومي في حالة نظام الصرف الثابت وحرية ضعيفة نسبيا لانتقال رؤوس الأموال	55
04	فعالية سياسة الإنفاق الحكومي في حالة نظام الصرف الثابت وحرية انتقال رؤوس الأموال	56
05	فعالية سياسة الإنفاق الحكومي في حالة نظام الصرف المرن وحرية ضعيفة نسبيا لانتقال رؤوس الأموال	57
06	فعالية سياسة الإنفاق الحكومي في حالة نظام الصرف المرن وحرية كبيرة نسبيا لانتقال رؤوس الأموال	57
07	تطور الديون طويلة متوسطة وقصيرة الأجل خلال الفترة (1990-1998)	68
08	تطور الإنفاق الحكومي بالأسعار الجارية خلال الفترة (1990-2012)	78

فهرس المحتويات

09	تطور معدل نمو الإنفاق الجاري والاستثماري من الإنفاق الكلي خلال الفترة(1990-2012)	79
10	تطور هيكل الإنفاق الجاري خلال الفترة (1990-2012)	80
11	تطور هيكل الإنفاق الاستثماري خلال الفترة (1990-2012)	80
12	تطور الإنفاق الحكومي الكلي والجاري والاستثماري بالأسعار الثابتة خلال الفترة(1990-2012)	82
13	تطور الإنفاق الحكومي الكلي والجاري والاستثماري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1990-2012)	83
14	تطور رصيد الموازنة العامة والإيرادات العامة والإنفاق الكلي بالمليار دينار خلال الفترة(1990-2012)	84
15	تطور رصيد الموازنة العامة وسعر برميل النفط خلال الفترة(2001-2012)	85
16	تطور نسبة الإيرادات النفطية من إجمالي الإيرادات العامة خلال الفترة(2001-2012)	85
17	تطور أرصدة ميزان المدفوعات خلال الفترة (1990-1999)	87
18	تطور احتياطي الصرف خلال الفترة (1990-1999)	89
19	تطور المديونية الخارجية في الجزائر خلال الفترة (1990-1999)	90
20	تطور أرصدة ميزان المدفوعات خلال الفترة (2000-2012)	91
21	تطور الميزان التجاري خلال الفترة (2000-2012)	93
22	تطور الاحتياطي الرسمي خلال الفترة (2000-2012)	97
23	تطور المديونية الخارجية خلال الفترة (2000- 2012)	98
24	العلاقة بين رصيد الموازنة العامة والحساب الجاري خلال الفترة (1990-2012)	102
25	تطور نسبة الإنفاق الحكومي والصادرات خارج المحروقات إلى الناتج خلال الفترة (2000-2012)	103
26	تطور إجمالي الصادرات إجمالي الصادرات والصادرات من المحروقات	104
27	أهم معيقات الاستثمار في الجزائر (2011-2012)	105
28	العلاقة بين الإنفاق الحكومي الكلي و الواردات خلال الفترة(1990-2012)	109

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
01	تطور متغيرات الاقتصاد الكلي في الجزائر خلال الفترة (1990-2012)	118-117
02	تطور هيكل الإنفاق الجاري خلال الفترة (1993-2012) والإنفاق الاستثماري خلال الفترة (1993-2010)	119

❖ الملخص

يعد الإنفاق الحكومي الأداة الرئيسية للسياسة المالية التي تستخدمها الدول في التأثير على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي، والتي منها التوازن الخارجي، وبشكل تقدير تأثير الإنفاق الحكومي هذا الأخير نقطة مهمة في تحليل الآثار الكلية لبرامج الاستثمارات العامة، خاصة في ظل تزايد انفتاح الاقتصادات واندماجها، وتعد الجزائر من الدول التي يعتبر فيها الإنفاق الحكومي متغيرا هاما على صعيد تحديد مستوى التوازنات الداخلية الخارجية على مر السنوات، وذلك يتجسد من خلال برامج الإنفاق الضخمة التي وضعتها.

ويهدف موضوع الدراسة إلى الوقوف على مدى فعالية سياسة الإنفاق الحكومي في تحقيق التوازن الخارجي المرغوب فيه في إطار ظروف اقتصادية مميزة للدول النامية. لذلك تناولنا الموضوع من خلال ثلاثة فصول، الفصل الأول عبارة عن القسم النظري لهذه الدراسة وخصص لدراسة محور الدراسة والمتمثل في الإنفاق الحكومي بتبيان مفهومه، أقسامه ...، إلى تبيان آثاره الاقتصادية والاجتماعية، وفي الفصل الثاني تطرقنا إلى التوازن الخارجي، أما الفصل الثالث فقد اقتصرت الدراسة فيه على دور سياسة الإنفاق الحكومي في تحقيق التوازن الخارجي من خلال دراسة مميزات الوضع الخارجي للجزائر.

❖ Résumé

La dépense publique est considérée comme l'un des principaux costument de la politique budgétaire a travers la quelle L'état peut agire sur stabilité macro économique de l'économie et de l'équilibre externe, deus le cas de Louverture des économies, l'évaluation des implications de la dopeuse publique sur l'équilibre externe est considéré comme une démarche très comportant pour l'analyse des conséquences générales des programmes d'investissement publics EN Algérie, les dépense publique est considérée comme étant une variable très comportant pour la détermination des équilibres externe, qui peut se remarquer a trevers les grands projet de dupeuse que LETAT a opposé.

Le plan de travail est divisée eu trois chapitre, le premier est consacré a l'étude des principaux axes de la dupeuse publique,..ou se qui concerne le deuxième chapitres est consacré a l'analyse de l'empad de la politique des dupeuse de L'état sur les équilibres externe, deus le troisième
Chapitre on a abordé le rôle de la depeux publique dans la réaléserions de équilibre externe avec comme étude de cas L'Algérie.

مقدمة عامة

مقدمة

تحتل السياسة المالية مكانة هامة من بين أدوات السياسة الاقتصادية، إذ تسمح للحكومات بتحقيق معدلات نمو مرتفعة، وتخفيض معدلات البطالة ومعدلات التضخم، والتأثير في مستوى التوازن الخارجي ولقد عرفت السياسة المالية عدة تطورات تبعا لتطور تدخل دور الدولة في الاقتصاد، خاصة بعد التحولات الكبيرة في الفكر الاقتصادي منذ أزمة الكساد الكبير لعام 1929، إذ أصبحت السياسة المالية الأداة الرئيسية لتوجيه اقتصاديات الدول وتجاوز الهزات الناتجة عن الدورات الاقتصادية.

وتعتمد السياسة المالية لتحقيق الأهداف السابقة على مجموعة من الأدوات، منها سياسة الإنفاق الحكومي، هذه الأخيرة تعبر عن مستوى تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، وقد تطورت من مجرد أداة إلى سياسة قائمة بحد ذاتها لما لها من تأثير على الطلب الكلي الفعال، وبالتالي معالجة اختلال الاستقرار الاقتصادي الكلي، وبذلك فقد انتقلت الدراسات من التطرق إلى الشق المالي للإنفاق الحكومي، بتبيان مفهومه، أقسامه ...، إلى تحليل آثاره الاقتصادية والاجتماعية الكلية، ومن ثم تقدير مستوى فعاليته ومساهمته في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية.

وتغطي سياسة الإنفاق الحكومي من المالية العامة العديد من القضايا، منها ما يرتبط بأثرها على النمو الاقتصادي، التضخم، والبطالة، ومنها ما يتعلق كذلك بدراسة تأثيرها على التوازن الخارجي، والتي تُعد محورا مهما من محاور تقدير الآثار الاقتصادية الكلية لهذه السياسة، خاصة في ظل تزايد انفتاح الاقتصاديات واندماجها، مما انعكس في فقدان الدول لجزء من الفعالية في سياستها لصالح عوامل خارجية، فالاقتصاد العالمي يقوم على علاقات اقتصادية مختلفة بين الدول، تنتج عنها فائض لدول وعجز لدول أخرى، تعمل كلها على تحقيق توازن الميزان العالمي، هذه العلاقات الاقتصادية يتم رصدها في سجل هو ميزان المدفوعات. ونتيجة للتحولات المستمرة التي أدت إلى حالة فوضى في أسواق النقد الدولية وازدياد المنافسة بين الدول بالإضافة إلى الركود الاقتصادي نتيجة تدهور معدلات النمو الاقتصادي ظهرت اختلالات في وضع المدفوعات الخارجية، لكن الدول النامية كانت أكثر تأثرا بهذا المحيط الدولي على اعتبار أنها اقتصاديات صغيرة فعرفت أزمات هيكلية ناتجة عن السياسات النقدية والمالية التوسعية، وكذا نمو الإنفاق العام وتفاقم المديونية الخارجية، إذ تعتبر الواردات مثلا في العديد من الدول النامية بمثابة عامل سلبي لآلية عمل مضاعف الإنفاق الحكومي، وهو ما يُضعف من تأثير هذا الأخير على النمو الاقتصادي إذ قد تنعكس الزيادة في النفقات العامة في زيادة الواردات، وبالتالي يتسرب جزء من الإنفاق إلى الخارج ويمكن تحليل العلاقة من الجانب النظري بين الإنفاق الحكومي والتوازن الخارجي في إطار ظاهرة العجز التوأم، هذه الأخيرة تعتبر من المواضيع المهمة والتي تؤكد بأن عدم الاستقرار الداخلي ممثلا في عجز الموازنة والناتج عن زيادة الإنفاق الحكومي ينعكس في عجز ميزان مدفوعات.

ولقد كان لزيادة حدة الاختلال في ميزان المدفوعات خاصة في صورة عجز دورا هاما في دفع الدول إلى بذل جهود جبارة لإعادة توازنها الخارجي وعلاج الاختلال، وقد حصلت على دعم مالي لموازين مدفوعاتها ضمن اتفاقات مبرمة مع مؤسسات دولية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي، بشرط إعادة توجيه معاملاتها الخارجية نحو معالجة اختلالها الخارجي.

وتعد الجزائر من الدول التي يعتبر فيها الإنفاق الحكومي متغيرا هاما على صعيد تحديد مستوى التوازنات الداخلية والخارجية على مر السنوات، ففي سنوات التسيير الاشتراكي، أدت برامج الإنفاق الضخمة (سياسة مالية توسعية) إلى ارتفاع معدلات التضخم، وتعمق مشكلة المديونية الخارجية وبالتالي اختلال التوازن الخارجي، لذلك سعت مؤسسات بريتون وودز إلى تجاوز هذا الوضع بتبني برامج إصلاحية، من بين ما ركزت عليه ضرورة تحقيق توازن في الموازنة العامة عن طريق تخفيض الإنفاق العام، واتخاذ إجراءات لزيادة الإيرادات الضريبية، وإذا كانت هذه البرامج قد حققت نتائج إيجابية فيما يخص إدارة الطلب الكلي، إلا أنها لم تحقق ما كان مرجوا منها فيما يخص جانب العرض، هذا ما دفع السلطات المعنية إلى تسطير برامج إنفاق ضخمة بدءا من عام 2001 إلى غاية 2014 في ثلاث مراحل الأولى خلال الفترة (2001-2004)، والثانية خلال الفترة (2005-2009)، والثالثة خلال الفترة (2010-2014). في هذا الإطار جاءت هذه الدراسة لتحليل دور سياسة الإنفاق الحكومي في الاستقرار الاقتصادي الخارجي في الجزائر خلال الفترة (1990-2012).

❖ **إشكالية الدراسة**

تسعى الدراسة إلى الإجابة على التساؤل الرئيسي التالي:

ما مدى تأثير سياسة الإنفاق الحكومي في تحقيق التوازن الخارجي في الجزائر خلال الفترة (1990-2012)؟

وللوقوف على هذه الإشكالية، نقوم بطرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هو التوازن الخارجي؟ وما هي أهم النظريات المفسرة له؟

- هل ساهم التبويب الذي اتخذته الجزائر للنفقات في تنمية الاقتصاد الجزائري ؟

- كيف انعكست برامج الإصلاح الاقتصادي المتبعة في الجزائر خلال الفترة 1990-2012 على وضعية ميزان المدفوعات؟

- ما مدى انطباق نظريات تزايد الإنفاق الحكومي ممثلة في قانون فاجنر على الاقتصاد الجزائري؟

❖ **فرضيات الدراسة**

تسعى الدراسة إلى اختبار الفرضيات التالية:

- توجد علاقة ايجابية بين عجز الموازنة العامة الناتج عن زيادة الإنفاق الحكومي وعجز الحساب الجاري؛
- توجد علاقة سلبية بين الإنفاق الحكومي ورصيد الحساب الجاري؛
- يتسرب جزءٌ كبير من الإنفاق الحكومي إلى الخارج من خلال الواردات.

❖ **أهمية الدراسة**

تستمد الدراسة أهميتها من أهمية ومكانة الإنفاق الحكومي الذي يعتبر سياسة قائمة في حد ذاتها، وما يكسب هذه الدراسة أهمية خاصة في الجزائر أنها أتت منسجمة مع الاهتمام الواسع من قبل الأوساط المالية والاقتصادية بموضوع الإنفاق الحكومي، حيث كان الإنفاق الحكومي متغيرا أولت له مؤسسات بريتون وودز مكانة هامة في إطار برامج التثبيت والتعديل الهيكلي(1994-1998)، كما تزامنت بداية الألفية الثالثة بتحسن أسعار النفط، مما أدى بالحكومات المتعاقبة إلى تسطير برامج تنموية رُصدت لها مبالغ مالية هائلة بهدف إنعاش الاقتصاد الوطني، وتأتي هذه الدراسة لتقدير تطور سياسة الإنفاق الحكومي وتأثيرها على متغير مهم من متغيرات الاقتصاد الكلي وهو ميزان المدفوعات.

❖ **الدراسات السابقة**

تم إجراء مجموعة من الدراسات والأبحاث العلمية والأكاديمية لمتغيرات الموضوع خاصة من جوانبها النظرية، وسنعرض أبرز الدراسات التي لها علاقة بموضوع هذا البحث وهي كما يلي:

أولا- أطروحة دكتوراه (دراوسي)[1] بعنوان "السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي- حالة الجزائر، (1990-2004)"

وقد تناول الباحث في هذه الدراسة التطور التاريخي للسياسة المالية ومدى أهميتها، كما تعرض في الجانب النظري لموضوع التوازن بصفة عامة والتوازن الاقتصادي بصفة خاصة، وكذلك السياسة المالية المعتمدة في تحقيق التوازن الاقتصادي وعلاقة السياسة المالية بالسياسة النقدية، أما الجزء التطبيقي فقد عالج السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة 1990-2004، حيث ناقش طبيعة الوضع الاقتصادي الجزائري العام خلال الفترة 1990-2004، ثم درس موقع التوازن الاقتصادي العام من الإصلاحات في الجزائر، وتوصلت الدراسة إلى أن الإيرادات العامة والإنفاق العام بالإضافة إلى الموازنة العامة لها دور فعال في تعديل كل من الهيكل الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع فضلا عن قدرتها على ترشيد استخدام

---

[1] مسعود دراوسي، **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي – دراسة حالة الجزائر (1990-2004)**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2005-2006.

الأموال العامة وتحقيق أقصى إنتاجية، بالإضافة إلى الدور الذي تلعبه هذه الأدوات في التأثير على حجم العمالة والدخل ومستويات الأسعار ومن ثم التوازن الاقتصادي العام.

ثانيا- دراسة (بودخدخ)[2] بعنوان "أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي، حالة الجزائر (2001-2009)"

تناولت هذه الدراسة بالتفصيل الجوانب النظرية لتأثير الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي وطبيعة التأثير في حالة الجزائر في إطار برنامج دعم الإنعاش، والبرنامج التكميلي لدعم النمو، وقد توصلت إلى العديد من النتائج، إذ أدى البرنامجين إلى زيادة الطلب الكلي، بالرغم من مساهمتهما في عودة الانتعاش للنمو الاقتصادي في الجزائر، إلا أن مساهمتها في النمو كانت محدودة مقارنة بما أنفق من موارد، نتيجة ضعف جانب العرض.

ثالثا- دراسة (عايب)[3] بعنوان "الإنفاق الحكومي كأداة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي-الاقتصاد الجزائري نموذجا-"

تناولت هذه الدراسة تأثير الإنفاق الحكومي على أربعة متغيرات في الجزائر خلال الفترة (1990-2007)، وهي النمو الاقتصادي، معدل البطالة، معدل التضخم، وميزان المدفوعات، وقد توصلت إلى العديد من النتائج منها استمرار تحكم سعر النفط في التوازنات المالية في الجزائر (التوازنات الداخلية والخارجية) وانخفاض قيمة مضاعف الإنفاق الحكومي، وتسرب جزء هام من الإنفاق إلى الخارج في شكل واردات، لكن الملاحظ أنها استخدمت متغيرات اسمية في التحليل القياسي، أي لم تتخلص من أثر ارتفاع الأسعار على مختلف المتغيرات، واعتمدت أساسا في التحليل القياسي على تحليل الانحدار باستخدام طريقة المربعات الصغرى.

❖ **منهج الدراسة**

للإجابة على إشكالية الدراسة والتأكد من صحة الفرضيات، نعتمد على المنهج الوصفي للوقوف على المفاهيم النظرية المرتبطة بالإنفاق الحكومي والتوازن الخارجي، بالإضافة إلى علاقة التأثير النظرية للإنفاق الحكومي على التوازن الخارجي، ونستخدم المنهج التحليلي لدراسة تطور متغيري الدراسة في الجزائر وتأثير الإنفاق الحكومي على ميزان المدفوعات خلال فترة الدراسة بالاستناد إلى أدوات التحليل القياسي.

---

[2] بودخدخ كريم، **أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي -دراسة حالة الجزائر 2001-2009-**، مذكرة ماجستير، جامعة دالي إبراهيم، الجزائر، 2009-2010.

[3] وليد عبد الحميد عايب، **سياسة الإنفاق الحكومي كأداة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي-الاقتصاد الجزائري نموذجا-** مذكرة ماجستير، جامعة دمشق، 2009.

❖ **تقسيم الدراسة**

قُسمت الدراسة إضافة إلى المقدمة العامة والخاتمة العامة، إلى ثلاثة فصول؛ خصص الفصل الأول لدراسة كل ما يتعلق بالإنفاق الحكومي في أربعة مباحث، تناول المبحث الأول تطور مفهوم الإنفاق الحكومي، وتناول المبحث الثاني مختلف تقسيمات النفقات الحكومية، أما المبحث الثالث فتناول قواعد وأسس النفقات، والمبحث الرابع فتناول الإنفاق الحكومي كسياسة اقتصادية.

ويعالج الفصل الثاني مختلف الجوانب النظرية لتأثير الإنفاق الحكومي على التوازن الخارجي في أربعة مباحث، تناول المبحث الأول أساسيات مختلفة حول التوازن الخارجي، ويدرس المبحث الثاني ظاهرتي التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات، أما المبحث الثالث فيتناول علاج الخلل في ميزان المدفوعات، ويتطرق المبحث الرابع لتحليل أثر سياسة الإنفاق الحكومي على الاستقرار الاقتصادي الخارجي نظريا.

يتناول الفصل الثالث الجانب التطبيقي لتأثير سياسة الإنفاق الحكومي على ميزان المدفوعات خلال الفترة (1990-2012)، بتحليل تطور مسار الإصلاحات الاقتصادية، وتحليل تطور متغيري الدراسة خلال فترة الدراسة، وتقدير بالتحليل والقياس تأثير الإنفاق الحكومي على مؤشرات التوازن الخارجي.

الفصل الأول:

أساسيات حول الإنفاق الحكومي

مقدمة الفصل

تعد النفقات الحكومية إحدى الوسائل المهمة التي تستخدمها الدولة بهدف تحقيق دورها الاقتصادي والاجتماعي، ويتم ذلك في شكل برامج حكومية في مختلف القطاعات، بتخصيص إعتمادات لتلبية الحاجات العامة للأفراد، وسعيا وراء تحقيق أقصى نفع جماعي ممكن. كما أن تطور الدولة وتنوع مجالات تدخلها بقصد إشباع هذه الحاجات قد فرض على نظرية النفقات الحكومية أن تتطور هي الأخرى من حيث مفهومها، أنواعها، تقسيماتها، والقواعد التي تحكمها، وتقييم آثارها الاقتصادية والاجتماعية المترتبة عليها.

لقد توسعت اهتمامات الكتاب في مجال المالية العامة، خاصة في مجال النفقات الحكومية، حيث تزايد تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي الوطني، والحياة الاجتماعية مستخدمة في سبيل تعزيز هذا التدخل وتأصيل أسس ومقومات عناصر المالية العامة كركائز أساسية لهذا الطريق ولذلك أصبح من غير المعقول الاحتفاظ بحياد هذه النفقات في ظل هذا التطور الهائل لدور الدولة، كما أدى هذا التطور إلى خروج الموازنة العامة عن الإطار الذي وضعتها فيه النظرية التقليدية ممثلا في مبدأ التوازن، وفي هذه الظروف اضطرت الدولة إلى زيادة الإنفاق العام للوفاء بالأهداف المذكورة على الرغم من احتمال تسجيل عجز في الموازنة، وانتهت التجارب والتطبيقات المالية الحديثة إلى قبول فكرة عجز الموازنة، وإنها لا تشكل خطرا، وإنما بالعكس يمكن استخدامها كأداة لتحقيق التوازن الاقتصادي ومواجهة الآثار السلبية الناشئة عن الدورات الاقتصادية.

وقد فرضت هذه التطورات اهتمام المفكرين بدراسة طبيعة النفقات الحكومية، تحليلها، تقسيمها وحدودها والمعايير الاقتصادية وغير الاقتصادية التي تحكم عملية اختيارها، والضوابط والمعايير والمقومات التي تواجه الإنفاق الحكومي، وهكذا تجاوزت دراسة النفقات الحكومية الحدود الكمية التي كانت تدرس في إطارها وقد أصبحت بالإضافة إلى ذلك تبحث في النواحي النوعية والكيفية.

المبحث الأول: تطور مفهوم الإنفاق الحكومي

انعكس تطور دور الدولة في النشاط الاقتصادي على تطور مفهوم المالية العامة، وبالتالي مفهوم الإنفاق الحكومي، وتعد هذه الأخيرة الجزء الثاني للميزانية العامة للدولة إلى جانب الإيرادات العامة، لذا سنتناول في هذا المبحث تطور النفقات الحكومية، وتحديد تعريفها وأهميتها.

المطلب الأول: تطور الإنفاق الحكومي

إن التطور الذي لحق بالنظام الاقتصادي والسياسي والاجتماعي كان له أثر على دور الدولة في النشاط الاقتصادي، وقد اختلف مفهوم الإنفاق الحكومي في ظل الدولة المتدخلة عن المفهوم الذي كان سائدا في ظل الدولة الحارسة.

الفرع الأول: المفهوم التقليدي للإنفاق الحكومي

على الرغم من مبدأ أولوية النفقة في الفكر المالي التقليدي، إلا أنها لم تحظ في كتاباتهم باهتمام يذكر حيث لم يتناولوا تحليل مضمون النفقة، وطبيعتها أو تقييم آثارها، وأوجه إنفاقها، ومن ثم اقتصر غرض النفقة في تسيير المرافق العامة الأساسية مع ضرورة الحفاظ على حياد النفقة، وعدم تأثيرها على النشاط الاقتصادي للأفراد[1].

لقد نادى المفكرون التقليديون بضرورة الاقتصاد في النفقات الحكومية إلى أبعد الحدود، وكان تبريرهم لذلك أن الإنفاق الحكومي ما هو إلا استهلاك غير إنتاجي من ثروة السلع[2]. أي أن النفقة الحكومية لابد أن توجه إلى الأنشطة التقليدية فقط، علاوة على البحث عن الموارد التي تغطي هذه النفقات دون عجز أو فائض، لأن العجز سيؤدي إلى الحد من تحقيق هذه الأهداف، أما الفائض فيعني إرهاق المواطنين بمزيد من الضرائب التي تثقل كاهلهم وهو ما يتعارض مع مبدأ حياد الدولة في النشاط الاقتصادي[3].

ونستطيع القول أن النفقات الحكومية اعتبرت حيادية على النشاط الاقتصادي، وتتمحور حول أنشطة غير مربحة كتوفير الأمن وحماية الحدود وتحقيق العدالة، تجسيدا لحياد الدولة، وهو ما لا يتلاءم مع سعي القطاع الخاص إلى تحقيق الربح.

---

(1) محمد البنا، **اقتصاديات المالية العامة – مدخل حديث** – الدار الجامعية، الإسكندرية: مصر، 2009، ص271.

(2) علي خليل، سليمان أحمد اللوزي، **المالية العامة**، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص92.

(3) أحمد عبد السميع علام، **المالية العامة – مفاهيم والتحليل الاقتصادي و التطبيق** – الوفاء القانونية، ط1، مصر، 2012، ص 45.

الفرع الثاني: المفهوم الحديث للنفقة الحكومية

جاءت أزمة الكساد الكبير لسنة 1929 لتثبت عجز الفكر التقليدي على مواكبة التطورات الاقتصادية والاجتماعية، ولتؤكد على ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وإلغاء مفهوم الدولة الحارسة، إذ أكدت هذه الأزمة عدم صحة الافتراضات الكلاسيكية بأن الاقتصاد في حالة توازن دائم، وأن الاختلالات فيه تكون عرضية فقط، ويتم العودة إلى حالة التوازن بفعل آلية السوق انطلاقا من فكرة اليد الخفية لـــ"أدم سميث"[1].

فالدولة وجهازها المالي على وجه التحديد لا تبدد أموالا أو تستهلك ثروات، كل ما في الأمر أن الدولة من خلال إدارتها المالية تقوم بامتصاص جزء من القوة الشرائية، التي تحت يد الأفراد الخاضعين للضريبة، وتعيد إنفاقه مرة أخرى بما يتفق مع أهدافها الاقتصادية والاجتماعية. ويمكن تشبيه الدولة هنا بالمضخة الماصة الكابسة، فما تسحبه من أموال (إيرادات عامة) تعيد توزيعه في صورة نفقات، فالدولة هنا لا تستهلك، وإنما تعيد توزيع الدخول والثروات، وليس في ذلك أية خسارة للاقتصاد القومي كما كان يرى الكلاسيك فهي بذلك تحقق نفعا عاما للمجتمع[2].

فالفكر المالي الحديث أصبح ينظر للنفقة الحكومية على أنها نفقة إيجابية الهدف منها تحقيق آثار اقتصادية واجتماعية وسياسية إضافة إلى آثارها المالية. لتبرز بذلك النفقات الحكومية كأداة من أهم أدوات تدخل الدولة فعالية.

المطلب الثاني:مفهوم الإنفاق الحكومي

سنتطرق من خلال ما يلي إلى تعريف الإنفاق الحكومي و عناصره، وأهميته.

الفرع الأول:تعريف الإنفاق الحكومي

تتعدد المفاهيم المختلفة لسياسة الإنفاق الحكومي، وإن كانت جميعها تؤدي إلى نتيجة واحدة:

- الإنفاق الحكومي هو عبارة عن " تلك المبالغ المالية التي تقوم بصرفها السلطة العمومية ممثلة في الحكومات أو الجماعات المحلية"[3].

---

(1) بودخدخ كريم، **مرجع سبق ذكره**، ص 15.

(2) محمد البنا، **مرجع سبق ذكره**، ص272.

(3) بالعاطل عياش، نوي سميحة، **آلية ترشيد الإنفاق العام من أجل تحقيق التنمية البشرية المستدامة في الجزائر 2001-2014** مداخلة ضمن أبحاث المؤتمر الدولي حول: **تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل و الاستثمار و النمو الاقتصاد خلال الفترة 2001-2014**، مدارس الدكتوراه- جامعة سطيف1، الجزائر، 12/11 مارس 2013، ص4.

- كما يمكن تعريفه على أنه "مبالغ نقدية أقرت من قبل السلطة التشريعية ليقوم شخص عام بإنفاقها في توفير سلع وخدمات عامة، وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية"[1].
- وتعرف أيضا " هي المبالغ التي تقوم الدولة أو من يمثلها بإنفاقها لتحقيق المنافع العامة في صورة نقدية أو عينية، ومعتمدة من جهة مسؤولة وواردة بموازنتها العامة[2].

ونرى أن النفقة الحكومية هي مبلغ مالي نقدي يتم رصده في الموازنة العامة صادرا عن هيئة عامة (الدولة)، من أجل تحقيق الأهداف المختلفة للمجتمع.

الفرع الثاني: عناصر الإنفاق الحكومي

تتمثل أركان الإنفاق الحكومي في:

1- **المبلغ النقدي:**

تنفق الدولة عادة مبالغ نقدية للحصول على ما يلزمها من سلع وخدمات، ويعد إنفاق المبالغ النقدية الأسلوب الاعتيادي لحصول الدولة على احتياجاتها وسداد ما يستحق عليها من فوائد وأقساط الدين العام[3].

2- **صدور النفقة من شخص معنوي عام:**

حتى يكون الإنفاق حكوميا يجب أن يصدر من شخص عام أو الأشخاص المعنوية [4]، مثل: نفقات الهيآت المحلية ومؤسسات الدولة ونفقات المشروعات العامة، ولا يمنع من ذلك أن هذه المشروعات تخضع في إدارتها لتنظيم تجاري بقصد تحقيق الربح، لأن ذلك لا يزيل عنها صفتها كجهاز من أجهزة الدولة يقوم بنشاط متميز بقصد تحقيق بعض الأهداف الاقتصادية والاجتماعية. وتعتبر النفقة العامة " تلك النفقات التي تقوم بها الدولة بصفتها السيادية، بالإضافة إلى النفقات التي تقوم بها مؤسساتها في المجال الاقتصادي"[5].

---

[1] علي خليل، سليمان أحمد اللوزي، **مرجع سبق ذكره**، ص89.

[2] عيسى خليفي، **هيكل الموازنة العامة للدولة – في الاقتصاد الإسلامي**، دار النفائس، الأردن ، ط1، 2011، ص48.

[3] أحمد عبد السميع علام، **مرجع سبق ذكره**، ص 42.

[4] حسين مصطفى حسين، **المالية العامة**، ط5، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص12.

[5] زينب حسين عوض الله، **أساسيات المالية العامة**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2006، ص18.

وعلى العكس من ذلك لا تعتبر النفقة الحكومية تلك التي يقوم بها الأفراد أو المشروعات الخاصة حتى ولو كان المقصود بها تحقيق نفع عام.

3 – تهدف النفقة الحكومية إلى تحقيق نفع عام:

تلعب العوامل والاعتبارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في هذا المجال دورا رئيسيا، حيث أن تقدير الدولة للمنافع العامة يأتي انعكاسا لكل من طبيعة النظام السياسي والاقتصادي ومستوى التقدم الحضاري الذي حققه المجتمع، لذلك يختلف أمر تحديد الحاجات العامة وما يحقق إشباعها من منافع عامة باختلاف فلسفة الدولة[1]، ويتطلب إشباع الحاجات العامة تضامن جهود المجتمع بأسره، وذلك إما لعدم إمكانية تجزئة مثل هذه الخدمات(كالدفاع)، وإما نتيجة لعدم كفاية الجهود الفردية لإشباع بعضها رغم إمكانية تجزئتها (كالتعليم والصحة)، الأمر الذي يتطلب من الدولة ضرورة إشباعها[2].

ولا تعتبر النفقة عامة تلك التي تعود بالنفع على فئة معينة، فليس من المتصور أن تكون النفقة لغرض نفع أو مصلحة خاصة بفئة معينة، لما في ذلك من مخالفة لمبدأ العدالة والمساواة في تحمل الأعباء العامة.

الفرع الثالث: أهمية الإنفاق الحكومي في النشاط الاقتصادي

يعتبر الإنفاق الحكومي عنصرا مهما في دالة الطلب الكلي خاصة في الاقتصاديات النامية، للأسباب التالية:

- ✓ ضعف الإنفاق الاستهلاكي بسبب انخفاض مستوى الدخول في الدول النامية.
- ✓ ضآلة الإنفاق الاستثماري الخاص في تلك الدول، نتيجة للمشاكل الكثيرة التي تواجه، والتي قد تؤدي إلى إعاقة حركته ونموه، وتلك المشاكل تتمثل بما يلي:
  - عدم استقرار الأوضاع السياسية والاقتصادية؛
  - ضيق الأسواق المحلية والتي لا تشجع المستثمر الخاص بزيادة استثماراته، حيث يلاحظ أن أغلب استثمارات القطاع الخاص توجه إلى النشاطات العقارية، المضاربات في أسواق رأس المال[3]؛
  - ضعف الإنفاق الاستهلاكي وقد يكون ذلك عامل غير مشجع لزيادة الاستثمارات الخاصة، فزيادة الإنفاق الاستثماري تعتمد على زيادة الطلب الاستهلاكي.

---

[1] محمد شاكر العصفور، **أصول الموازنة العامة**، ط1، دار المسيرة، عمان، 2008، ص287.

[2] محمد طاقة، هدى العزاوي، **اقتصاديات المالية العامة**، ط2، دار المسيرة، عمان، 2010 ، ص 34 .

[3] محمود حسين الوادي، كاظم جاسم العيساوي، **الاقتصاد الكلي –تحليل نظري وتطبيقي**– ط1، دار المسيرة، الأردن، 2007 ص132–133.

يتخذ الإنفاق الحكومي عدة أشكال، حيث يمكن أن يكون هذا الإنفاق استهلاكيا مثل: الإنفاق على الخدمات العامة كالإنفاق على التعليم والصحة، والإنفاق على النظام العسكري، وقد يكون الإنفاق الحكومي إنفاق استثماري كإقامة المشاريع الصناعية، والإنفاق على البنية التحتية[1].

وعلى هذا الأساس فإن عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية تعتمد وبشكل أساسي على الإنفاق الحكومي في الدول النامية.

[1] عبد الرزاق الفارس، **الحكومة والفقراء والإنفاق العام**، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، بيروت: لبنان، 2001، ص47.

المبحث الثاني: تبويب النفقات العامة

هناك العديد من التقسيمات التي تحدد تبويب النفقات الحكومية للدولة، وسنتطرق للتقسيم العلمي في المطلب الأول، مع الإشارة إلى تقسيم النفقات الحكومية في الجزائر.

المطلب الأول: التبويب العلمي للنفقات الحكومية (النظري)

يقصد بالتقسيمات العلمية والاقتصادية للنفقات الحكومية تلك التقسيمات التي تستند إلى معايير علمية تظهر فيها الطبيعة الاقتصادية بوضوح شديد.

بحيث يمكن تقسيم النفقات من وجهات نظر مختلفة لأقسام متنوعة، فيمكن تقسيمها من حيث وظيفتها، من حيث دوريتها، من حيث الهيئة التي تقوم بها، وكذلك من حيث طبيعتها.

الفرع الأول: التقسيم الوظيفي للنفقات الحكومي

يعتمد هذا التقسيم على المفهوم الحديث للمالية العامة التي لم تعد مقتصرة على مجرد تمويل النفقات الإدارية للحكومة، بل أصبحت أداة لتنفيذ سياستها. ويتم تقسيم النفقات الحكومية إلى مجموعات إنفاقية مختلفة [1]، وتظهر النفقات الحكومية للدولة حسب الوظائف التي تمارسها.

1- النفقات الحكومية الاقتصادية

تشمل الأموال المخصصة للقيام بخدمات تهدف إلى تحقيق هدف اقتصادي مثل: الاستثمارات في المشاريع الاقتصادية المتنوعة، المنح والإعانات الاقتصادية، النفقات التي تهدف إلى تزويد الاقتصاد القومي بالخدمات الأساسية[2].

2- النفقات الحكومية الاجتماعية

جميع هذه النفقات يغلب عليها الطابع الاجتماعي، حيث يكون الهدف الرئيسي من إنفاقها هو زيادة مستوى الرفاهية لأفراد المجتمع بصفة عامة والفقراء بصفة خاصة[3]. وكذلك النفقات المخصصة للخدمات الصحية والتعليمية والترفيهية والضمان الاجتماعي[4].

---

[1] سعيد عبد العزيز عثمان، **المالية العامة-مدخل تحليلي معاصر**، الدار الجامعية، مصر، 2008، ص479.

[2] محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، **مبادئ المالية العامة** ،ط1، المسيرة للنشر والتوزيع، 2007، ص135.

[3] سعيد عبد العزيز عثمان، **مرجع سبق ذكره**، ص476.

[4] محمد شاكر العصفور، **مرجع سبق ذكره**، ص286.

3- النفقات الحكومية الإدارية

تتضمن النفقات الحكومية المخصصة لتسيير المرافق العامة من رواتب وأجور العاملين في الإدارات الحكومية، وأثمان ومستلزمات الإدارات الحكومية، كما تتضمن المبالغ المخصصة للجهاز الإداري من أجل إعداده وتدريبه لكي يكون قادرا على أداء الخدمات العامة على أكمل وجه. كما يدخل ضمنها المبالغ اللازمة لتحقيق الأمن الداخلي واستمرار العلاقات مع الخارج[1].

4- النفقات الحكومية العسكرية

تتضمن النفقات الحكومية المخصصة لإقامة واستمرار مرفق الدفاع الوطني، من رواتب وأجور ونفقات إعداد ودعم القوات المسلحة وبرامج التسليح في أوقات السلم والحرب، شراء الأسلحة وقطع الغيار اللازمة[2].

5- النفقات الحكومية المالية

وهي حالة تتعلق بالدول النفطية، فكلما تمكنت الدولة من زيادة مواردها المالية استطاعت زيادة إنفاقها العام، وهذا يعتمد على قدرتها في تنويع مصادر الإيرادات والأساليب في تحصيل تلك الموارد وعلى تقدمها اقتصاديا، كما أن كثيرا من الدول قد تلجأ إلى الاقتراض الداخلي أو الخارجي وهذا يؤدي إلى زيادة الإنفاق العام[3]. وتشمل أقساط استهلاك الدين العام (قروض الدولة) وفوائده السنوية[4].

الفرع الثاني: تقسيم النفقات الحكومية حسب دوريتها وانتظامها

يتم التمييز وفقا لهذا المعيار ما بين النفقات الحكومية العادية والاستثنائية.

1- النفقات الحكومية العادية

هي التي تتصف بالدورية والثبات وهي ضرورية لسير المرافق العامة، منها الرواتب، نفقات العدالة، فوائد القروض العامة ونفقات الإدارة العامة للدولة[5].

---

(1) محمد طاقة، هدى العزاوي، **مرجع سبق ذكره**، ص56.

(2) فاطمة السويسي، **المالية العامة**، المؤسسة الحديثة، طرابلس، 2005، ص45.

(3) محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، **مرجع سبق ذكره**، ص136.

(4) محمد شاكر العصفور، **مرجع سبق ذكره**، ص286.

(5) محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، **مرجع سبق ذكره**، ص137.

2- النفقات الحكومية غير العادية (الاستثنائية)

النفقات الاستثنائية فهي بخلاف الأولى تتميز بعدم دوريتها نظرا لعدم تكرارها كل سنة، فهي تحدث على فترات متباعدة وبصورة غير منتظمة، ومثالها النفقات الاستثمارية الضخمة (بناء السدود) نفقات البطالة، نفقات الحالات الطارئة والحروب وانتشار الأوبئة الفتاكة وما شابه ذلك[1].

الفرع الثالث: تقسيم النفقات الحكومية من حيث السلطة القائمة بها

يعتمد تقسيم النفقات الحكومية هنا من نطاق سريان النفقة الحكومية ومدى استفادة أفراد المجتمع كافة، أو سكان إقليم معين داخل الدولة من النفقة العامة. وتقسم وفق هذا المعيار إلى:

1- النفقات الحكومية الوطنية

تكون النفقات وطنية إذا وردت في ميزانية الدولة وتولت الحكومة القيام بها، أو هي النفقات التي من شأنها أن تخدم المرافق العامة التي يعم نفعها جميع أفراد المجتمع، بغض النظر عن الموقع الجغرافي الذي يعيشون فيه في حدود الدولة المعنية مثل: نفقات الدفاع، العدالة، والسلك الدبلوماسي[2].

2- النفقات الحكومية الإقليمية

هي التي تقوم بها الولايات ومجالس الحكم المحلي، كمجالس المحافظات، المدن، والقرى، والتي ترد في ميزانيات هذه الهيآت. ويتسم هذا النوع من التقسيم بأهمية خاصة في البلدان ذات المساحات الشاسعة التي تهتم بتطبيق النظام المركزي لإعطاء سكان كل إقليم الفرصة لإدارة شؤونهم المحلية بالطريقة التي يريدونها دون تدخل يذكر من السلطات المركزية[3].

الفرع الرابع: تقسيم النفقات الحكومية تبعا لآثارها في الناتج القومي

يمكن تقسيم النفقات الحكومية حسب تأثيرها على الناتج القومي إلى قسمين: النفقات الحكومية الحقيقية والنفقات الحكومية التحويلية.

---

[1] إبراهيم بن داود، **الرقابة المالية على النفقات العامة في القانون الجزائري والمقارن**، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2010 ص56.

[2] حسين مصطفى حسين، **مرجع سبق ذكره**، ص16.

[3] علي العربي، عبد المعطي عساف، **إدارة المالية العامة**، الكويت، ص44.

1- النفقات الحكومية الحقيقية

وتنطوي بصفة عامة على النفقات الحكومية التي تؤدي مباشرة إلى زيادة الإنتاج القومي[1]، هي النفقات المنتجة التي تتم بمقابل يتمثل في السلع والخدمات اللازمة للعمل الإداري، وتسيير المرافق العامة كرواتب مستخدمي الدولة، وكذا نفقات شراء مستلزمات المكاتب الحكومية[2]. وينشأ الأثر المباشر لهذه النفقات من خلال وجود طلب فعال من جانب الدولة يؤثر على حجم ونوع الإنتاج، ويولد دخلا ممن يزودون الدولة بهذه السلع والخدمات (الطلب الفعال) [3].

2- النفقات الحكومية التحويلية:

هي تلك النفقات التي لا تؤدي مباشرة إلى زيادة الناتج القومي، فلا تحصل الدولة من جراء إنفاقها على سلع أو خدمات، بل مجرد نقل القوة الشرائية من الدولة إلى جهات أخرى، فهي تهدف إلى إعادة توزيع الدخل الوطني وذلك عن طريق الاقتطاعات الضريبية من الخاضعين لها، ليعاد توزيعها على فئات أخرى، ومثالها: النفقات الاجتماعية كالضمان الاجتماعي[4].

المطلب الثاني: تقسيمات النفقات الحكومية في الجزائر

تمثل النفقات الحكومية الصورة التي تعكس نشاط الدولة لتحقيق أهدافها وتوجيه اقتصادها وضمان الاستقرار الاقتصادي، لذا فإن ميزانية الدولة الجزائرية تتشكل من إيرادات ونفقات محددة سنويا بموجب قانون المالية. ويتم تقسيم النفقات الحكومية في الجزائر على أساس إداري من جهة وعلى أساس موضوعي من جهة أخرى. ويصنف المشرع الجزائري الاعتمادات على أساس إداري في أربعة أبواب من النفقات، وهي ممثلة في جداول أ، ب، ج، د،الجدول (أ) يتمثل في نفقات التسيير والجدول (ب) يتمثل في نفقات التجهيز ، والجدول (ج) نفقات استثمار المؤسسات، والجدول (د) خاص بتدعيم الأسعار والتصنيف الاقتصادي[5].

---

(1) محمد شاكر عصفور، **مرجع سبق ذكره**، ص 283.

(2) سعيد علي العبيدي، **اقتصاديات المالية العامة**، ط1، دار دجلة، عمان، 2011، ص64.

(3) محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، **مرجع سبق ذكره**، ص141.

(4) سعيد علي العبيدي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص64-65.

(5) لعمارة جمال، **منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر**، دار النشر والتوزيع، الجزائر، 2004، ص 54.

الفرع الأول: نفقات التسيير

يقصد بنفقات التسيير تلك النفقات الضرورية لسير أجهزة الدولة الإدارية والمتكونة أساسا من أجور الموظفين ومصاريف صيانة البنايات الحكومية ومعدات المكاتب... [1]

وتنقسم نفقات التسيير إلى أربعة أبواب توجد أبواب تتكون من سبع فقرات وكل فقرة يمكن أن تضم تسعة وتسعين فصلا، وعدد المواد التي يشملها الفصل غير محددة ويمكن أن يقسم البند إلى فروع. نفقات الباب الأول والثاني ممثلة في ميزانية الأعباء المشتركة المسيرة من طرف وزارة المالية، والباب الثالث والرابع نجدهما تقريبا في كل الميزانيات في مختلف الوزارات.

الباب الأول: أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة من الإيرادات وهي أعباء ممنوحة لتغطية أعباء الدين المالي والمعاشات وكذلك مختلف الأعباء المحسومة من الإيرادات.

الفقرة الأولى: احتياط الدين.

الفقرة الثانية: الدين الداخلي، الدين العام.

الفقرة الثالثة: الديون الخارجية.

الفقرة الرابعة: الضمانات.

الفقرة الخامسة: النفقات المحسومة من الإيرادات.

الباب الثاني: تخصيصات السلطات العمومية: وهي عبارة عن الاعتمادات الضرورية واللازمة لتسيير الوزارات من ناحية المستخدمين والأجهزة والمعدات والعتاد، ويتكون من الفقرات التالية:

الفقرة الأولى: رواتب العمل.

الفقرة الثانية: المعاشات والمنح العائلية.

الفقرة الثالثة: المعاشات والأعباء الاجتماعية.

الفقرة الرابعة: المستخدمون– المعدات – تسيير المصالح.

الفقرة الخامسة: المستخدمون وأعمال الصيانة.

---

[1] محمد عباس محرزي، **اقتصاديات المالية العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003 ، ص77.

الفقرة السادسة: المستخدمون إعانات التسيير.

الفقرة السابعة: المستخدمون والنفقات المختلفة[1].

الباب الثالث: النفقات الخاصة بوسائل المصالح.

الباب الرابع: التدخلات العمومية: ويتكون هذا الباب من الفقرات التالية:

الفقرة الأولى: التدخلات العمومية والإدارية مثل إعانات المجموعات المحلية.

الفقرة الثانية: الأنشطة الأولية مثل المساعدات التي تمنح للمساعدات الدولية.

الفقرة الثالثة:تشمل النشاط التربوي والثقافي مثل تقديم المنح.

الفقرة الرابعة: النشاط الاقتصادي والتشجيعات والتدخلات مثل: الإعانات الاقتصادية والمكافآت.

الفقرة الخامسة: النشاط الاقتصادي الإعانات للمؤسسات للمصلحة الوطنية (إعانات المصالح العمومية الاقتصادية).

الفقرة السادسة: الإعانات الاجتماعية: المساعدات والتضامن.

الفقرة السابعة: النشاط الاجتماعي التوقعات (مساهمة الدولة في صناديق المعاشات و الصحة) [2].

ومما سبق لنا أنه "تجمع نفقات التسيير في أربعة أبواب هي:

- أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة من الإيرادات؛
- تخصيصات السلطات العمومية؛
- النفقات الخاصة بوسائل المصالح؛
- التدخلات العمومية[3].

يجب على السلطات التنفيذية أن تعمل على تخفيض نفقات التسيير، ما دامت أنها غير منتجة وأنها تدمير للثروة المحصل عليها عن طريق الضرائب، لكن لما ندقق التحليل نلاحظ أن الزيادة

---

[1] لعمارة جمال، **مرجع سبق ذكره**، ص54.

[2] علي زغدود، **المالية العامة**، ط4، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011، ص ص32-34.

[3] محمد عباس محرزي، **مرجع سبق ذكره**، ص78.

بالقيمة المطلقة لهذه النفقات لا يمكن تجنبه فهي تؤمن السير العادي لمختلف المصالح العمومية التي يجب أن تبقى وبصفة إجبارية مضمونة. إن زيادة عدد الموظفين، ارتفاع حجم الأجور، عصرنة المصالح المدنية هي عوامل شاركت في زيادة نفقات التسيير. يجب أن نشير كذلك أن إنجاز تجهيزات هامة يدفع إلى ظهور نفقات تسيير أخرى في شكل مصاريف صيانة هذه المنشآت الجديدة(1).

الفرع الثاني: نفقات الاستثمار

يتم توزيع هذه النفقات حسب الخطة الإنمائية السنوية للدولة وتظهر في الجدول (ج) الملحق بقانون المالية السنوي حسب القطاعات وتتفرع إلى ثلاث أبواب:

- الاستثمارات الواقعة والمنفذة من طرف الدولة؛
- إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة؛
- النفقات الأخرى متعلقة برأس المال.

يتسم هذا النوع من النفقات بإنتاجيتها الكبيرة ما دامت أنها تقوم بزيادة حجم التجهيزات الموجودة بحوزة الدولة، فالشهرة التي تحظى بها هذه النفقات تجد جذورها في تحاليل الاقتصادي البريطاني "جون مينارد كينز" الذي برهن أن في فترة ركود اقتصادي، تقوم نفقات الاستثمار بإعادة التوازن الاقتصادي العام من خلال الدور الذي يقوم بأدائه "مضاعف الاستثمار"(2).

فلو افترضنا قيام الدولة بانجاز استثمار معين (بناء طريق سيار) خلال فترة أزمة اقتصادية فالنفقة الحكومية الاستثمارية ستسمح بتوزيع الأجور على العمال، والقيام بطلبات المواد الأولية لدى الموردين، يوجه عندها الزبائن والموردون المداخيل المحققة لشراء سلع استهلاكية أو تجديد مخزوناتهم. فيمنحون بالتالي مداخيل جديدة للمنتجين الصناعيين الذين بدورهم سوف يستعملون هذه المداخيل.

ما يمكن ملاحظته أن كل عملية من النفقات قد قامت بإنشاء دخل جديد ناتج مباشرة عن النفقة الحكومية الأولية، بالتالي يتجدد النشاط في مجمل الهيكل الاقتصادي. لكن قوة أثر المضاعف تابع لـــ"الميل نحو الاستهلاك" للمستفيدين المتتاليين لمداخيل المنشأة. فإذا قام هؤلاء بالادخار عوض الاستهلاك فإنهم بذلك قدموا مداخيل منقوصة ويعطلون لفترة غير محددة المدة الدفع الاقتصادي الناجم

(1) بن نوار بومدين، **النفقات العامة على التعليم-دراسة حالة قطاع التربية الوطنية بالجزائر1980-2008**، مذكرة ماجستير تخصص تحليل اقتصادي، جامعة تلمسان: الجزائر، 2011، ص28.

(2) علي زغدود، مرجع سبق ذكره، ص ص 34-35.

عن نفقة الاستثمار، في فترة التضخم، يمكن أن تمثل نفقات الاستثمار خطرا على الجانب النقدي، لذا وجب تقييدها ومراقبتها بشكل مباشر من طرف الحكومة [1].

ويسمح التقسيم الوظيفي لنفقات الاستثمار بإعطاء صورة واضحة المعالم لنشاط الدولة الاستثماري، حيث يميز بين نفقات الاستثمار بصفة عامة والعمليات برأس المال، لهذا يمكننا عد وملاحظة القطاعات التالية: المحروقات، الطاقة والمناجم، الفلاحة والري، الخدمات المنتجة، المنشآت الاقتصادية والإدارية، التربية والتكوين، المنشآت الاجتماعية والثقافية، والمخططات البلدية للتنمية.

---

[1] محمد عباس محرزي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 79-80.

المبحث الثالث: قواعد وأسس النفقات الحكومية

يخضع تحديد النفقات الحكومية للدولة لمجموعة من الأسس والضوابط، التي يجب مراعاتها في سبيل تحقيق الهدف المرجو منها وهو إشباع الحاجة العامة، ومن هذا المنطلق سوف نتطرق إلى أهم ضوابط الإنفاق العام في المطلب الأول وأسباب تزايد النفقة العامة من خلال المطلب الثاني.

المطلب الأول: ضوابط النفقات الحكومية

هناك عدة قواعد تحكم الإنفاق الحكومي، ونذكر منها:

الفرع الأول: قاعدة المنفعة

يهدف الإنفاق الحكومي إلى تحقيق أقصى منفعة ممكنة، وذلك من اجل إشباع حاجات المجتمع المتعددة، بينما تصرف النفقة الخاصة لتحقيق أهداف فردية معينة.

وهناك يثار موضوع آخر متعلق بقاعدة المنفعة، وهو تحديد أولويات الإنفاق الحكومي، وعلى الدولة أن توازن بين المنافع لتحقيق أقصى منفعة اجتماعية، حيث يقرر في ضوء أهداف خطة الموازنة بين وجوه الإنفاق المختلفة، بالإضافة إلى الأخذ بعين الاعتبار توزيع النفقات حسب الاحتياجات والأقاليم المختلفة، وكذلك مختلف الطبقات الاجتماعية، وتختلف هذه الأولويات من اقتصاد إلى آخر[1].

هناك اتجاهات متعددة اهتمت بقياس المنفعة في الإنفاق الحكومي نورد منها ما يلي:

- الاتجاه الشخصي: من خلال هذا الاتجاه يتم قياس المنفعة التي يدرها الإنفاق الحكومي بإجراء عملية مقارنة بين الناتج المتولد عن ممارسة الحكومة والناتج عندما يترك هذا الإنفاق في يد الخواص، ولكن يلاقي هذا الاتجاه بعض الصعوبات في إجراء هذه المقارنة.

- الاتجاه الموضوعي: ووفق هذا الاتجاه الذي يقوم على أساس ملاحظة نسبة النمو في الدخل القومي ومقارنتها مع نسبة تزايد النفقات الحكومية، فإذا كان هناك تزايد في نسبة النمو مساير لتزايد نسبة النفقات الحكومية، فان هذا الإنفاق اعتبر ذو منفعة والعكس[2].

---

[1] سوزي عدلي ناشد، **المالية العامة، النفقات العامة-الإيرادات العامة-الميزانية العامة**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت 2009، ص53.

[2] نوازد عبد الرحمان الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، **المدخل الحديث في المالية العامة**، دار المناهج، عمان، 2005، ص40.

الفرع الثاني: قاعدة الاقتصاد

والمقصود بها الابتعاد عن التبذير والإسراف والذي يؤدي إلى ضياع أموال عامة، كان من الممكن توجيهها إلى مجالات أخرى أكثر منفعة، بالإضافة إلى أن هذه الحالة تضعف الثقة العامة في مالية الدولة، ويعطي للمكلفين بدفع الضريبة مبررا للتهرب منها[1].

وفي عبارة موجزة يعني هذا الضابط استخدام أقل نفقة ممكنة لأداء نفس الخدمة.

ومن مظاهر التبذير في كثير من الدول ولاسيما النامية منها، زيادة عدد الموظفين في الأجهزة الإدارية والإسراف في شراء الأجهزة غير الضرورية وعدم الاستغلال العقلاني لها، والاهتمام بالمظاهر الخارجية. وبذلك فإن قاعدة الاقتصاد تعني الالتزام بسياسة ترشيد الإنفاق، ويتطلب ذلك تعاون وتضافر جهود كافة الأجهزة التنفيذية والتشريعية وإحكام الرقابة[2].

الفرع الثالث: قاعدة الترخيص

ويعني ذلك أن أي مبلغ من الأموال لا يصرف إلا إذا سبقت ذلك موافقة الجهة المختصة بالتشريع، وهذا ما يميز النفقة الحكومية عن النفقة الخاصة[3].

المطلب الثاني: أسباب ازدياد النفقات الحكومية:

إن أي دارس لتطور النفقات الحكومية في أي بلد، يلاحظ أنها آخذة بالازدياد من سنة لأخرى واعتمادا على الإحصاءات المتعلقة بهذه النفقة، فقد جعل الاقتصاديون هذه الظاهرة قانونا عاما من قوانين التطور الاقتصادي والاجتماعي. وكان أول من لفت النظر إلى هذه الظاهرة العامة هو الاقتصادي الألماني(فاجنر)، وقد أقام دراسته بناء على تطور النفقات الحكومية في الدول الأوربية خلال القرن19 وقد توصل بعد ذلك إلى قانون اقتصادي نسب إليه فيما بعد وأطلق عليه قانون (فاجنر)، ويتلخص هذا القانون في أنه "إذا حقق أي مجتمع معدلا معينا من النمو الاقتصادي، فإن ذلك يؤدي إلى اتساع نشاط الدولة، ومن ثم فإنه يؤدي إلى زيادة النفقات الحكومية بمعدل نمو أكبر من معدل زيادة نصيب الفرد من الناتج الوطني.

ويمكن توضيح قانون فاجنر في الرسم الموالي.

---

(1) سوزي عدلي ناشد ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 53.

(2) خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، **أسس المالية العامة**، ط3، دار وائل للنشر و التوزيع، الأردن، 2007، ص62.

(3) محمد طاقة ، هدى العزاوي، **مرجع سبق ذكره**، ص35.

الشكل رقم(01): متوسط الدخل الفردي الحقيقي

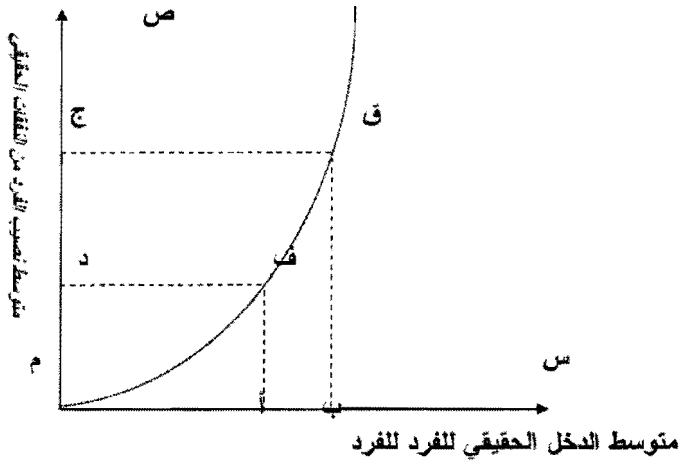

المصدر: مسعود دراوسي، **مرجع سبق ذكره**، ص169.

النقطة "ف" في الشكل تمثل العلاقة بين متوسط الدخل الحقيقي للفرد ومتوسط الفرد من النفقات الحقيقية في سنة معينة ولتكن السنة (ن)، بينما تمثل النقطة (ق) هذه العلاقة بعد فترة معينة ولتكن السنة (ن+4).

ويتضح من الشكل أن العلاقة بين المتغيرين خلال السنة (ن) كانت م د/م أو أصبحت خلال السنة (ن+4) م ج/م ب، وكما هو واضح أن المسافة د ج> أ ب، أي متوسط الفرد من النفقات الحقيقية يزيد بنسبة أكبر من نسبة زيادة متوسط الفرد من الدخل الحقيقي[1].

والسؤال الذي يطرح نفسه، ما هي أسباب هذه الزيادة بمرور الوقت؟

لقد لوحظ أن ظاهرة تزايد النفقات الحكومية قد ترجع إلى أسباب ظاهرية وأخرى حقيقية، وفيما يلي إشارة لأهم تلك الأسباب.

الفرع الأول: الأسباب الحقيقية لتزايد للإنفاق الحكومي

إن الزيادة الحقيقية للنفقات الحكومية ترجع إلى أسباب متعددة تختلف باختلاف مستوى التطور في كل دولة.

1-الأسباب الاقتصادية

إن من الأسباب الاقتصادية المفسرة لظاهرة التزايد في النفقات الحكومية زيادة الدخل القومي التوسع في المشروعات العامة، وعلاج التقلبات التي تطرأ على النشاط الاقتصادي خاصة في حالة الكساد. فزيادة الدخل القومي تسمح للدولة بزيادة ما تقتطعه منه من ضرائب، وعادة ما تحفز هذه الموارد المتاحة الدولة على زيادة إنفاقها، فالتنافس الاقتصادي الدولي يؤدي إلى زيادة النفقات الحكومية كإعانات اقتصادية للمشروعات الوطنية لتشجيعها على التصدير، ومنافسة المشروعات الأجنبية في

---

[1] مسعود دراوسي، **مرجع سبق ذكره**، ص170.

الأسواق الدولية، أو في صورة إعانات للإنتاج لتمكين المشروعات الوطنية من الصمود والوقوف في وجه المنافسة الأجنبية في الأسواق الوطنية[1].

2-الأسباب الاجتماعية:

ويرجع ذلك إلى انتشار التعليم وتعزيز فكرة الوعي الاجتماعي، فأصبح الأفراد يطلبون من الدولة القيام بوظائف لم تعرفها في العصور السابقة، كتأمين الأفراد ضد البطالة والمرض والشيخوخة وغيرها من أسباب عدم القدرة على الكسب، وقد نتج عن ذلك زيادة النفقات الحكومية[2].

3- الأسباب السياسية

إن انتشار المبادئ الديمقراطية ترتب عنها اهتمام الدولة بحالة الطبقات محدودة الدخل وتلبية احتياجاتها، وكثيرا ما يدفع النظام الحاكم إلى الإكثار من المشروعات الاجتماعية قصد إرضاء الناخبين وينجم عن هذا كله بطبيعة الحال تزايدا في الإنفاق الحكومي[3].

4-الأسباب الإدارية

إن الإسراف في عدد الموظفين والإسراف في ملحقات الوظائف العامة، يؤدي إلى زيادة الإنفاق الحكومي، وهذه الزيادة حقيقية لأنها تؤدي لزيادة التكاليف العامة على المواطنين[4].

5-الأسباب المالية

إن سهولة الاقتراض أدى بالدول إلى كثرة الالتجاء إلى عقد قروض عامة للحصول عامة لتمويل نفقاتها، مما يسهم للحكومة بزيادة الإنفاق وخاصة على الشؤون الحربية، وكذا ما يترتب على خدمة الدين من دفع لأقساطه وفوائده، وفي حالة وجود فائض في الإيرادات، فإن ذلك يؤدي إلى إغراء الحكومة بإنفاقه في أوجه غير ضرورية، وبذلك تزداد النفقات الحكومية[5].

6-الأسباب الحربية

بالنظر إلى اتساع نطاق الحروب والاستعداد لها وما يترتب عن ذلك من تزايد الإنفاق العسكري في الدولة، ولا يقتصر الأمر في أوقات الحروب فقط، بل يزداد هذا الإنفاق حتى في أوقات السلم، وهو ما تؤكده الظروف الراهنة الناجمة عن التوتر العالمي في دول العالم كافة، وتزداد النفقات الحكومية على

---

[1] علي سيف علي المزروعي، **أثر الإنفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي**، مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية، العدد الأول، 2012، ص618.

[2] محمود حسين الوادي و زكريا أحمد عزام، **مرجع سبق ذكره**، ص135.

[3] محمد شاكر عصفور، **مرجع سبق ذكره** ، ص 324.

[4] نوازد عبد الرحمان الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، **مرجع سبق ذكره**، ص60.

[5] حسن خلف فليح، **المالية العامة**، ط 1، عالم الكتب الحديث، 2008، الأردن، ص105.

وجوه معينة بعد انتهاء الحرب كتعويض ضحايا الحرب، ونفقات إعادة تعمير ما دمرته الحرب، إلى جانب دفع الديون التي عقدتها الدولة في أثناء الحرب لتمويل نفقاتها الحربية[1].

الفرع الثاني: أسباب التزايد الظاهري للنفقات الحكومية

ترجع الأسباب المؤدية إلى زيادة النفقات الحكومية بهذا المعنى إلى تدهور قيمة النقود، وطريقة إعداد الميزانية والحسابات العامة، وتغير مساحة إقليم الدولة، وزيادة عدد سكانها في بعض الأحيان.

1-تدهور قيمة النقود

ويقصد به تدني قدرتها الشرائية مما يؤدي إلى نقص مقدار السلع والخدمات عن المقدار الذي كان يمكن الحصول عليه. أي الزيادة في النفقات الحكومية قد تعود إلى ارتفاع الأسعار لا إلى الزيادة في كمية السلع والخدمات التي اشترتها أو أنتجتها. ويعد تدهور قيمة النقود السبب الرئيسي في الزيادة الظاهرية في النفقات الحكومية في العصر الحديث[2].

2-اختلاف طرق المحاسبة الحكومية

إن لاختلاف طرق المحاسبة الحكومية دور في تزايد الإنفاق الحكومي وهذه الزيادة تكون ظاهرية، ومثال على ذلك الانتقال من طريقة اعتماد الميزانية الإجمالي، فسابقا كان يخضع إعداد الحسابات العامة لمبدأ الميزانية، حيث لا يسجل في الميزانية إلا الرصيد الصافي للإنفاق الحكومي فقط. أما في الحاضر، فيتم استعمال طريقة الميزانية الإجمالية وذلك بتسجيل مبالغ النفقات العامة دون مقاصة بينها وبين الإيرادات العامة[3]، وبالتالي يظهر مبلغها ضخم في الميزانية وهذه الزيادة ظاهرية لا حقيقية. ويرجع بعض الاقتصاديين هذا التحول لإضفاء الشفافية على المعاملات المالية للدولة بإظهار كل النفقات الحكومية في الميزانية العامة[4].

3-زيادة مساحة الدولة

إذا كان الإنفاق الحكومي يتزايد لمجرد مواجهة التوسع في مساحة الدولة أو بزيادة عدد سكانها دون أن يمس الإقليم الأصلي أو السكان الأصليين، فإن الزيادة في الإنفاق تكون مجرد زيادة ظاهرية ولا يرجع إلى التوسع في الخدمات العامة التي كانت تحققها الدولة من قبل، وإنما إلى اتساع نطاق الحاجة إلى أنواع الخدمات نفسها في المساحات الجديدة التي أضيفت إلى إقليم الدولة، أو إلى مواجهة حاجات السكان المتزايدين، مما يؤدي إلى زيادة الإنفاق الحكومي[5].

---

(1) أحمد عبد السميع علام، **مرجع سبق ذكره**، ص60.

(2) محرزي محمد عباس، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 91-92.

(3) دراوسي مسعود، **مرجع سبق ذكره**، ص170.

(4) نوازد عبد الرحمان الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، **مرجع سبق ذكره**، ص62.

(5) علي سيف علي المزروعي، **مرجع سبق ذكره**، ص620.

المبحث الرابع : الإنفاق الحكومي كسياسة اقتصادية

يعبر الإنفاق الحكومي عن السلوك المالي للحكومة، مما جعله سياسة اقتصادية لها وسائلها وأهدافها، وسيتم التطرق إلى أهم الآثار التي يحدثها الإنفاق الحكومي على المتغيرات الاقتصادية والتي تتوقف على كيفية تمويله، وكيفية استخدامه.

المطلب الأول: اثر الإنفاق الحكومي على المتغيرات الاقتصادية

لتعدد أنواع الإنفاق الحكومي استلزم تقسيمها إلى مجموعات وفقا لمعايير مختلفة، وذلك لتسهيل التعرف على أثره، والتي تختلف حسب طبيعة النظام الاقتصادي السائد، وحسب درجة تقدم الدولة.

الفرع الأول: أثر الإنفاق الحكومي على الإنتاج

تؤثر النفقات الحكومية على حجم الإنتاج والعمالة من خلال تأثيرها على حجم الطلب الكلي الفعال، ويتم التمييز في آثار الإنفاق الحكومي على الإنتاج بين آثار تتحقق في المدى القصير، وأخرى تتحقق في المدى الطويل. ففي المدى القصير ترتبط آثاره بتحقيق التوازن والاستقرار الاقتصاديين عبر الدورات، عن طريق التأثير على الطلب الكلي الفعال في الاقتصاد دون تقلب مستواه[1]. وفيما يتعلق بالمدى الطويل تقوم الدولة بالإنفاق الحكومي بهدف زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد الوطني[2].

فالإنفاق على المرافق التقليدية كالدفاع الخارجي، الأمن الداخلي، وإقامة العدالة، وان لم تبد له علاقة مباشرة بالإنتاج، إلا انه يهيئ الظروف التي لا غنى عنها لقيامه، حيث يؤدي اختلال الأمن وانتفاء الحماية إلى عدم اطمئنان المنتجين على استثماراتهم، مما يعيق سير الإنتاج في مختلف المجالات، كما يؤثر الإنفاق على التعليم، الصحة العامة، والتأمينات الاجتماعية على الإنتاج من خلال تأثيره على قدرة الأفراد ورغبتهم في العمل و الادخار[3].

وذلك للأسباب التالية:

1- النفقات الجارية يمكن أن تكون سببا لزيادة إنتاج عناصر الإنتاج، وذلك بتأثيرها في مقدرة الأفراد على العمل مثل نفقات التدريب والتعليم[4].

2- النفقات العامة تؤثر في الإنتاج وذلك بنقلها بعض عناصر الإنتاج من فرع إلى أخر من فروع الإنتاج، فالدولة تستطيع بواسطة النفقات العامة توجيه الإنتاج، فإذا وجدت من الأفضل زيادة إنتاج السلع الضرورية عملت على إعطاء مساعدات لزيادة إنتاج هذه السلع.

---

[1] محمد دويدار، **مبادئ الاقتصاد السياسي**، الجزء الرابع، الاقتصاد المالي، ط 1، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت ص617.

[2] محمد عباس محرزي، **مرجع سبق ذكره**، ص 100.

[3] محمد الصغير بعلي، يسرى أبو العلاء، **المالية العامة**، دار العلوم، الجزائر ، 2003، ص39.

[4] دراوسي مسعود، **مرجع سبق ذكره**، ص173.

3- النفقات العامة تؤثر في نقل بعض عناصر الإنتاج من منطقة إلى أخرى ومثال ذلك: أن تزيد الدولة فيما تنفقه على التعليم وبعض المشاريع الاستثمارية في بعض المناطق الفقيرة(1).

ونرى أن الإنفاق الحكومي يلعب دورا فعالا في توجيه الموارد الإنتاجية المتاحة إلى فروع النشاط المرغوبة، بالتأثير على معدلات الربح فيها بضمان حد أدنى من الأرباح، أو سد العجز في ميزانية المشروع، وتقديم بعض الإعانات المالية كإعانات الإنشاء، التوسع، والتصدير.

الفرع الثاني: أثر الإنفاق الحكومي على التوزيع

يؤثر الإنفاق الحكومي في توزيع الدخل القومي بطريقتين:

1- تتمثل الأولى في كون تمتع الأفراد بخدمات عامة غير قابلة للتجزئة، في حين يتحمل الأغنياء بنسبة اكبر من تمويل هذا الإنفاق، فيعتبر هذا نقلا للدخول من أصحاب الدخول الكبيرة إلى أصحاب الدخول الصغيرة.

2- أما الثانية، فتتلخص في استفادة الطبقات الفقيرة ببعض الخدمات الخاصة بهم كإعانات البطالة والمستشفيات العامة(2).

ولكي يحدث الأثر ينبغي أن يكون معظم الإيرادات مستمدة من الضرائب المباشرة وخاصة التصاعدية، لأن نصيب الطبقات الغنية منها أكبر من الفقيرة، مما يؤدي عمليا إلى توزيع الدخل القومي.

الفرع الثالث: أثر الإنفاق الحكومي على الاستهلاك

للإنفاق الحكومي آثار مباشرة على الاستهلاك وذلك من خلال نفقات الاستهلاك التي توزعها الدولة على الأفراد في صورة مرتبات و أجور تكاد تشمل الغالبية العظمى منهم في الدول الاشتراكية؛ ويتلخص الأثر في:

1- اقتناء الدولة للسلع الاستهلاكية: ويتخذ هذا النوع من الاستهلاك صورة شراء سلع وخدمات الموظفين العموميين أو عمال المرافق العامة، كنفقات تنظيف، صيانة المباني الحكومية، الخدمات التي تؤديها الدولة لهؤلاء العاملين كالإسكان.

2- توزيع الدولة للدخول: تؤدي الدولة للأفراد إنفاقها ويخصص الجزء الأكبر للاستهلاك(3).

---

(1) جهاد سعيد خصاونة، **علم المالية العامة و التشريع الضريبي**، دار وائل، 2010، عمان، ص ص 60 -61.

(2) محمد الصغير بعلي، يسرى أبو العلاء، **مرجع سبق ذكره**، ص 39.

(3) سوزي عدلي ناشد، **الوجيز في المالية العامة – النفقات العامة – الإيرادات العامة-المالية العامة**، الدار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2000 ، ص74 .

الفرع الرابع: أثر الإنفاق الحكومي على الادخار

إن زيادة الاستهلاك مع ثبات الدخل يؤدي إلى انخفاض الادخار، مما ينعكس سلبا على الاستثمار الذي يؤثر هو الآخر على الإنتاج، تكون نفس النتائج عندما يزيد الاستهلاك بمعدل يفوق الدخل الوطني، فإذا زاد الإنفاق العام بمعدل يفوق الإيرادات فإن الأثر يكون سالبا على الادخار الوطني والعكس.

الفرع الخامس: أثر الإنفاق الحكومي على الأسعار

تلجأ الدولة إلى التأثير على الأسعار باستخدام أداة الإنفاق الحكومي تخفيضا، تثبيتا أو رفعا، فقيام الدولة بتوفير بعض الخدمات العامة الضرورية كالتعليم يؤدي إلى خفض أسعارها[1].

يؤدي توجيه الإنفاق الحكومي إلى المجالات الاستهلاكية إلى زيادة أسعارها نظرا لزيادة الطلب عليها. كما يمكن تخفيض الأسعار بشراء بعض السلع والمنتجات وتخزينها حينما تكون متوفرة ومنخفضة السعر حفاظا على استقرار بعض الصناعات والمؤسسات[2].

المطلب الثاني: المقدرة المالية للدولة

تعتبر المقدرة المالية للدولة عاملا حاسما في رسم حدود الإنفاق الحكومي، إذ أنها بمثابة السيولة المالية المتاحة للدولة، والتي على أساسها تقرر الدولة حجم الاعتماد المخصص كنفقات حكومية وتتجسد العوامل المتحكمة في المقدرة المالية للدولة في الشكل التالي.

الشكل رقم(02): العوامل المتحكمة في القدرة المالية للدولة

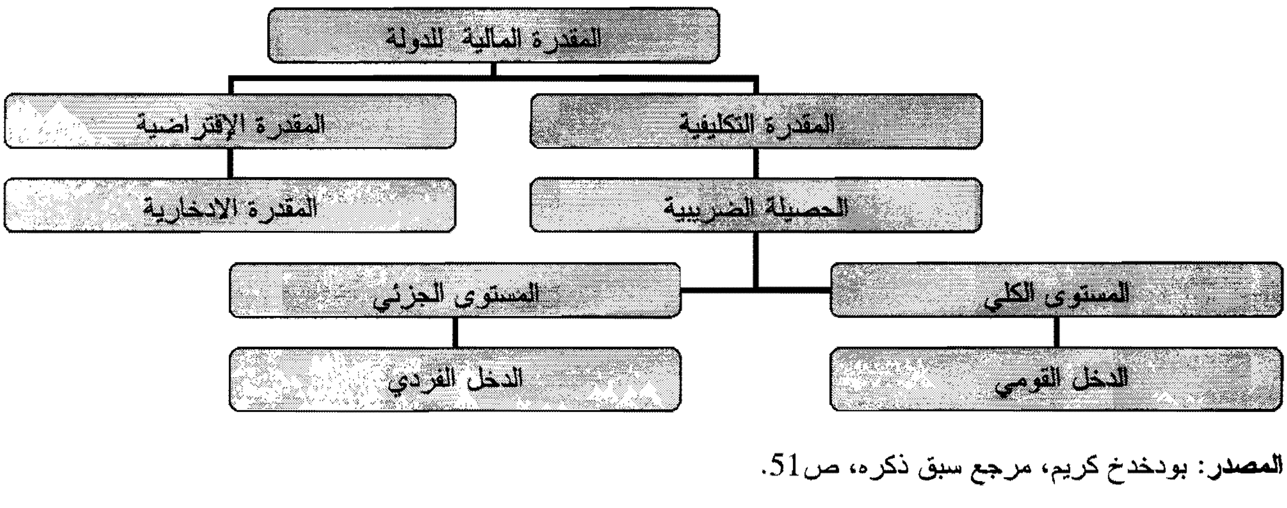

المصدر: بودخدخ كريم، مرجع سبق ذكره، ص51.

(1) مجدي شهاب، **أصول الاقتصاد العام- المالية العامة**، دار الجامعية الجديدة، مصر،2004، ص246.

(2) محمد شاكر عصفور، **مرجع سبق ذكره**، ص334.

انطلاقا من الشكل لسابق، تتكون المقدرة المالية للدولة من العناصر التالية:

الفرع الأول: المقدرة التكليفية (الطاقة الضريبية)

وتتعلق بمدى قدرة الدخل القومي على تمويل الإيرادات العامة عن طريق الضرائب، وهنا يتعلق الأمر بالحد الذي يمكن أن تصله الدولة في الاقتطاعات الضريبية[1]، وكلما ازدادت المقدرة التكليفية للدخل ازدادت الحصيلة الضريبية وتعززت معها المقدرة المالية للدولة، إلا أن الضرائب لايمكن التوسع في فرضها بشكل متزايد ومستمر، لأن هناك حدود وجب التقيد بها لتجنب إلحاق الضرر بدخول ومدخرات الخواص والتأثير على استثماراتهم، ولدراسة المقدرة التكليفية نميز بين مستويين:

1- **المستوى الكلي**

في ظل هذا المستوى يتم دراسة المقدرة التحصيلية للدخل قصد الوصول إلى الحصيلة الضريبية المثلى على مستوى معين من المقدرة التحصيلية للدخل القومي.

2- **المستوى الجزئي**

بالانتقال في التحليل إلى المستوى الجزئي فإن المشرع الضريبي يدرس العوامل المؤثرة في الدخل الفردي وهي:

2-1 طبيعة الدخل

إذ أنه كلما تمتعت الدخول الفردية بالاستقرار، كلما زاد من ارتفاع المقدرة التكليفية للدخل الفردي، وتسهل تحديد النسب الضريبية، وهذا ما يؤدي إلى استقرار القدرة المالية للدولة.

2-2 طرق استخدام الدخل

المقدرة المالية للدولة في شكل إيرادات ضريبية تكون أفضل في حال ارتفاع مستوى إشباع الأفراد، وتوجيه استهلاكهم نحو السلع الكمالية؛ تفرض الضرائب على الجزء المخصص للسلع الكمالية ولو بنوع من التقدير.

الفرع الثاني: المقدرة الاقتراضية

وتتعلق بمدى قدرة الدولة على اللجوء إلى الاقتراض سواء من مصادر داخلية أو خارجية للوصول إلى أعلى قدرة إقتراضية ممكنة تستند الدولة على:

---

[1] محمد دويدار، **مرجع سبق ذكره**، ص208.

1- حجم الادخار الفردي

إذ أن زيادة الإقبال على السندات الحكومية المطروحة يكون بمستوى الادخار الفردي ومدى وصوله إلى المستويات المطلوبة، التي من شأنها زيادة القدرة الاقتراضية للدولة، ومن ثم توفير الإرادات المالية المطلوبة لتمويل النفقات الحكومية.

2- مدى قدرة القطاع العام على منافسة القطاع الخاص في جلب المدخرات

إن رغبة الحكومة في جلب مدخرات الأفراد والمؤسسات نحو سنداتها الحكومية قد يصطدم بعائق عدم القدرة على منافسة القطاع الخاص، والذي ترتفع معدلات الفائدة على أصوله المالية مقارنة بمثيلاتها على السندات الحكومية، لذلك وجب على الدولة مراعاة هذا الجانب قصد ضمان أكبر قدر من المدخرات[1].

---

[1] المرجع السابق، ص53.

خاتمة الفصل

من خلال التطرق إلى أهم الأسس والمفاهيم المتعلقة بالإنفاق الحكومي تم التوصل إلى:

- خلال تطور مفهوم الإنفاق الحكومي، كان هذا الأخير ينتقل بين الحيادية والتأثير في النشاط الاقتصادي، وأتضح لنا أن النفقة الحكومية هي أداة مهمة في يد الدولة لتحقيق الأهداف التنموية المختلفة.
- تحدث النفقات الحكومية آثارا مباشرة وغير مباشرة على المتغيرات الاقتصادية، من خلال تأثيرها على الإنتاج القومي، الاستهلاك، الادخار، توزيع الثروة، والأسعار.
- ظاهرة تزايد الإنفاق الحكومي تعتبر إحدى السمات المميزة للمالية العامة في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، وإن كانت هذه الزيادة تختلف حدتها من دولة إلى أخرى، وتعود أسبابها إلى حقيقية وأخرى ظاهرية.

الفصل الثاني:
الإطار النظري لتأثير
سياسة الإنفاق الحكومي
على التوازن الخارجي

مقدمة الفصل

إن العلاقات الاقتصادية الدولية تنطوي على الملايين من المعاملات الاقتصادية بين دول العالم كالصادرات والواردات السلعية والخدمية وحركة رؤوس الأموال بأصنافها المختلفة، إضافة إلى التحويلات الرأسمالية من جانب واحد وإلى غير ذلك، ولهذا فلا بد أن ينتج عن كل ذلك حقوق والتزامات فيما بين هذه الدول، الأمر الذي يتطلب تدوين هذه المعاملات في سجل يعرف بميزان المدفوعات.

يحظى ميزان المدفوعات باهتمام بالغ على مستوى التحليل الاقتصادي لأية دولة، لكونه يعكس درجة تداخل الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي، فضلا عن أن ما يدرج فيه من معاملات اقتصادية إنما يعكس من حيث المحتوى هيكل الإنتاج وقوة الاقتصاد الوطني وقدرته التنافسية.

إن الاختلال الدائم في ميزان المدفوعات سواء كان موجبا أو سالبا يمثل خطرا على النشاط الاقتصادي للدولة، لذا يجب المعالجة الحاسمة قبل تفاقم الوضع، وتلجأ الدولة إلى وسائل عديدة لتحقيق التوازن في الميزان منها تشجيع الصادرات وتقييد الواردات.

تعد سياسة الإنفاق الحكومي إحدى أهم محاور السياسة المالية والمستعملة لإدارة الطلب الكلي وتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، التي تقود إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي بصفة عامة والتوازن الخارجي بصفة خاصة.

سنتطرق فيما يلي إلى مفهوم وأهمية ميزان المدفوعات ومكوناته في المبحث الأول، وأسباب وأنواع الاختلال في مبحث ثاني، وطرق إعادة التوازن في مبحث ثالث، وفي المبحث الأخير من هذا الفصل ستأخذ الدراسة بعين الاعتبار درجة الانفتاح الاقتصادي ومدى تأثير سياسة الإنفاق الحكومي على هدف التوازن الخارجي.

المبحث الأول:أساسيات حول التوازن الخارجي (ميزان المدفوعات)

تمتلك السلطات السياسية والاقتصادية ترسانة من الأدوات التي تستعين بها عند رسم سياساتها الاقتصادية، ويعتبر ميزان المدفوعات واحدا من أهم هذه الأدوات، كما يعتبر من أهم المعايير التي تقاس بها الكثير من المؤشرات الاقتصادية.

المطلب الأول: تعريف ميزان المدفوعات

تعددت التعاريف التي تحدد مفهوم ميزان المدفوعات إلا أن جميعها لا تتجاهل الدلالات التي يحملها التعريف التالي الذي يعرف ميزان المدفوعات بأنه (سجل إحصائي يبين جميع المعاملات الاقتصادية التي تحدث بين اقتصاد معين والعالم الخارجي خلال مدة زمنية معينة)[1]. لذلك فهو يسجل القيمة النقدية للسلع المتبادلة بين الدول ومشترياتها ومبيعاتها من الأصول، ومشترياتها ومبيعاتها من الخدمات، وكذلك الهبات الممنوحة أو المتحصل عليها من بقية دول العالم، فالمعاملات الاقتصادية التي تعبر حدود الدولة يتم تسجيلها في ميزان المدفوعات[2].

ومهما اختلفت صيغ التعريف بميزان المدفوعات فهي تتفق على كونه يضم ثلاثة عناصر رئيسة: يتمثل الأول في المعاملات الاقتصادية للبلد مع الأجانب التي تشمل تجارة السلع والخدمات وحركة رأس المال والتحويلات من جانب سواء أكانت نقدية أو على شكل سلع مادية؛ ويتمثل العنصر الثاني في صفة المقيمين التي تشمل الأشخاص والشركات والوكالات الحكومية والخاصة؛ في حين يشمل العنصر الثالث قياس المعاملات الاقتصادية المذكورة خلال مدة زمنية أمدها سنة واحدة .

المطلب الثاني: أهمية ميزان المدفوعات

تكمن أهمية ميزان المدفوعات في كونه أداة من أدوات التحليل الاقتصادي لمعرفة الوضع الاقتصادي لدولة ما في المدى القصير وتكمن أهميته فيما يلي:

-الأهمية النسبية للمبادلات الاقتصادية الدولية مع الدول المختلفة[3]؛

-المعاملات الاقتصادية المسجلة في الميزان تعكس درجة تلاحم الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي، كما يعكس هيكل وقوى الاقتصاد وقدرته التنافسية[4]؛

---

(1) صندوق النقد الدولي، **دليل ميزان المدفوعات**، الطبعة الخامسة، ص6.

(2) توفيق عبد الرحيم يوسف حسن، **الإدارة المالية الدولية والتعامل بالعملات الأجنبية**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان 2002، ص17.

(3) هجير عدنان زكي، **الاقتصاد الدولي**، دار الفكر، دمشق، 2008 ، ص225.

(4) سمير فخري نعمة، **العلاقات التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاساتها على ميزان المدفوعات**، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص71.

ويمكن الاعتماد عليه كمؤشر لكيفية استخدام سعر الصرف في تعديل المعاملات الاقتصادية الدولية امتصاصا للفائض أو إزالة العجز[1].

بصفة عامة تبرز أهميته في كونه يعكس هيكل وتركيبة الاقتصاد القومي، ويمثل الجسر الذي من خلاله يتم تبادل التأثيرات الخارجية مع العالم، وهو مؤشر للسياسة المالية والنقدية وسياسات الصرف للدولة لتعديل عند حدوث خلل خارجي.

المطلب الثالث: هيكل ميزان المدفوعات

يمكن تقسيم ميزان المدفوعات إلى حسابات فرعية، بحيث تضم كل منها مجموعة من المعاملات الاقتصادية والمالية المتماثلة من حيث الطبيعة، وتأتي في ميزان المدفوعات على النحو التالي:

الفرع الأول: حساب العمليات الجارية [الحساب الجاري]

ويسمى هذا الحساب "بالعمليات التجارية وحساب التحويلات" وهو أهم الحسابات بالميزان لأنه يعكس أهم العلاقات الدولية، ويطلق عليه أيضا حساب الدخل، لأنه يضم معاملات تؤثر على حجم الدخل الوطني بشكل مباشر، وينقسم هذا الحساب إلى ثلاثة أجزاء هي:

1- ميزان التجارة المنظورة [الميزان التجاري]

نسجل فيه كل عمليات دخول وخروج السلع المادية عبر الحدود الجمركية من وإلى البلد، يتم تقويم الصادرات والواردات في هذا الحساب على أساس (FOB)*، كما نص عليها صندوق النقد الدولي، بحيث تسجل الصادرات في الجانب الدائن (إيرادات من الخارج)، أما الواردات فتسجل في الجانب المدين (مدفوعات للخارج). يشكل الفرق بين مجموع الصادرات والواردات **رصيد الميزان التجاري**[2]، ويكون فائضا إذا كانت قيمة الواردات أقل من قيمة الصادرات، وعجزا إذا كان العكس، أما إذا تساوت المدفوعات لتمويل الواردات مع متحصلات الصادرات فنقول أن الميزان التجاري في حالة توازن[3].

2- ميزان التجارة غير المنظورة [ميزان الخدمات]

يضم كافة الفوائد المحصلة أو المدفوعة عن الخدمات عوائد الاستثمار والنقل والتأمين والسياحة والتعليم، ويتم تسجيل هذه المتحصلات في الجانب الدائن، ومدفوعات الدولة للخارج نتيجة حصولها على خدمات من الأجانب مثل: نفقات البعثات في الخارج، وتقييدها في الجانب المدين. يشكل الفرق بين متحصلات الصادرات من هذه الخدمات والمدفوعات لتمويل الواردات منها **رصيد ميزان الخدمات**، الذي

---

[1] عادل المهدي، **العلاقات النقدية الدولية**، جهاز نشر وتوزيع الكتب الجامعية، مصر، 2003، ص42.

* FOB: Free On Board، أي إدخال قيمة الخدمات المتعلقة بالنقل في الحدود الجمركية للاقتصاد المصدر، ضمن قيمة البضاعة، وهذا من أجل فصل قيمة السلعة على الخدمات المتصلة بها.

[2] بسام الحجازي، **العلاقات الاقتصادي الدولية**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2003، ص ص 32-33.

[3] عبد القادر السيد متولي، **الاقتصاد الدولي النظرية والسياسات**، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص124.

يضم أهم الخدمات التالية[1]: خدمات النقل، خدمات التعليم، اتصالات، السفر، السياحة، التأمين، نفقات الحكومة، وخدمات أخرى.

3- ميزان التحويلات [التحويلات من جانب واحد]

تسجل فيه كل المعاملات الخاصة بالهبات والمساعدات التي يقدمها الأفراد والحكومة للأجانب في الجانب المدين، في حين تسجل الهبات والمساعدات التي تحصل عليها الدولة أو الأفراد من الأجانب في الجانب الدائن[2]. والملاحظ في التحويلات بصفة عامة أنها تظهر في الحساب الجاري بالقيمة الصافية، أي الفرق بين ما استلمته الدولة وما دفعته للخارج.

الفرع الثاني: حساب العمليات الرأسمالية [رأس المال]

ويمثل مجموع الحسابات أو المعاملات في الأصول والالتزامات المالية الخارجية، أي أنه يسجل التدفقات النقدية من وإلى الخارج بغرض الاستثمار، فتسجل الحقوق والالتزامات الناتجة عن هذه التدفقات لرؤوس الأموال بمختلف أشكالها، والتي من شأنها التغيير في دائنية ومديونية الدولة[3].

وتسجل التدفقات من رؤوس الأموال حسب مدة بقاء رأس المال حيث أن هناك:

1- حساب رأس المال طويل الأجل: تكون هذه الأصول والخصوم مستحقة السداد في أجل يفوق السنة أو يكون موعد استحقاقها غير محدد، ويشمل هذا الحساب على:

1-1 الاستثمار المباشر: يتمثل هذا الاستثمار بالفروع التي تقيمها المشروعات في الدول الأخرى وتكون تابعة لها. تقيد هذه الاستثمارات في ميزان المدفوعات في الجانب المدين باعتبارها تصديرا لرأس المال طويل الأجل، وكل قيد في ميزان المدفوعات في الجانب المدين، يقابله آخر في الجانب الدائن في حساب رأس المال قصير الأجل.

1-2 القروض الدولية: تتمثل في القروض التي يتحصل عليها المقيمون من مصادر خاصة أو حكومية وتكون طويلة الأجل، سواء كانت قروض تجارية متعلقة بالصادرات أو الواردات من السلع -طويلة الأجل-، أو قروض غير تجارية، ويتم تقييدها في الجانب الدائن لأنها تمثل دخول لرؤوس الأموال، أما القروض الوطنية التي يقدمها المقيمون للأجانب وأقساط سداد القروض الرأسمالية الأجنبية من طرف المقيمين للأجانب، يتم تقييدها في الجانب المدين.

1-3 استثمارات المحافظ المالية: تتمثل في شراء وبيع الأسهم والسندات طويلة الأجل بين المتعاملين الاقتصاديين، بحيث تقيد الأسهم والسندات الأجنبية التي يملكها المقيمون في اقتصاد ما في الجانب المدين يترتب عنها خروج لرؤوس أموال، كذلك حالة إعادة شراء المقيم لأوراق محلية من غير المقيمين.

---

[1] عادل أحمد حشيش، **أساسيات المالية العامة**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1996، ص100.

[2] صندوق النقد العربي، **تقرير حول موازين المدفوعات والدين العام الخارجي للدول العربية للفترة 1991-2001**، عدد16، أبوظبي 2002، ص3.

[3] محمد زكي شافعي، **مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية**، دار النهضة العربية، بيروت، دون سنة نشر، ص66.

أما الأسهم والسندات الوطنية التي يقوم غير المقيم بشرائها من المقيمين فتقيد في الجانب الدائن، يترتب عنها دخول لرؤوس الأموال[1].

1-4 استثمارات أخرى: يتم في هذا البند تقييد العمليات على رؤوس أموال أخرى غير التي ذكرت ومثال ذلك: ملكية العلامات التجارية، براءات الاختراع. يقيد ما يحققه المقيمين من هذه الاستثمارات في الجانب الدائن، أما ما يحققه غير المقيمين منها فتقيد في الجانب المدين.

إن كل عملية رأسمالية مدينة طويلة الأجل، لا بد وأن يقابلها قيد في جانب الدائن وفقا للمبدأ المحاسبي بطريقة القيد المزدوج، ويكون في الجانب الدائن لرؤوس الأموال قصيرة الأجل[2]، والعكس.

2- حساب رأس المال قصير الأجل [الحساب النقدي]

وهو يمثل كل التغيرات التي تطرأ على قيمة الأصول والخصوم النقدية[3]. ويتكون هذا الحساب من: العملات الأجنبية، والودائع المصرفية الأجنبية في البنوك المحلية، القروض قصيرة الأجل، الأوراق المالية قصيرة الأجل والكمبيالات، وتتسم بسيولتها الكبيرة وسهولة انتقالها بين الدول.

في الأخير نشير إلى أن رصيد حساب رأس المال بنوعيه القصير والطويل الأجل، يمثل الفرق بين مقدار التغير الصافي للأصول التي تملكها الدولة خلال السنة، ومقدار الالتزامات للخارج لنفس الفترة.

الفرع الثالث: حساب عمليات التسوية

1- صافي السهو والخطأ

ويستخدم لغرض الموازنة الحسابية للميزان وذلك لأن التسجيل في ميزان المدفوعات يتم وفق القيد المزدوج، وأن بعض الفقرات في ميزان المدفوعات تظهر فيها فروقات ناجمة عن تباين في قيمة العملة عند تقييم السلع والخدمات نتيجة اختلاف أسعار الصرف.

2- حساب صافي الاحتياطات الرسمية (الميزان الكلي)

هو القسم الأخير من ميزان المدفوعات، ويمثل الطريقة التي يتم بها تسوية الاختلال في الميزان الناتج عن الرصيد الدائن والمدين لبنود الميزان، أي حساب المعاملات الرأسمالية وحساب المعاملات الجارية، لأن ضرورة توازن الميزان لا تحتم توازن كل حساب فيه على حدى، فقد يكون حساب المعاملات الجارية في حالة عجز، لكن يمكن تسويته بالفائض الذي يترتب عن المعاملات الرأسمالية[4].

---

(1) توفيق عبد الرحيم يوسف حسن، **مرجع سبق ذكره**، ص ص24-25.

(2) صبحي تادرس قريصة، ومدحت محمد العقاد، **النقود والبنوك والعلاقات الدولية**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت 1983، ص326.

(3) زينب حسين عوض الله، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، دون سنة، ص96.

(4) محمد سيد عابد، **التجارة الدولية**، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 2001 ، ص294.

ويعرف الميزان الكلي بأنه "ميزان بعض المعاملات المختارة التي توضع فوق الخط باعتبارها معاملات مستقلة حدثت لذاتها"[1]. وهذا يعني زيادة في الأرصدة، حيث يكون صافي الاحتياطات مدينا عندما يكون الميزان الكلي دائن أي في حالة فائض، ودائنا عندما يكون الميزان الكلي مدينا. وعليه فإن الاحتياطات الدولية تستخدم فقط لتسوية الاختلال من أجل الوصول إلى توازن ميزان المدفوعات.

والصورة المختصرة لميزان المدفوعات تتجسد في الجدول التالي:

الجدول رقم(01): صورة مختصرة لميزان المدفوعات

نوع الحساب	دائن	مدين	صافي الدائن (+) أو المدين (-)
أولا: حساب العمليات الجارية			
1- الحساب التجاري			
(أ) حساب التجارة المنظورة			
-السلع			
(ب) حساب التجارة غير المنظورة			
-النقل			
-التأمين			
-السياحة			
-دخل الاستثمارات			
-خدمات حكومية ومتنوعة			
2- حسابات التحويلات			
-هبات وتعويضات			
ثانيا: حساب العمليات الرأسمالية			
1حساب رأس المال طويل الأجل			
-استثمار مباشر			
-أوراق مالية			
-قروض طويلة الأجل			
-رؤوس أموال أخرى			
2- حساب رأس المال قصير الأجل			
-ذهب			
-حسابات مصرفية			
-أذونات الخزانة			
-القروض قصيرة الأجل			
-السهو والخطأ			

المصدر: ميراندا زغلول رزق، **المالية الدولية** ، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، 2010، ص68.

[1] صندوق النقد العربي، **مرجع سبق ذكره**، ص7.

المبحث الثاني: التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات

ذكرنا سابقا أن ميزان المدفوعات هو المرآة العاكسة للحالة الاقتصادية للدولة، وضرورة توازن جانبيه في آخر فترته، لكن هذه المساواة هي شكلية ولا تبين الأهمية الحقيقية له، لأن الكثير يستعمل مصطلحات التوازن الخارجي والاختلال الخارجي دون العلم بما يعنيه كل مصطلح، وسوف نتحدث في هذا المبحث عن التوازن في ميزان المدفوعات، فما هو كل من التوازن والاختلال الخارجيين؟

المطلب الأول: معنى التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات

يتطلب الميزان تسوية تتمثل في تعديل وضعيته بمعرفة أسباب الاختلال الموجودة فيه، وسبل معالجتها، وقبل ذلك لابد من فهم المعنى الحقيقي للتوازن، فنجد مفهومين مختلفين هما التوازن المحاسبي والتوازن الاقتصادي*.

الفرع الأول: التوازن المحاسبي

ويطلق عليه أيضا بالتوازن الدفتري، لأنه يظهر في الدفاتر المحاسبية من خلال تكافؤ جملة الإيرادات الخارجية مع المدفوعات الخارجية أيضا، أي تساوي الجانبين الدائن والمدين بعد إجراء التسويات، ويكون من الخطأ الحكم على المركز الخارجي للدولة من خلال التوازن المحاسبي، لأنه توازن ظاهري، ولأنه لا يدوم في الأجل الطويل، ويخفي وراءه اختلالا أكيدا في النشاط الاقتصادي للدولة[1].

ويمكن أن يتحقق التساوي المحاسبي تلقائيا دون الحاجة إلى إجراء التسويات المحاسبية باستعمال الاحتياطات الدولية، ويتحول بذلك إلى التوازن الاقتصادي، وإذا كان خلاف ذلك بظهور عجز أو فائض يتم تحريك الاحتياطات من أجل تحقيق التوازن الحتمي.

الفرع الثاني: التوازن الاقتصادي لميزان المدفوعات

إن التوازن بالمفهوم الاقتصادي لا يكون تحققه حتمي، ولكن بتوافر ظروف اقتصادية، سياسية وتجارية ملائمة[2]. بحيث لا يكون التركيز على الرصيد النهائي للجانبين الدائن والمدين للميزان، وإنما على رصيد أجزاء أو حسابات فقط من الميزان[3].

---

* هناك بعض الاقتصاديين من يفرقوا بين التوازن المحاسبي والتوازن الاقتصادي في ميزان المدفوعات، يطلقون على الأول تعادل ميزان المدفوعات ويطلقون على الثاني"بالتوازن الخارجي".

[1] لعرابة مولود، عبد الحق بوعتروس، **الآثار الاقتصادية لتخفيض قيمة العملة في الاقتصاديات النامية- حالة الجزائر**- تقرير نهائي لوحدة بحث، غير منشورة، جامعة منتوري قسنطينة، 2000، ص ص69-70.

[2] عبد الرحمان يسرى أحمد، **الاقتصاديات الدولية**، الدار الجامعية طبع نشر وتوزيع، الإسكندرية 1998، ص189.

[3] عبد المطلب عبد الحميد، **السياسات الاقتصادية على المستوى الاقتصاد القومي**، مجموعة النيل العربية للنشر، القاهرة، 2003 ص163.

الفرع الثالث: الاختلال في ميزان المدفوعات

تعتبر الحالة الأكثر ملازمة لميزان المدفوعات خاصة في الدول النامية، وعندما نتكلم عن الاختلال فإننا نقصد حالة اللاتوازن بين مدفوعاتها ومقبوضاتها الخارجية لقاء المعاملات المستقلة في الميزان والاختلال معناه أن "التساوي المحاسبي تم بطريقة طارئة وغير مهيأة للثبات والاستقرار"، ويجب دراسة كل عناصر الميزان بدقة من أجل معرفة مكان الخلل، ومحاولة معالجة هذا الاختلال مهما كانت صوره والتخفيف من حدة أثره وللاختلال صورتان:

1-الاختلال في صورة فائض العجز: هي الحالة التي تكون فيها مديونية المعاملات المستقلة تفوق دائنية هذه المعاملات، أي أن الحقوق التي تملكها الدولة تكون غير كافية للوفاء بالتزاماتها، مثلا انخفاض الصادرات بالنسبة للواردات، مما يؤدي لانخفاض المقبوضات من الخارج، وانخفاض معدل تدفق رؤوس الأموال[1].

كما يمكن قياس العجز إذا زادت البنود الدائنة عن البنود المدينة في حساب الاحتياطات الرسمية للدولة، وهنا يكون مستوى معيشة الدولة أكبر من إمكانياتها وقدراتها الإنتاجية، مما يؤدي إلى الإقبال على العملات الأجنبية من أجل الاستيراد وانخفاض الطلب على العملة المحلية، وبالتالي حدوث خسائر نتيجة تدهور قيمة عملتها، ويتم مواجهة هذه الصورة بالتخفيض من بنود أسفل الخط[2]؛

2- الاختلال في صورة فائض: يعتقد الكثير أن هذه الصورة هي إيجابية، لكنها في الواقع مشكل، فهي أموال عاطلة تكون في غير صالح الدولة، لأنها لا تتمتع بكل ثرواتها، والإقبال الكبير على صادراتها يؤدي إلى ارتفاع في أسعار المنتجات المحلية، حتى أنه قد يحدث تضخم داخلي، ويواجه هذا الفائض بإقراضات للخارج، أو بزيادة الاحتياطات الرسمية[3].

المطلب الثاني: أنواع الاختلال في ميزان المدفوعات وأسبابه

سنتناول في هذا المطلب أسباب حدوث الاختلال في الميزان وكذا التعرف على أنواع الاختلال فيه.

الفرع الأول: أسباب حدوث الاختلال

هناك مجموعة من الأسباب التي تؤدي إلى الاختلال في ميزان المدفوعات وهي:

1- التقييم الخاطئ لسعر صرف العملة المحلية: إذا كان سعر صرف العملة المحلية أكبر من قيمته الحقيقية، فسيؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار السلع المحلية، مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الخارجي عليها فيحدث اختلال في ميزان المدفوعات. العكس في حالة تحديد سعر صرف العملة بأقل مما يجب، سيؤدي

---

[1] أويابة صالح، **أثر التغير في سعر الصرف على التوازن الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر-1990-2009**- مذكرة ماجستير تخصص تجارة دولية ، غرداية – الجزائر، 2010-2011 ، ص 86.

[2] صبحي تادرس قريصة، مدحت محمد العقاد، **مرجع سبق ذكره**، ص 330.

[3] عبد الحميد عبد المطلب، **مرجع سبق ذكره**، ص 163.

ذلك إلى توسع الصادرات مقابل تقلص الواردات، مما يؤدي إلى حدوث اختلال في الميزان، وإلى حدوث ضغوط تضخمية، والتي تقود إلى حدوث اختلالات مستمرة في ميزان المدفوعات[1]؛

2- التضخم المحلي: إن الزيادة في الدخول النقدية تؤدي إلى زيادة الطلب على الواردات، وامتصاص السلع المتاحة للتصدير، كما يؤدي ارتفاع الأسعار المحلية إلى تحويل الطلب المحلي من السلع المنتجة محليا إلى بديلاتها المستوردة حيث يصبح سعرها أرخص نسبيا، وتحول الطلب الأجنبي إلى سلع الدولة المنافسة أو البدائل المنتجة محليا في الدول المستوردة، حيث يصبح سعرها أرخص نسبيا، والنتيجة هي عجز باستمرار في الحساب الجاري، وبالتالي عجز في ميزان المدفوعات، فتفشي التضخم في الاقتصاد الوطني كفيل بأن يولد عجزا مستمرا فيه، لأنه يشجع الاستيراد ويعيق التصدير[2]؛

3- تدهور الميزة النسبية للصادرات: قد ينشأ الاختلال بميزان المدفوعات ببطء على مدى فترة طويلة الأجل نسبيا من الزمن، نتيجة لحدوث تغيرات غير متكافئة في عرض عناصر الإنتاج أو في المعرفة التكنولوجية، فيؤثران على الميزة النسبية التي تتمتع بها بعض السلع التصديرية، وبالتالي التأثير على توازن ميزان المدفوعات[3]؛

4- أسباب دورية: وهي أسباب تأتي نتيجة التقلبات الدورية في اقتصاديات الدول المتقدمة، وتسمى بالدورات التجارية، مثل: حالة الرخاء أو الركود التي تحصل؛

5- الظروف الطارئة: قد تحصل أسباب عرضية تؤدي إلى حدوث اختلال في ميزان المدفوعات للدولة كما هو الحال عند حدوث كوارث طبيعية كالفيضانات والجفاف أو نتيجة ظروف سياسية مما يؤدي إلى التأثير على الصادرات، وبالتالي الحصول على النقد الأجنبي أو بسبب تغير أذواق المستهلكين[4].

الفرع الثاني: أنواع الاختلال في ميزان المدفوعات

من حيث المدى الذي يستغرقه الاختلال، نفرق بين نوعين هما الاختلال المؤقت والاختلال الدائم:

1- الاختلال المؤقت: ناتج عن مظاهر اقتصادية قصيرة الأجل تكون سنة دون تكرارها، ويزول بزوال الأسباب المؤدية لحدوثه، وهو لا يمس البنية الاقتصادية، ومن أهم أنواعه:

1-1 الاختلال العارض: ناتج عن أسباب غير متوقعة كالكوارث الطبيعية التي تتلف المحاصيل الزراعية الموجهة للتصدير، مما يؤدي إلى عجز في الميزان التجاري؛

---

(1) ميراندا زغلول رزق، **مرجع سبق ذكره**، ص106.

(2) عادل أحمد حشيش، **مرجع سبق ذكره**، ص122.

(3) أوبابة صالح، **مرجع سبق ذكره**، ص87.

(4) دريد كامل آل شبيب، **المالية الدولية**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص ص84-85.

2-1 الاختلال الموسمي: فانخفاض الصادرات في فترة معينة من السنة سوف يعوضها الزيادة في فترة أخرى من نفس السنة.

2- الاختلال الدائم: هو اختلال ناتج عن أسباب تدوم لفترة زمنية طويلة، لأنه يمس الهيكل الاقتصادي وتتطلب منا مكافحته إجراءات صعبة التحقق، وتظهر نتائجه في المدى الطويل، وهو ينقسم إلى:

2-1 الاختلال الهيكلي: يحدث نتيجة عوامل ترتبط بهيكل الإنتاج والدخل والتشغيل للدولة، فقد ترتفع مستويات الدخول في بعض الدول إلى الدرجة التي تؤدي إلى زيادة دائمة في واردات هذه الدول. والاختلالات الهيكلية في ميزان المدفوعات لا تزول إلا بإصلاح الهيكل المحدد، وإلا فإن هذه الإختلالات تغدي بعضها وتؤدي إلى مزيد من الإختلالات؛

2-2الاختلال الدوري: الاختلال الدوري نسبة إلى الدورة الاقتصادية. إن التقلبات الدورية في اقتصاديات الدول المتقدمة تسمى بالدورات لتجارية. مثل حالات الرخاء أو الركود التي تحصل[1].

المطلب الثالث: آثار الاختلال في ميزان المدفوعات

ويختلف الأثر في حالة العجز عنه في حالة الفائض:

- ففي حالة العجز خط الدفاع الأول بالنسبة للدولة هي الاحتياطات الرسمية من ذهب وأرصدة نقدية سائلة فتقوم باستخدامها من أجل القضاء على العجز أو زيادة التزاماتها اتجاه الخارج، فإذا استمر هذا العجز إلى تدهور حجم الاحتياطات الدولية ، حتى تصل إلى خط لا يمكن بعده النزول؛
- لجوء الدولة ذات العجز الخارجي إلى التمويل الأجنبي، خاصة إذا كانت الدولة تنتهج سياسة اقتصادية تنموية، فإن ارتفاع التزاماتها اتجاه الخارج تهدد قدرتها على الوفاء بها نتيجة العجز الدائم في ميزانها؛
- يؤدي العجز إلى انخفاض الدخل القومي وبالتالي تدهور الإنتاج وانتشار البطالة وانخفاض الإنفاق الاستثماري. أي التأثير على حجم النشاط الاقتصادي في الاتجاه السالب[2]؛
- أما الفائض فيؤدي إلى زيادة الاحتياطات الرسمية للبلد، لكن استمرار الفائض لا يعني أن الدولة في أوضاع جيدة، لأن هذا التراكم هو أموال جامدة يؤدي إلى مشاكل دولية[3]، صحيح أقل حدة من العجز لكنها تؤثر، حيث يؤدي إلى ندرة العملة المحلية للبلد، لأنها تصدر أكثر مما تستورد. فتصبح الدول الأخرى غير قادرة على التعامل معها فتجد نفسها مضطرة إلى تقييد علاقتها التجارية بينها وبين البلد ذو الفائض، الذي يجد نفسه في أزمة تهدد توازنه الخارجي، واضطراره إلى اتخاذ إجراءات تصحيحية من أجل إنقاص

---

[1] حنان لعروق، **سياسة سعر الصرف والتوازن الخارجي-دراسة حالة الجزائر (2004-2005)**-،مذكرة ماجستير، جامعة قسنطينة الجزائر، 2005، ص48.

[2] محمود زكي الشافعي، **مرجع سبق ذكره**، ص125.

[3] صفوت عبد السلام عوض الله، **سعر الصرف وأثره على علاج اختلال ميزان المدفوعات**، دار النهضة العربية للنشر، القاهرة 2000، ص19.

الفائض، كمنح الإعانات أو إقامة استثمارات أو غيرها من الأساليب لتخفيض صادراتها، وزيادة وارداتها لتفادي الوقوع في أزمة.

وفي الختام، يمكن القول أن كل الآثار الناتجة عن الاختلال يمكن التخفيف من حدتها، بمحاولة علاجها باستعمال سياسات تصحيحية للمعاملات الخارجية، لمنع تفاقم هذا الاختلال خاصة إذا كان دائم.

المبحث الثالث: علاج الاختلال في ميزان المدفوعات

عند حدوث خلل في ميزان المدفوعات، يجب معالجته فهل توجد قوى ذاتية أو تلقائية من شأنها إعادة التوازن إليه؟ أم أن الأمر يتطلب إتخاد مجموعة من الإجراءات الطارئة التي تحددها كل دولة على حدا؟ لذا تطرقنا إلى أهم أساليب معالجة ميزان المدفوعات، فيما يلي:

المطلب الأول: علاج الخلل بالاعتماد على آليات السوق

لقد توالت النظريات الاقتصادية المختلفة في إيجاد طريقة تبين دور المتغيرات الاقتصادية في السوق في إعادة التوازن لميزان المدفوعات، وقد اعتمدت كل نظرية على متغير اقتصادي اعتبرته المحرك الأساسي لاستعادة التوازن الخارجي، وسوف نستعرض فيما يلي كل نظرية.

الفرع الأول: النظرية الكلاسيكية (علاج الإختلال من خلال التغيرات في الأثمان)

ترتكز آلية إعادة التوازن المقدمة من طرف النظرية الكلاسيكية على التغيرات في الأسعار، لأن هذه الأخيرة ترتفع في حالة الفائض الخارجي، وتنخفض نتيجة عجز خارجي؛ ظهرت هذه النظرية في التوازن بعد إصدار كتاب كل من هيوم وريكاردو، حيث ترى أن حركات الذهب النقدي بين الدول نتيجة المبادلات والتغيرات في نظام الصرف هي السبب الرئيسي للتغيرات في الأسعار، والتي من شأنها إعادة التوازن. لكن النظرية تفترض توفر شروط من أجل تحقيق هذه الآلية لفعاليتها، وهي:

مرونة الطلب والعرض على الصادرات والواردات، حرية انتقال عناصر الإنتاج، كون السوق في موقع تنافسي، وعدم تدخل الحكومات في التأثير على المتغيرات الاقتصادية.

ففي ظل قاعدة الذهب النقدي، وعند دولة تعاني من عجز خارجي يكون لديها ذهب، وذلك لمقابلة التزاماتها الخارجية، مما يؤدي إلى انخفاض الكتلة النقدية، وبالتالي انخفاض مستوى الأسعار الداخلية– هذه العلاقة أكدتها النظرية الكمية –مما يجعل السلع الموجهة للتصدير رخيصة نسبيا، وزيادة الطلب الأجنبي عليها. أما في حالة الدولة التي تعاني فائضا، فإن الحركة تكون في الاتجاه المعاكس، حيث يؤدي دخول الذهب إليها زيادة في الكتلة النقدية، وبالتالي ارتفاع الأسعار، مما يؤدي لانخفاض حجم الصادرات. وبالتالي تضييق الفارق الموجود بين الصادرات والواردات.

والكثير يرى أن هذه النظرية صالحة فقط في قاعدة الذهب، لكن الأمر مجرد توافق ظهور هذه النظرية مع العمل في هذا النظام؛ ففي حالة تغير أسعار الصرف للعملة الوطنية، وانخفاضه نتيجة العجز في ميزان المدفوعات، سيؤدي إلى انخفاض أسعار الصادرات مقومة بالعملة المحلية وزيادة الطلب عليها وبالتالي إعادة التوازن؛ أما في حالة ارتفاع سعر صرف العملة المحلية في حالة الفائض، يؤدي إلى رفع أسعار الصادرات بالعملة المحلية وانخفاض الطلب عليها[1].

وقد تعرضت النظرية لانتقادات كبيرة منها:

---

[1] زينب حسين عوض الله، **مرجع سبق ذكره**، ص110.

-مرونة العرض والطلب على الصادرات والواردات ليست بالدرجة الكبيرة التي تفترضها النظرية، فقد تكون مرونات ضعيفة غير كافية لتغيير الكميات المطلوبة والمعروضة[1]؛

-يوجد تناقض كبير في السياسة الاقتصادية بين الحفاظ على استقرار الأسعار وتحقيق التوازن الخارجي لأن هذه النظرية تفرض من أجل تحققها أن تقبل الحكومة ترك آلية التوازن التلقائي دون تدخل باستعمال السياسة النقدية، من أجل دعم التقلبات الحاصلة في الأسعار حتى يكون الأثر كامل[2].

كما أن الواقع أثبت العكس، حيث أن هذه الآلية مرتبطة بقيود اجتماعية وسياسية، فهناك ضمان لحد أدنى للأسعار، لابد أن لا تنخفض عنه، أو عدم قبول آثار انكماشية تسمح للعملية بمعالجة العجز، لهذا يمكن القول أن التعديل باستعمال الأسعار لا يمكن أن ينجح إلا في الاتجاه التضخمي.

إن النظرية أتت في زمن بعيد كانت فيه المبادلات الدولية ضعيفة في التسديدات، وبالتالي هي غير صالحة في الوقت الحاضر نتيجة المعاملات المالية المتطورة[3].

ومع الوقت لاحظ الاقتصاديون توازن خارجي بدرجة سريعة، في حين أن تغيرات الأسعار كانت ضعيفة، مما قادت كينز إلى الاعتماد على متغير الدخل النقدي كعامل لإعادة التوازن.

الفرع الثاني: النظرية الكنزية: (علاج الاختلال من خلال التغيرات في الدخل)

انطلق كينز في شرحه لآلية إعادة التوازن الخارجي من المتغيرات الحاصلة في الدخل النقدي والناتجة عن رصيد المعاملات الخارجية، إن النظرية تقوم على أن حجم الصادرات والواردات يتوقف على تغيرات في الدخول، حيث[4]:

-التغيرات في الدخل القومي تؤدي إلى تغيرات في حجم وقيمة الواردات، فيزيد حجمها بزيادة الدخل؛

-أما الصادرات فكلما زاد دخل المواطن الأجنبي، كلما زاد طلبه على صادرات البلد المحلي. وهذه الزيادة في الصادرات تؤدي إلى تغيرات في حجم الدخل الوطني بنسبة أكبر من زيادة الصادرات.

كما أن كينز انطلق في تفسير العملية من خلال آلية المضاعف مع افتراض[5]:

-استقرار الأسعار؛

-التمويل الآلي للمعاملات الجارية؛

-أن التغيرات التي تحدث في الدخل نتيجة لتغيرات في صافي الحسابات الخارجية فقط، أي بقاء عناصر الإنفاق الأخرى مستقرة، حتى لا تلغي أثر الاختلال في ميزان المدفوعات على الإنفاق النقدي وبالتالي الدخل، ويمكن توضيح ذلك من خلال العناصر التالية:

---

(1) محمد زكي الشافعي، **مرجع سبق ذكره**، ص122.

(2) أحمد فريد مصطفى، **الاقتصاد الدولي**، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، بدون سنة نشر، ص55.

(3) محمد زكي الشافعي، **مرجع سبق ذكره**، ص122.

(4) زينب حسين عوض الله، **مرجع سبق ذكره**، ص113.

(5) السيد متولي عبد القادر، **مرجع سبق ذكره**، ص143.

1-الميل الحدي للاستيراد: وهو نسبة ما قد يخصصه الأفراد من الزيادة الحاصلة في دخولهم للاستيراد وهو يعرف بالمعادلة التالية:

m: الميل الحدي للاستيراد $\quad m = \frac{dm}{dy}$

dM: التغير في الاستيراد

dY: التغير في الدخل

2-الميل الحدي للاستهلاك: وهو نسبة ما يخصصه الأفراد من الزيادة الحاصلة في دخولهم للاستهلاك الخاص على السلع الوطنية، وهو يعرف بالمعادلة :

$$m = \frac{dc}{dy}$$

أي نسبة التغير في الاستهلاك(dC) نتيجة التغير في الدخل.

3- **مضاعف التجارة الخارجية:** هو المعامل العددي الذي يدل على عدد مرات تضاعف الدخل الوطني نتيجة زيادة أو نقصان نمو الصادرات، ويساوي نسبة التغير الكلي في الدخل الوطني مع التغير الأصلي للإنفاق الأجنبي:

$$m = \frac{1}{1 - e + m} \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (1)$$

ولأن الميل الحدي للادخار + الميل الحدي للاستهلاك = 1 وهو شرط التوازن في اقتصاد مغلق، وهذا يعني أن $s + e = 1$، حيث s هي الميل الحدي للادخار، أي أن s=1-e وبالتعويض في المعادلة (1) نجد معادلة المضاعف k[1]:

$$k = \frac{1}{s + m}$$

فنمو الصادرات فيؤدي إلى زيادة الإنتاج المحلي، وبالتالي زيادة الإنفاق والحصول على دخول إضافية وذلك من خلال مفهوم مضاعف التجارة الخارجية، ويتضح هذا الأثر من خلال المعادلة التالية:

$$dY = K.dE \dots\dots\dots\dots\dots\dots (2)$$

حيث: dE هو التغير في الصادرات.

وللوصول إلى المعادلة(2) ، نبدأ من شرط التوازن في الاقتصاد المفتوح[2]:

$$Y + M = C + I + E \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (3)$$

الدخول الإنفاق

$$Y - C - I = E - M$$

حيث: Y-C=S تصبح المعادلة (2):

---

[1] محمود يونس، **اقتصاديات دولية**، دار الجامعية، مصر، 2000، ص292.

[2] حنان لعروق، **مرجع سبق ذكره**، ص38.

معادلة التوازن الخارجي $S - I = E - M \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (4)$

$$S + M = I + E \quad \Rightarrow \frac{dS}{dY} + \frac{dM}{dY} = \frac{dI}{dY} + \frac{dE}{dY}$$

وبما أن $s = \frac{dS}{dY}$ و $m = \frac{dM}{dY}$ فإن : $\frac{dI}{dY} + \frac{dE}{dY} = S + m$

$$\Rightarrow \quad dy = \frac{1}{s+m}(dI + dE) \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (5)$$

وسبق وأن فرضنا أن عناصر الإنفاق الأخرى ثابتة أي $dI = 0$ ، أي التغير في الاستثمارات منعدم، ومنه تصبح المعادلة السابقة:

$$dy = \frac{1}{s+m} dE$$

$$\Rightarrow \quad dy = K\,dE \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (6)$$

ومنه: المعادلة (6) هي نفسها المعادلة (2) التي تعني أن أي تغير في الصادرات بالزيادة أو بالنقصان سوف يؤدي إلى زيادة أو نقصان الدخل بـK مرة عن الصادرات. كما يمكن الاستنتاج من المعادلة أنه كلما كان الميل الحدي للاستهلاك كبير، واستمرار نموه أو نقصان الميل الحدي للاستيراد، سيؤدي إلى زيادة الإنتاج الوطني، وبالتالي الدخل الوطني الناتج عن نمو الصادرات فتقل تسربات الدخل، هذه الترسبات الحاصلة في الزيادة توجه للاستهلاك الخاص، الادخار، الواردات، والاقتطاعات الحكومية.

إن التغير في الدخل الوطني سيؤدي إلى زيادة أو نقصان الإنفاق الوطني، بما فيها الإنفاق على الواردات، وعلى ضوئه يمكن توضيح آلية إعادة التوازن لميزان المدفوعات حسب حالة الميزان:

1- حالة العجز في ميزان المدفوعات: إذا كان رصيد المعاملات الخارجية عجزا، نتيجة زيادة الواردات مقارنة بالصادرات، فإن مضاعف التجارة الخارجية سيؤدي إلى انخفاضٍ مضاعف للدخل الوطني، أي التقليل من تسرب الدخل نحو الخارج بانخفاض مدفوعات الدولة، وهذا من شأنه تقليص العجز في الميزان.

2- حالة الفائض في ميزان المدفوعات: تكون الحالة عكسية، فنتيجة لنمو الصادرات مقارنة بالواردات فإن مضاعف التجارة الخارجية يؤدي إلى زيادة مضاعفة للدخل الوطني، و إلى تسربات للخارج بارتفاع الإنفاق الوطني على الواردات، وزيادة مدفوعات الدولة نحو الخارج، وبالتالي امتصاص الفائض في ميزان المدفوعات وعودة التوازن تدريجيا مع كل زيادة في الدخل.

وتلخيصا لما سبق، يمكن القول أن هناك علاقة تناسبية بين الدخل الوطني وميزان المدفوعات، وذلك عن طريق مضاعف التجارة الخارجية، فيزيد التغير في الإنفاق الوطني على الواردات بارتفاع قيمة الميل الحدي للاستيراد[1].

وقد تعرضت النظرية لانتقادات كبيرة منها:

---

[1] محمد زكي الشافعي، **مرجع سبق ذكره** ،ص 140.

-عودة التوازن بصفة تلقائية وكاملة هو شيء غير مضمون، لأن الحكومة غالبا ما تتدخل بسياسات تعويضية من أجل تفادي تأثر الأوضاع الاقتصادية بحالة ميزان المدفوعات، وبالتالي تناقض بين هدف التوازن الخارجي وبين الاستقرار في الدخل والتشغيل؛

-إعادة التوازن لا يعدل كلية ميزان المدفوعات، لأن الفرضيات القائمة عليها النظرية هي غير واقعية وأهمها افتراض أن التغير في الاستثمار هو منعدم، في حين أنه في بعض الأحيان يكون التغير في الدخل هو نتيجة للتغير في الاستثمار وليس صافي المعاملات الخارجية؛

-التحليل الكينزي يكون فعالا أكثر في اتجاه انكماشي، لافتراضه وجود طاقة إنتاجية عاطلة لمواجهة التغيرات الحاصلة، لأنه في حالة الاقتصاد الذي يقترب من التشغيل الكامل مضاعف التجارة الخارجية يعمل بشكل مختلف، لأن الزيادة في الدخل نتيجة الزيادة في الصادرات لا تؤدي إلى زيادة الإنتاج، وإنما إلى التضخم لانعكاسه على الأسعار وارتفاعها؛

-إهمال كينز لمرونة الجهاز الإنتاجي في الاستجابة لتغيرات الدخل؛

-في تحليل آثار الدخل اهتم كينز بمضاعف رصيد ميزان المعاملات الجارية، وبالتالي ترك العمليات الرأسمالية خارج التحليل، لأنه يفترض أن هذه الأرصدة ممولة آليا بدون الاهتمام بطريقة التمويل، ولا بالنتائج التي تحققها الطرق المختلفة، إما على المعاملات في رأس المال أو على عمل المضاعف[1].

ونظرا لهذا الانتقاد الأخير، يمكن القول أن النظرية الكينيزية، وكذا الكلاسيكية أهملتا قسم كبير من ميزان المدفوعات، وهي التدفقات المالية التي من شأنها لعب دور المعدل للاختلال الخارجي.

الفرع الثالث: التوازن عن طريق التدفقات المالية الدولية

إن نظرية إعادة التوازن الخارجي عن طريق التأثير في الدخول والأثمان، لم تأخذ في الحسبان أثر التدفقات المالية الدولية، بالرغم من أنها تساهم في المحافظة على توازن المدفوعات الدولية بنفس الدرجة التي تساهم بها تدفقات السلع والخدمات.

1- حالة الفائض في ميزان المدفوعات: يؤدي إلى زيادة العرض من الأموال المتاحة للإقراض مسببة في ذلك انخفاضا في معدلات الفائدة، وبالتالي خروجا لرؤوس الأموال من الدولة، ومن ثم الإسهام في عودة التوازن إلى ميزان المدفوعات.

2- حالة العجز في الميزان: فيؤدي إلى انخفاض السيولة ثم انخفاض عرض رؤوس الأموال، وبالتالي ارتفاع معدلات الفائدة، مما يسبب دخولا لرؤوس الأموال، وبهذا يعود التوازن إلى الميزان.

رغم أن آليات التسوية تبدو منطقية إلا أن الفرضيات التي ترتكز عليها أصبحت غير محققة حاليا كون أن إتباع الدولة لنظام الصرف الثابت، يعيق آلية التسوية التلقائية عن طريق سعر الصرف، مما

---

[1] زينب حسين عوض الله، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 116-118.

يؤدي إلى استمرار الاختلال وزيادة حدة آثاره السلبية. لذا لا بد من اللجوء إلى حلول أخرى تتمثل في سياسات التسوية والتي تختلف عن آليات التسوية كونها تكون من طرف السلطات وليس قوى السوق[1].

المطلب الثاني: المداخل النظرية لعلاج الإختلال في ميزان المدفوعات

من بين المداخل النظرية التي حاولت تصحيح خلل في ميزان المدفوعات ما يلي:

الفرع الأول: مدخل المرونات

يعتمد هذا المنهج على التغيرات المترتبة عن تغيير سعر صرف العملة خصوصا من خلال إجراء –تخفيض قيمة العملة– والتي ستؤدي إلى زيادة صادرات، وبالتالي ستؤثر على عرض الصرف الأجنبي أو الطلب عليه، فيتأثر ميزان المدفوعات؛ ويهدف منهج المرونات إلى الإجابة على السؤال التالي:

متى يؤدي إعادة تقويم عملة دولة ما في ظل نظام سعر الصرف الثابت أو تخفيض العملة في ظل نظام سعر الصرف المعوم إلى تحسين موقف ميزان المعاملات الجارية لهذه الدولة في الأجل الطويل؟

والإجابة هي إذا تحقق شرط "مارشال لينر" والقائل: أن تخفيض قيمة عملة دولة ما يمكن أن يؤدي إلى تحسين ميزان المدفوعات بشرط أن يكون مجموع مرونة الطلب على الواردات أكبر من الواحد.

فطبقا للنظرية الاقتصادية تعرف مرونة الطلب على الواردات لسعر الصرف بأنها التغير النسبي في الكمية المطلوبة من الواردات على التغير النسبي لسعر الصرف"، وهذا ما يحدث في الأجل القصير "معنى ذلك أن التغير النسبي في الكمية المطلوبة سيكون أقل من التغير النسبي في سعر الصرف. ومن وجهة نظرKrugman and obstfeld فإن أثر السعر سوف يفوق أثر الكمية "أثر الحجم"، وهذا الوضع يترتب عليه زيادة "الإنفاق على الواردات" وتدهور ميزان المدفوعات، أما إذا كان الطلب على الواردات مرنا –وهذا ما يحدث في الأجل الطويل– معنى ذلك أن التغير النسبي في سعر الصرف سيكون أقل من التغير النسبي في الكمية المطلوبة، ومن وجهة نظرManKrug and obstfeld فإن أثر الكمية سوف يفوق أثر السعر، وهذا الوضع يترتب عليه انخفاض نفقات للواردات وتعديل ميزان المدفوعات، وبالمنطق نفسه إذا كان الطلب على الصادرات غير مرن، "وهذا ما يحدث في الأجل القصير" معنى ذلك أن التغير النسبي في الكمية المطلوبة من قبل الأجانب سيكون أقل من التغير النسبي في سعر الصرف، ومن ثم سيفوق أثر السعر أثر الكمية، وهذا الوضع يترتب عليه انخفاض قيمة المتحصلات للصادرات وتدهور ميزان المدفوعات، أما إذا كان الطلب على الصادرات مرنا –وهذا يحدث في الأجل الطويل– فإن أثر الحجم سوف يفوق أثر السعر[2].

أثر الحجم: هو أثر انخفاض سعر الصرف على زيادة كمية الصادرات بسبب ارتفاع تنافسيتها السعرية وانخفاض كمية الواردات بسبب انخفاض تنافسيتها السعرية، الأمر الذي يسهم في تحسين الحساب الجاري.

---

[1] حنان لعروق، **مرجع سبق ذكره**، ص ص141–142.

[2] السيد متولي عبد القادر، **مرجع سبق ذكره**، ص149.

أثر السعر: هو تدهور معدل التبادل التجاري بعد تخفيض سعر الصرف، بسبب انخفاض أسعار الصادرات وارتفاع أسعار الواردات معبر عنها بالعملة المحلية، الأمر الذي يؤدي إلى تردي وضع ميزان الحساب الجاري.

الأثر الصافي على الحساب: فيعتمد على غلبة أي من الأثرين المذكورين.

ويمكن التعبير رياضيا عن علاقة مرونات الصادرات والواردات وأثرها في إحداث التحسن في الميزان التجاري وفق الصيغة الآتية[1]:

$$\Delta BF = V_{f_x}\frac{ex(nx-1)}{ex+nx} + V_{f_m}\frac{nm(em+1)}{nm+em} \rangle 0$$

حيث أن :

ΔBF - التغير في الميزان التجاري

V_{f_x} : قيمة الصادرات مقومة بالعملة الأجنبية

V_{f_m} : قيمة الواردات مقومة بالعملة الأجنبية

ex : مرونات عرض الصادرات المحلية على إفتراض أنها لانهائية

em : مرونة عرض الواردات الأجنبية

nx : مرونة الطلب الأجنبي على الصادرات

nm : مرونة الطلب المحلي على الواردات

توضح العلاقة الرياضية السابقة أن المرونات تمثل الحلقات الرئيسة التي تحكم آلية تخفيض سعر صرف العملة، وأثرها في الميزان التجاري.

الفرع الثاني: مدخل الامتصاص (الاستيعاب)

وفق مفهوم الاستيعاب الميزان هو "الفرق بين الدخل القومي والإنفاق القومي لاقتصاد ما"، ومعنى ذلك أن ميزان المدفوعات في نطاق مدخل الامتصاص، يبين الفرق بين ما ينتجه المجتمع وما يستوعبه من هذا الإنتاج، وبهذا المفهوم فالعجز في الميزان يعني أن الإنفاق القومي يزيد عن الدخل القومي والعكس في حالة الفائض. ومشاكل ميزان المدفوعات تنشأ بسبب الاختلال بين الدخل المحلي والإنفاق لذلك فإن هذا المدخل يركز على أن اختلالات الحساب الجاري يمكن أن تعتبر فرقا بين الناتج المحلي والإنفاق المحلي (الاستيعاب).

ويمكن التعبير عن هته العلاقة رياضيا كما يلي[2]:

---

[1] نوازد عبد الرحمن الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، **مرجع سبق ذكره**، ص73.

[2] هجير عدنان زكي، **مرجع سبق ذكره**، ص278-279.

حيث أن:

$y = c + I + G + (X - \tilde{M})$

B: وضع الحساب الجاري

$B = X - M$

X: الصادرات

$A = C + I + G$

M: الواردات

$B = y - A$

y: الناتج القومي

A: الامتصاص أو الاستيعاب أو الإنفاق القومي

وتعد معرفة الكيفية التي يؤثر فيها تخفيض قيمة العملة على كل من الدخل والاقتصاد مسألة حاسمة بالنسبة إلى مدخل الامتصاص.

الفرع الثالث: المدخل النقدي

إن الأساس النظري للمدخل النقدي هو النظر إلى ميزان المدفوعات بكونه ظاهرة نقدية لاحقيقية وإن الاختلال في ميزان المدفوعات هو اختلال رصيد وليس اختلال تدفق. فالمدخل الحديث (النقدي) لميزان المدفوعات هو مماثل لمدخل الاستيعاب ولكنه يتوسع ليقدم تفسيرا عن إجمالي ميزان المدفوعات بدلا من الاختصار على الحساب الجاري كما هو مدخل الاستيعاب. هذا التوسع يسمح على أن لا يعامل ميزان المدفوعات بصيغة عرض السلع، الخدمات، والطلب عليها، ولكن بصيغة العرض والطلب على النقود التي تمثل عملة محلية للبلد.

وعلى هذا الأساس يركز المدخل النقدي على العلاقة القائمة بين اختلال سوق النقد داخل الاقتصاد الوطني واختلال السوق المحلية للسلع، التي تدخل ضمن نطاق التبادل التجاري؛ فعلى افتراض أن السوق المحلية غير التجارية في حالة توازن، فإن الاختلال في سوق النقد بين الطلب على النقود والمعروض منها ويخلق اختلالات في السوق المحلية للسلع التجارية، لأن فائض الطلب على النقود يعني وجود رغبة متزايدة لدى الأفراد في الاحتفاظ بالنقود، مما يؤدي إلى تقليل الإنفاق، وبالتالي انخفاض مستوى الطلب على السلع التجارية فيتولد فائض في عرض هذه السلع ، في حين يولد الفائض في العرض النقدي والذي يعني تناقص الرغبة لدى الجمهور في الاحتفاظ بالنقود، وبالتالي زيادة الإنفاق فيتولد زيادة الضغط في الطلب على السلع التجارية، هذا ما يؤدي إلى إيجاد حلقة ربط بين هذه الاختلالات النقدية وميزان المدفوعات لأن معالجة هذه الاختلالات ستتم على حساب وجود فائض أو عجز في ميزان المدفوعات (الاحتياطات المالية الدولية) [1].

المطلب الثالث: تدخل الدولة وعلاج الاختلال في ميزان المدفوعات

يحدث كثيرا ألا تدع السلطات العامة قوى السوق لإعادة التوازن لميزان المدفوعات لما يعنيه هذا من السماح بتغييرات في مستويات الأسعار والدخل القومي؛ و تلجأ إلى العديد من السياسات لعلاج اختلال ميزان المدفوعات، فهناك إجراءات تتخذ داخل الاقتصاد الوطني وإجراءات تتخذ خارجه تتمثل في:

---

[1] نوازد عبد الرحمان الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص104-105.

-في حالة حصول عجز في الميزان بيع الأسهم والسندات أو العقارات المحلية للأجانب للحصول على العملات الأجنبية؛

-تقييد الواردات(الرسوم الجمركية) وتشجيع الصادرات من أجل تحقيق التوازن؛

-استخدام الذهب والاحتياطات الدولية المتاحة لدى الدولة في تصحيح الخلل في الميزان.

أما الإجراءات التي تتخذ خارج الاقتصاد الوطني تتمثل في:

-اللجوء إلى القروض الخارجية من المصادر المختلفة مثل صندوق النقد الدولي.

-بيع جزء من الاحتياطي الذهبي للخارج؛

-بيع الأسهم والسندات التي تملكها السلطات العامة في المؤسسات الأجنبية لمواطني تلك الأقطار للحصول على النقد الأجنبي[1].

ويرى الكثير من الاقتصاديين أن أي إجراءات تتخذ لعلاج ميزان المعاملات الجارية لدولة ما هي إما إجراءات تخفض الإنفاق، أو إجراءات لتحويل الإنفاق، ففي الحالة الأولى تقوم الدولة باتخاذ إجراءات لخفض الإنفاق المحلي حتى تتمكن من تخفيض الواردات ومن ثم يتحقق فائض في ميزان المعاملات الجارية للدولة، أو تقوم بتحويل الإنفاق بعيدا عن الواردات وتشجيع الإنفاق على السلع المنتجة محليا كذلك فإن خفض سعر الصرف يعد تغييرا في سياسة تحويل الإنفاق، لأنه يرفع أسعار الواردات في الدولة التي تعاني من العجز، ويخفض أسعار الصادرات المحلية نحو الخارج، فلا بد أن يصاحب سياسة تحويل الإنفاق خفض كاف للإنفاق حتى يمكن استئصال الظواهر التضخمية.

فتدخل الدولة لعلاج الاختلال في ميزان المدفوعات وإن كان يحقق الهدف منه، إلا أنه يتحول في الغالب من الأحيان من إجراء مؤقت إلى إجراء دائم، فهو يمنع القوى التلقائية من مباشرة عملها في علاج هذا الاختلال، كما أنه لا يهتم كثيرا بمعالجة الأسباب الحقيقية التي أدت إلى هذا الاختلال[2].

ونشير أخيرا إلى أنه لعلاج اختلال التوازن لا بد من معالجة أسبابه، وهذه هي الكيفية التي ينبغي بها فهم سياسة التسوية بمعناها الحقيقي، والمشكلة الدولية للتسوية، هي قبل كل شيء محاولة للتنسيق بين المصالح المتضاربة وتحقيق الارتباط بين تشخيص الاختلال والأهداف والوسائل التي تعيد التوازن.

---

[1] السيد متولي عبد القادر، **مرجع سبق ذكره**، ص ص149-152.

[2] زينب حسن عوض الله، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 81-83.

المبحث الرابع: أثر سياسة الإنفاق الحكومي على الاستقرار الاقتصادي الخارجي

لقد شهدت الاقتصاديات الوطنية انفتاحا كبيرا خلال الفترة الأخيرة مما أثر على فعالية السياسة الاقتصادية في هذه الدول، حيث تفقد هذه السياسة جزءا من أثرها في الاقتصاديات المفتوحة إذا ما قارناها بالاقتصاديات المغلقة، فعلى سبيل المثال فإن الواردات تؤثر سلبا على قيمة مضاعف الإنفاق الحكومي، لذلك ستقوم الدراسة بالتطرق إلى موقع سياسة الإنفاق الحكومي في ظل الاقتصاديات المفتوحة في هذا المبحث من خلال دراسة مدى تأثير سياسة الإنفاق الحكومي على التوازن الخارجي، وسيتم استخدام نموذج مندل فلمنج مع الاعتماد على متغيرين أساسيين في إظهار الفعالية وهما نظام الصرف المتبع درجة حرية انتقال رأس المال محاولين إظهار الحالة الأنسب لسياسة إنفاق حكومي أكثر فعالية.

المطلب الأول : سياسة الإنفاق الحكومي في إطار نموذج مندل-فلمنج لاقتصاد مفتوح

يقوم نموذج مندل فلمنج على أساس نموذج لاقتصاد صغير مفتوح يواجه سعر فائدة محدد عالميا وواردات تتسم بالمرونة الكاملة عند سعر معين مقوم بالعملة الأجنبية، ويسعى هذا النموذج إلى تحديد التوازن الداخلي والخارجي من خلال اشتقاق منحنى ميزان المدفوعات، ويتضح من خلال نموذج مندل فلمنج أن هناك، توازن داخلي وتوازن خارجي، إلا أنه يمكن أن يكون هذا التوازن هو توازن أقل من التشغيل الكامل[1]. وهناك معيارين لتحديد فعالية سياسة الإنفاق الحكومي في الاقتصاد المفتوح، وهما حركة رأس المال الدولي ونظام الصرف المتبع[2]، فعندما تكون رؤوس الأموال الدولية حرة الحركة فإن العملة تتدفق عبر الحدود استجابة للفروق بين أسعار الفائدة، النمو الاقتصادي وعوامل أخرى، كلها لها علاقة بالإنفاق الحكومي[3]، كما نلاحظ أن السعي إلى تحقيق الاستقرار الداخلي قد يخرب الاستقرار الخارجي والعكس لذلك سيتم تحليل فعالية سياسة الإنفاق الحكومي حسب المعيارين السابقين.

الفرع الأول: فعالية سياسة الإنفاق الحكومي في ظل نظام الصرف الثابت

يتحدد التوازن الخارجي عندما يتساوى ميزان الحساب الجاري وحساب رأس المال من ميزان المدفوعات بإشارة مختلفة، ومن خلال هذين الحسابين يتحدد المنحنى BO الذي يمثل النقاط المختلفة من الدخل وسعر الفائدة التي تحقق التوازن في ميزان المدفوعات، وبالتالي فإن ميل منحنى BO مرتبط بالميل الحدي للاستيراد الذي يتعلق بالحساب الجاري وبدرجة حركة رؤوس الأموال التي تتعلق بميزان رأس المال، وسيتم الاعتماد في تحليل منحنى على حركة رؤوس الأموال تماشيا مع طبيعة البحث، لذلك فإنه يمكن التمييز بين حالتين.

---

[1] عبد المجيد قدي، **مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**، ط3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص124.

[2] سي بول هالوود، رونالد ماكدونالد، **النقود و التمويل الدولي**،(السعودية: ترجمة محمود حسن عمر)، دار المريخ للنشر، 2007 ص130.

[3] سامي خليل، **نظرية الاقتصاد الكلي**، ط2، الكويت، كاظمة للنشر، 1999، ص1453.

تتميز هذه الحالة بأن منحنى BO أقل مرونة لسعر الفائدة بالمقارنة مع LM، وهذا ما يفسر الميل الكبير لمنحنىBO وهو ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم(03): فعالية سياسة الإنفاق الحكومي في حالة نظام الصرف الثابت وحرية ضعيفة نسبيا لانتقال رؤوس الأموال

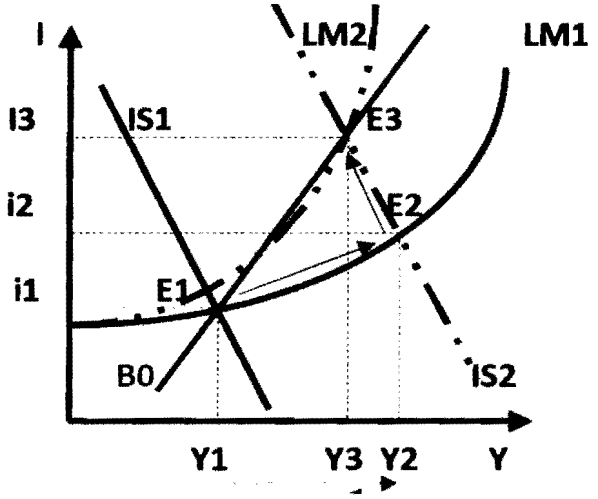

Source : CH Biales, **Modélisation des l'équilibre macroéconomique**, publications de l'université de lyon, paris, 2005,p 65.

تمثل Y1 الدخل التوازني الداخلي و الخارجي ولكنه دخل أقل من مستوى التشغيل الكامل، لذلك تسعى السلطات لزيادته من خلال سياسة إنفاق حكومي توسعية، الأمر الذي يؤدي إلى انتقال منحنىIS إلى اليمين ويتشكل توازن جديد عند E2 وهو ما يشكل عجز خارجي[1]*، وبما أننا في نظام الصرف الثابت فإن هذا العجز سيؤدي إلى خروج العملة الصعبة، مما يقلص الكتلة النقدية والذي يعبر عنها بيانيا بانتقال منحنىLM إلى اليسار حتى يحصل التوازن عند النقطة E3، انتقال منحنى يؤدي إلى ارتفاع سعر الفائدة مما يشكل أثر مزاحمة كبير، وهذا ما يفسر أن الدخل عند النقطةE3 أقل منه عند النقطة E2، وهناك حالة استثنائية عندما يكون منحنى BO عموديا وهذا يدل على انعدام حركة رؤوس الأموال ففي هذه الحالة هناك أثر مزاحمة كامل وليس هناك أي زيادة في الدخل.

2- حركة كبيرة نسبيا لرؤوس الأموال الدولية

تتميز هذه الحالة بأن منحنى BO أكثر مرونة لسعر الفائدة من منحنى LM وهذا ما يفسر الميل الضعيف لمنحنىBO، وهو ما يوضحه الشكل التالي:

* عندما تكون نقطة توازن الجديد أسفل منحنى BO فهي تمثل نقطة عجز خارجي أما إذا كانت النقطة أعلى منحنى BO فهي تمثل نقطة فائض خارجي

الشكل رقم (04): فعالية سياسة الإنفاق الحكومي في حالة نظام الصرف الثابت وحرية انتقال رؤوس الأموال

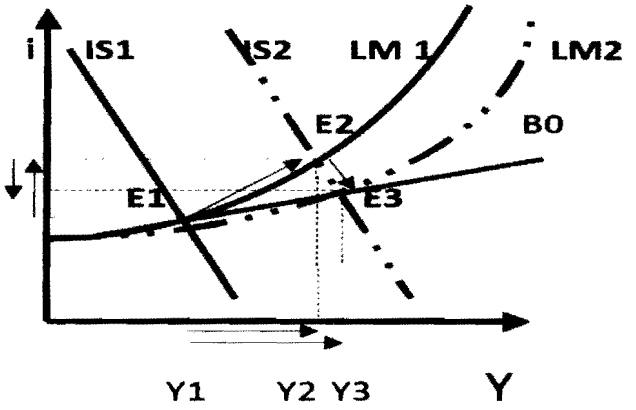

Source: Ibid, p66.

تقوم سياسة الإنفاق الحكومي التوسعية بدفع منحنىIS إلى اليمين عند نقطة التوازن E2 التي تمثل نقطة التوازن الداخلي ولكنها نقطة فائض خارجي لأنها أعلى من منحنى B0، هذا ما يؤدي إلى دخول عملة صعبة وزيادة الكتلة النقدية مما يزيح منحنى LM إلى اليمين إلى النقطةE3، حيث أن الدخل زاد بشكل كبير مع انخفاض أثر المزاحمة، حيث أن زيادة سعر الفائدة أدى إلى جذب رؤوس الأموال الدولية؛ و النتيجة التي نخلص إليها هي أن سياسة الإنفاق الحكومي في الاقتصاد المفتوح وفي ظل نظام الصرف الثابت تكون أكثر فعالية في حالة حركة رؤوس الأموال الدولية كبيرة نسبيا ولكن ما لم تولد تضخما[1].

الفرع الثاني: فعالية سياسة الإنفاق الحكومي في ظل نظام الصرف المرن

تتم الموائمة في ظل نظام الصرف المرن من خلال الأسعار، وتتم الموائمة آليا حيث أن العجز في ميزان المدفوعات يؤدي إلى انخفاض العملة الوطنية، فتزيد الصادرات وتنخفض الواردات، وهذا ما يعبر عنه بانتقال منحنى IS إلى اليمين وانتقال منحنىB0 إلى الأسفل، و كما في حالة نظام الصرف الثابت فإننا نميز بين حالتين:

1- حركة ضعيفة نسبيا لرؤوس الأموال الدولية

إن ميل منحنى B0 كبير في هذه الحالة، حيث أن سياسة الإنفاق الحكومي التوسعية تدفع منحنى IS إلى اليمين وتشكل نقطة توازن جديدة عند E1 وهي توافق عجز خارجي -تقع أسفل منحنى B0 - الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة مما يشجع الصادرات ويكبح الواردات، وهذا ما يؤدي إلى انتقال منحنىB0 إلى الأسفل، بالإضافة إلى حدوث انتقال ثاني في منحنى IS نحو اليمين، وهذا إلى غاية حدوث التوازن عند النقطة E2، وهناك حالة استثنائية عندما يكون منحنى B0 عمودي، حيث هناك انعدام لحركة رؤوس الأموال ففي هذه الحالة يمكن أن تحدث زيادة كبيرة في الدخل وهو ما يوضحه الشكل التالي:

---

[1] طويل بهاء الدين، **دور السياسات المالية والنقدية ضمن نموذج M – F**، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الحادي عشر، جامعة باتنة: الجزائر، 2012، ص247.

الشكل رقم(05): فعالية سياسة الإنفاق الحكومي في حالة نظام الصرف المرن وحرية ضعيفة نسبيا لانتقال رؤوس الأموال

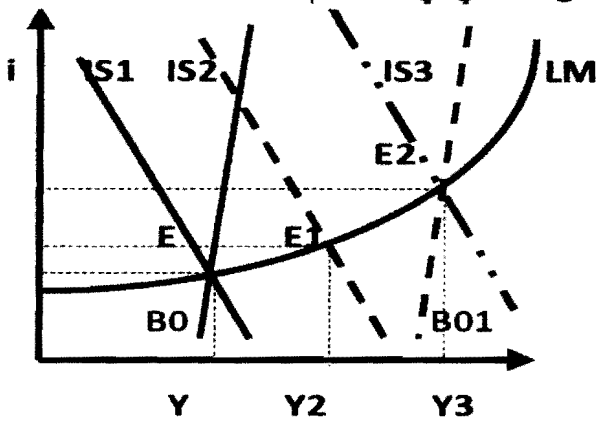

Source: CH biales, **op cit,** p 67.

2- حركة كبيرة نسبياً لرؤوس الأموال الدولية

يكون منحنىB0 أكثر مرونة لسعر الفائدة منLM، وهذا ما يفسر انخفاض ميله، وهو ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم(06): فعالية سياسة الإنفاق الحكومي في حالة نظام الصرف المرن وحرية كبيرة نسبيا لانتقال رؤوس الأموال

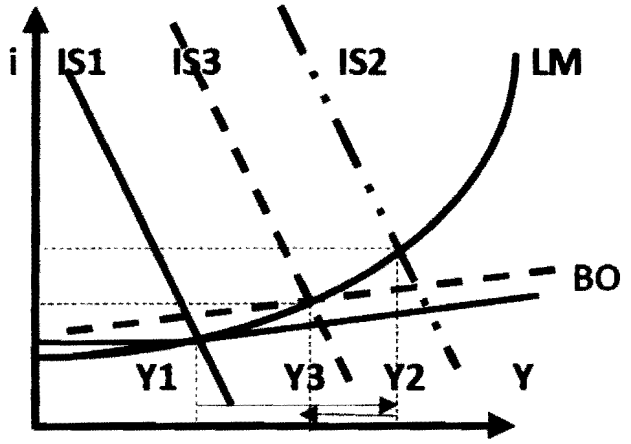

Source: **Ibid**, p67.

إن سياسة الإنفاق الحكومي التوسعية تؤدي إلى انتقال منحنى IS إلى اليمين مما يشكل فائض خارجي عند النقطةE1، وهذا ما يؤدي إلى زيادة قيمة العملة الوطنية فتنخفض الصادرات وتزيد الواردات، فينتقل منحنى B0 إلى الأعلى ومنحنى IS إلى اليسار هذا حتى يعود التوازن عند النقطةE2، ونلاحظ أن الدخل يزيد في المرحلة الأولى ثم ينخفض مجددا.

والنتيجة التي نخلص إليها هي أنه في ظل اقتصاد مفتوح ونظام صرف مرن فإن سياسة الإنفاق الحكومي تكون أكثر فعالية في حالة حركة رؤوس الأموال الضعيفة نسبيا.

ثالثا: المزاحمة الدولية لسياسة الإنفاق الحكومي في حالة نظام الصرف المرن

إن النتيجة التي توصل إليها كل من مندل1963 وفليمنج هي أن مزاحمة سعر الصرف [1] تحدث في ظل اقتصاد مفتوح، وثبات المستوى العام للأسعار وتوقعات أسعار الصرف، عندما تقوم الدولة بتمويل إنفاقها بالدين العام، وتكون أكثر حدة في حالة نظام الصرف المرن وحركة كبيرة لرأس المال، كما أن هذه السياسة غير فعالة في حالة نظام الصرف الثابت وحركة ضعيفة لرأس المال، ونظام الصرف العائم وحركة كبيرة لرأس المال ومن أجل تجنب هذه الحالات فإن الحل يتمثل في ضرورة التفاعل بين سياسة الصرف الأجنبي وسياسة الإنفاق الحكومي، فالسياسة النقدية التوسعية مع سياسة مالية توسعية يمكن أن تخفض الضغط على أسعار الفائدة وتزيل إمكانية حدوث أثر المزاحمة[2].

المطلب الثاني: العلاقة بين الإنفاق الحكومي والتوازن الخارجي في إطار فرضية العجز التوأم

إن ظاهرة العجز التوأم (عجز الموازنة و عجز الحساب الجاري) ذات أهمية كبيرة والتي تفترض أن عجز الموازنة الناتج عن زيادة الإنفاق الحكومي يؤدي إلى عجز الحساب الجاري في ميزان المدفوعات وسنقوم بتحليل هذه الفرضية فيما يلي:

الفرع الأول: الإطار النظري لفرضية العجز التوأم

تعد ظاهرة العجز التوأم من مواضيع الاقتصاد الكلي ذات الأهمية، والتي تمت صياغتها من طرف godly و cripps في منتصف سنوات السبعينات في المملكة المتحدة، حيث أثبتت الدراسات أن العجز في القطاع العام يحدد الرصيد في ميزان المدفوعات، أثبتا أن ارتفاع العجز المالي للدولة يؤدي إلى ظهور عجز في الحساب الجاري؛ وتختلف آراء المدارس الاقتصادية في تفسير العلاقة بين العجز المالي والعجز الخارجي حيث أن المدرسة الكلاسيكية الحديثة تؤكد أن العجز المالي يسبب العجز الخارجي، أما وجهة النظر الكينزية فتختلف عن سابقتها حيث يقرون بأن العجز الخارجي هو المسبب للعجز المالي، ويفسرون ذلك من خلال منهج الاستيعاب، أما التحليل الأكثر قوة فهو التحليل النيوكينزي لمندل فلمنج ،حيث أكدا أن ارتفاع العجز المالي سيؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة، الأمر الذي يسمح بدخول رأس المال مما يؤدي إلى رفع سعر الصرف ويخفض من تنافسية السلع الوطنية الأمر الذي يزيد من العجز في الحساب الجاري، هذا من جانب الطلب، أما من جانب العرض فإن زيادة الإنفاق الحكومي تؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار مما يخفض تنافسية السلع الوطنية الأمر الذي يزيد من العجز الخارجي[3].

---

[1] Ali Salman Salah, **Public sector deficits and macro economic performance in Lebanon**, thesis submitted to obtain doctors in philosophy, university of Wollongong, Australia, 2004, p 108.

[2] وليد عايب، **مرجع سبق ذكره**، ص99.

[3] عميروش شلغوم، ادر مناد، **أثر سياسة الإنفاق الحكومي في الحكومي في الميزان التجاري، حالة الجزائر خلال الفترة (2001-2014)**، الملتقى الدولي الأول حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي (2001-2014)، جامعة سطيف، يومي 11و12مارس2013، ص4.

نلاحظ أن العلاقة بين العجز المالي والعجز الخارجي تتعلق بالعلاقة بين الاستثمار والادخار ومنهج ميزان المدفوعات.

العلاقة ادخار -استثمار و منهج ميزان المدفوعات:

تشرح علاقة التوازن الاقتصادي الكلي كيف أن الناتج Y يتوزع بين الاستهلاك الخاص Cp والاستثمار الخاص Ip والإنفاق الحكومي Cg + Ig والصادرات X والواردات M، بالإضافة إلى رصيد حساب رأس المالF، ويتحدد العجز المالي BD من خلال المعادلة التالية: **(1) ... ... BD =Cg +g –T.**

أما العجز في حساب رأس المال فيتحدد من خلال المعادلة التالية: **(2) ... ... (X – M +F) –= CAD.**

كما يمكن كتابتها على الشكل التالي: **(3) ... ... Sp =Y – T – Cp.**

وبتعويض المعادلات السابقة في متطابقة الدخل الشهيرة فإننا نحصل على علاقة العجز التوأم الأساسية:

CAD = (Ip – Sp) +BD.

توضح هذه العلاقة أن العجز في الحساب الجاري هو الفرق بين الاستثمار والادخار الخاص بالإضافة إلى العجز المالي. فإذا تم تمويل الاستثمار الخاص عن طريق الادخار الخاص فإننا بصدد الحديث عن عجز توأم قوي، ويختلف تحليل العلاقة بين العجز في الموازنة والعجز في الحساب الجاري باختلاف تحليل ميزان المدفوعات، حيث يمكن التمييز بين المنهج النقدي و منهج الاستيعاب، فهذا الأخير يقر بوجود علاقة مباشرة بين العجز المالي والعجز في الحساب الجاري، حيث أنه في متطابقة الدخل الشهيرة يمكن اعتبار كل من الاستهلاك والاستثمار والإنفاق الحكومي بقدرة المجتمع على الاستيعاب A، حيث نحصل على المعادلة التالية: A – Y = F +M – X و تعبر المعادلة الأخيرة أن فائضا في الحساب الجاري لا يمكن أن يتحقق إلا إذا تجاوز الدخل القومي الطاقة الاستيعابية للاقتصاد، وبالتالي يكون هناك عجز خارجي عندما تتجاوز الطاقة الاستيعابية الدخل القومي، من خلال ما سبق يمكن أن نستنتج ما يلي:

-لتخفيض العجز في ميزان المدفوعات لا بد من تخفيض الاستيعاب -خاصة الإنفاق الحكومي -أو زيادة الدخل القومي؛

- قد يساهم تخفيض أسعار الصرف في تخفيض العجز من خلال زيادة الصادرات الحد من الواردات؛

ويؤكد هذا المنهج أن رصيد الموازنة العامة هو الأداة الرئيسية للسياسة الاقتصادية لتحقيق التوازن الخارجي، وهذا يعني أن العجز في الموازنة العامة يؤثر سلبا على الحساب الجاري، أما المنهج النقدي لميزان المدفوعات فهو ينطلق من مقاربة مفادها أن هناك علاقة بين اختلال ميزان المدفوعات والفائض في المعروض النقدي[1]، ويمكن استخدام هذا المنهج في تفسير العجز التوأم في حالة استخدام الإصدار النقدي لتمويل الإنفاق الحكومي، وذلك من خلال دراسة العلاقة بين ميزان المدفوعات وميزانية البنك المركزي حيث يمكننا إظهار موقع العجز المالي من خلال المعادلات التالية:

---

[1] عبد المجيد قدي، **مرجع سبق ذكره**، 275-276.

رصيد ميزان المدفوعات =التغير في الأرصدة النقدية الصافية للسلطات النقدية=
التغير في مخزون القاعدة النقدية – التغير في المطاليب الداخلية الصافية لدى البنك المركزي، و لدينا:
العجز المالي =التغير في المخزون القاعدة النقدية + التغير في اقتراض الحكومة
وبدمج العلاقتين السابقتين فإننا نحصل على: العجز المالي= رصيد ميزان المدفوعات + التغير في المطالب الصافية إلى البنك المركزي +التغير في اقتراض الحكومة[1]، و يعد هذا المنهج ذو أصول نقدية و الذي كان أساس برامج الإصلاح لصندوق النقد الدولي في الدول النامية.

الفرع الثاني: الإنفاق الحكومي و قنوات انتقال العجز التوأم

يعد نموذج مندل فلمنج من بين النماذج التي فسرت العجز التوأم وذلك من خلال فرضيات حركة رؤوس الأموال الدولية ودرجة مرونة سعر الصرف ودرجة مرونة الأسعار، وعلى حجم الاقتصاد، وتعد الحالة التي تصدق فيها فرضية العجز التوأم هي عندما يكون نظام الصرف مرن مع حركة كبيرة لرؤوس الأموال، ولقد طرحت عدة ملاحظات حول العجز التوأم وذلك بتغيير الفرضيات السابقة، حيث يعد فلمنج أول من أشار إلى الآثار المترتبة لسياسة الإنفاق الحكومي على التوازن الخارجي، وسيتم إدراج مختلف هذه الآثار.

1- حالة سعر الصرف مرن مع حركة كبيرة لرأس المال

إن سياسة إنفاق حكومي توسعية تؤدي إلى ارتفاع سعر الفائدة الأمر الذي يسمح بدخول رأس المال في الأجل القصير، مما يساهم في ارتفاع قيمة العملة هذا الارتفاع يؤدي إلى انخفاض تنافسية العملة الوطنية فتنخفض الصادرات وتزيد الواردات، مما يؤدي إلى تفاقم العجز في الحساب الخارجي.

2- حالة سعر صرف الثابت مع حركة كبيرة لرأس المال

إن سياسة الإنفاق الحكومي التوسعية تؤدي إلى زيادة الدخل وسعر الفائدة هذا ما يؤدي إلى زيادة الواردات ودخول رأس المال، مما يؤدي إلى فائض في الطلب على العملة الوطنية، وكنتيجة لذلك ترتفع قيمة العملة، كما أن ارتفاع الدخل أيضا يؤدي إلى زيادة الادخار الخاص، وبالتالي فان العجز التوأم نسبي لأن ارتفاع الدخل الناتج عن سياسة الإنفاق الحكومي يؤدي إلى زيادة الادخار الخاص.

3- حالة سعر الصرف الثابت وانعدام حركة رأس المال

ليس هناك علاقة بين العجز المالي والعجز الخارجي في هذه الحالة، حيث أن سياسة الإنفاق الحكومي التوسعية تقود إلى زيادة الدخل وسعر الفائدة مما يقود إلى تفاقم العجز في الحساب الجاري الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض سعر صرف العملة، وبما أننا في نظام الصرف الثابت فإن السلطات تقوم بالسحب من احتياطات الأجنبية لشراء العملة الوطنية لمنع انخفاضها هذا ما يؤثر سلبا على عرض النقود، وبالتالي فإن

---

[1] Mohamed Lamine Ould Dehbi, **articulation de déficit budgétair -déficit extérieur et de la dette publique, cas de l'UMA**, centre d'études en macroéconomie et finance internationale, CEMAFI, université de Nice Sophia Antipolis2004, p 9.

الإنفاق الحكومي لم يمول لا بالادخار الأجنبي ولا بالادخار الخاص ولكن مول من خلال مزاحمة الاستثمار الخاص، وبالتالي ليس هناك علاقة بين العجز المالي والعجز الخارجي[1].

نلاحظ أن التحليل السابق ينطبق على هذه الحالة في البداية فقط إلى غاية انخفاض قيمة العملة الوطنية وبما أننا في نظام الصرف المرن فإن انخفاض قيمة العملة الوطنية يشجع الصادرات ويثبط الواردات، وهذا يلغي العجز في الحساب الجاري، وبالتالي فإن انخفاض قيمة العملة يؤدي إلى زيادة الدخل وزيادة الادخار الخاص، والنتيجة التي نخلص إليها أنه ليس هناك علاقة بين العجز المالي والعجز الخارجي، حيث أن سياسة الإنفاق الحكومي مولت عن طريق الادخار الخاص ومزاحمة الاستثمار الخاص[2].

يتضح مما سبق الأهمية التي يحظى بها نظام الصرف في تحديد فعالية سياسة الإنفاق الحكومي في تحقيق التوازن الخارجي، لذلك وجب التنسيق بين سياسة الإنفاق الحكومي وسياسة الصرف الأجنبي.

---

[1] **Ibid**, p p15-17.

[2] وليد العايب، مرجع سبق ذكره، ص101.

خاتمة الفصل

يعتبر ميزان المدفوعات المرآة العاكسة لدرجة تقدم الدولة، حيث يمكن من خلاله تحديد مركزها المالي بالنسبة للعالم الخارجي، ويشتمل ميزان المدفوعات على الميزان الحسابي للصادرات والواردات المنظورة وغير المنظورة وهي التي تعرف بالمعاملات الجارية، كما يشمل حركات رؤوس الأموال سواء في صورة قروض طويلة الأجل أو متوسطة، كذلك حركات الذهب.

إن الاختلال الدائم في ميزان المدفوعات، سواء أكان إيجابا أو سلبا يمثل خطر على النشاط الاقتصادي للدولة، ومن ثم فهو يستوجب المعالجة الحاسمة قبل أن يتفاقم أمره، وتلجأ الدولة إلى وسائل عديدة لتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات منها تشجيع الصادرات وتقييد الواردات.

وتناولنا في هذه الدراسة أيضا تحليل تأثير سياسة الإنفاق الحكومي على هدف من أهداف السياسة الاقتصادية وهو تحقيق التوازن الخارجي، وذلك باستخدام نموذج مندل –فلمنج، حيث تم القيام بدراسة مختلف الحالات الممكنة حسب طبيعة نظام الصرف وحسب حركة رؤوس الأموال، وتم التطرق في طيات هذا العنصر إلى ظاهرتي العجز التوأم والمزاحمة الدولية.

وبعد الانتهاء من دراسة الإطار النظري لمحوري الدراسة والمتمثلين في الإنفاق الحكومي والتوازن الخارجي، ثم تحليل أثر سياسة الإنفاق الحكومي على مؤشر التوازن الخارجي، والوصول إلى نتائج نظرية أصبح من اللازم معرفة مدى انطباق هذه النتائج النظرية على معطيات الاقتصاد الجزائري، هذا ما سيتم التطرق إليه في الفصل الثالث.

الفصل الثالث:
دراسة حالة الجزائر
(1990-2012)

مقدمة الفصل

تعد الموازنة العامة لأي دولة في العالم هي المعبر الصادق عن أهداف تلك السياسة، وكذلك الوسيلة الرئيسية لتحقيق رقابة السلطة التشريعية على أداء السلطة التنفيذية لوظائفها وتنظيمها لموارد الدولة وضمان حسن استخدامها، ويتفق ذلك مع وضع الموازنة للدولة في الجزائر تماما إذ أنها البرنامج المالي للخطة عن سنة مالية مقبلة، والمصمم لتحقيق أهداف محددة وذلك في إطار الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية طبقا للسياسة العامة للدولة، وقد عكست الموازنة العامة للدولة خلال الفترة محل الدراسة العديد من الأهداف، وذلك وفقا للظروف التي يمر بها الاقتصاد الجزائري خلال تلك المرحلة.

كما أن فترة الدراسة عرفت عدة إجراءات تصحيحية في السياسة الاقتصادية بصفة عامة والسياسة المالية بصفة خاصة، إما بهدف تصحيح الاختلالات التي اشتدت خطورتها ابتداء من منتصف الثمانينات مما جعل السياسة المالية تحظى بجانب من الاهتمام من صانعي القرار.

لقد استعرضت الدراسة في الفصول السابقة الإطار النظري لسياسة الإنفاق الحكومي، ومدى فعاليتها في تحقيق التوازن الخارجي، والمتجسد من خلال ميزان المدفوعات، وتم التوصل من خلال الجانب النظري لهذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج النظرية التي يتوجب علينا التأكد من مدى انطباقها على الاقتصاد الجزائري لذلك تقوم الدراسة من خلال هذا الفصل باستعراض أهم المراحل التي مرت بها السياسة الاقتصادية في الاقتصاد الجزائري، فقد تميزت عشريتي السبعينات والثمانينات باعتماد النموذج الاشتراكي الذي تميز بتسطير برامج تنموية ضخمة مولت أساسا من العوائد النفطية والمديونية الخارجية بعد انهيار أسعار النفط في عام 1986، وطبقت الجزائر الوصفات الإصلاحية لمؤسسات بريتن وودز خلال الفترة 1994-1998 والتي أدت إلى الانفتاح على اقتصاد السوق، وبدخول الألفية الثالثة أعدت برامج تنموية ضخمة كنتيجة لتحسن أسعار النفط.

ويعد الإنفاق الحكومي متغيرا هاما في مختلف المراحل سابقة الذكر، تم التركيز عليه للتأثير في التوازن الخارجي، وسنتناول تحليل تطور الإنفاق الحكومي بالأسعار الجارية والأسعار الثابتة في الجزائر وكذا تطور ميزان المدفوعات وأهم أرصدته، وسنتطرق كذلك إلى التقييم القياسي لأثر الإنفاق الحكومي على التوازن الخارجي.

المبحث الأول: الوضع الاقتصادي العام في الجزائر

قامت الجزائر بعد حصولها على الاستقلال، برسم سياسة تنموية طويلة المدى ممتدة من سنة 1965إلى غاية سنة 1980 تركز أساسا على الصناعة الثقيلة للخروج من دائرة التخلف، ولقد تميزت هذه المرحلة بالتخطيط المركزي والتدخل الواسع للدولة في النشاط الاقتصادي، ولهذا حاولت الجزائر إعادة رسم سياستها الاقتصادية من خلال تقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي لصالح القطاع الخاص وذلك بإتباع إصلاحات ذاتية مبنية على الأسعار كمؤشرات نسبية، لكن هذه الإصلاحات كانت بطيئة ومحدودة كما أن انهيار أسعار النفط سنة 1986 زاد الطين بلة، مما استدعى اللجوء إلى صندوق النقد الدولي من خلال سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية العميقة امتدت من سنة 1989 إلى غاية 1998، ثم جاءت مرحلة جديدة ابتداء من سنة 1999 حيث عرفت أسعار النفط بعض الارتفاع وتحسنت مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي، لذلك فإن الهدف من هذا المبحث هو دراسة المراحل التي مر بها الاقتصاد الجزائري.

المطلب الأول: مرحلة الانكماش الاقتصادي والتحول إلى اقتصاد السوق

إن اعتماد الجزائر على موارد المحروقات بنسبة تفوق 95 % أدى إلى حدوث أزمة حقيقية، عندما انخفضت أسعار المحروقات في سنة 1986 وانخفضت القيمة الحقيقية للدولار، وارتفاع حجم الواردات من السلع والخدمات الضرورية والترفيهية مما أدى إلى عجز في ميزان المدفوعات، وارتفاع حجم المديونية الخارجية ونسبة خدمة الدين الخارجي، وانخفاض أسعار البترول.

لقد قام الاقتصاد الجزائري بعدة محاولات لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي بمساندة صندوق النقد الدولي للحصول على التمويل اللازم، فأبرمت عدة اتفاقيات امتدت بين عامي 1989و1998، تتلخص في:

الفرع الأول: الاتفاق الأول للاستعداد الائتماني من 31 ماي 1989 إلى 30 ماي 1990

وهو أول اتفاق ابرم مع صندوق النقد الدولي، حيث استفادت الجزائر من تمويل قيمته 886 مليون دولار، وبالمقابل فقد ألزم الصندوق الدولة بضرورة التخلي على السياسة المالية التوسعية لأنها مصدر التضخم والعجز الخارجي، وذلك من خلال ضغط عجز الموازنة وتقليل الإنفاق الحكومي، وتبني سياسة نقدية صارمة وتخفيض قيمة الدينار ومراجعة دور الدولة في النشاط الاقتصادي [1].

الفرع الثاني: الاتفاق الثاني للاستعداد الائتماني

فقد تم الإمضاء عليه في جوان **1991** ومدته ثمانية عشر شهرا، ويتعلق بتحقيق الاستقرار الاقتصادي حيث يلتزم الصندوق بتقديم قرض قيمته 400 مليون دولار، مقابل مواصلة الإصلاحات التي تضمنتها رسالة حسن النية والمتضمنة مواصلة تخفيض قيمة العملة وتحرير الأسعار وضرورة تحقيق فائض في الموازنة

---

[1] أويابة صالح، **مرجع سبق ذكره**، ص 141.

والتحكم في التضخم وتنويع الصادرات، أما المحاولة الثالثة لتحقيق الاستقرار فكانت دون تدخل المؤسسات المالية الدولية خلال الفترة 1992-1993، حيث كانت العودة للاقتصاد الإداري، إلا أن السياسة الكينزية المطبقة في الجزائر لم تؤتي أكلها خلال الفترة 1992-1993 حيث حاولت تغطية النقص في الطلب الكلي للعائلات بزيادة الإنفاق الحكومي الذي كان ممولا بالاقتراض من الجهاز المصرفي، والنتيجة كانت مخالفة تماما للأهداف المسطرة، حيث أن قيمة الدينار كانت مبالغ في تقييمها، مما قلص إيرادات الصادرات وشجع المستوردين عوض المنتجين، كما أن عجز الموازنة العامة بلغ 8,7% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 1993 وفي ظل هذه الظروف كانت النتائج عكس التوقعات حيث نلاحظ انخفاض الصادرات من المحروقات من 10,9794 مليار دولار سنة 1992 إلى 9,8796 مليار دولار سنة 1993، وذلك بسبب تراجع أسعار المحروقات، وفي نفس الوقت سجل ميزان المدفوعات عجزا قدره 4,30- مليار دولار تم تمويله باستهلاك احتياطات الصرف، كما أن معدل البطالة بلغ 33% سنة 1993، وأمام هذه المعطيات أصبحت الجزائر في وضعية عدم القدرة على الدفع ابتداء من سنة 1994[1].

الفرع الثالث:اتفاق التثبيت للفترة (1994- 1995)

قامت الجزائر بإبرام اتفاق لتحقيق الاستقرار الاقتصادي كمحاولة ثالثة، مدتها 12 شهرا (11 أبريل 1994إلى 31 مارس 1995) ، وإعادة جدولة الديون العمومية ويهدف هذا البرنامج إلى تحقيق معدل نمو قدره 3% سنة 1994 و6% خلال سنة1995 ذلك بنية استيعاب اليد العاملة كما يهدف البرنامج إلى تخفيض التضخم ومقاربته لمعدل التضخم العالمي، بالإضافة إلى استعادة التوازن الخارجي، وبعد انتهاء مدة برنامج الاستقرار الاقتصادي وعلى ضوء النتائج المحصل عليها والتي نالت رضا الصندوق "**البرنامج مع الجزائر خاصة فيما تعلق بالسياسة المالية والنقدية، وتحرير التجارة الخارجية تم تنفيذه بدقة**"، وهو ما سمح بمواصلة المفاوضات لإبرام اتفاقية التسهيل الموسع لثلاث سنوات لاحقة، بالإضافة إلى طلب إعادة جدولة ثانية للديون العمومية، وتطبيق برنامجا للتصحيح الهيكلي للاقتصاد [2].

الفرع الرابع: اتفاق التعديل الهيكلي للفترة 1995-1998

لقد كانت برامج التصحيح الهيكلي مصحوبة بإعادة جدولة الديون، وبمشروطية تسمح بترسيخ مبادئ اقتصاد السوق، أما عن مضمون تلك البرامج فهي تشمل عدة عناصر تشكل حزمة متكاملة للتغيرات الهيكلية المطلوبة، فهي تشمل كافة المجالات السياسية الاقتصادية الداخلية منها والخارجية، وعندما يتم الاتفاق بين المنظمات الدولية والحكومة على برنامج ما يتم ترجمة ذلك في جدول بالتدابير التي تلتزم الدولة باعتمادها ووقت تنفيذها، ويتم إكمال البرنامج بمجموعة من معايير الأداء التي تكون الحكومة والمنظمات الدولية

---

[1] وليد عبد الحميد العايب ، **مرجع سبق ذكره**، ص 113 .

[2] بالعزوز بن علي، **محاضرات في النظريات والسياسات النقدية**، الطبعة 3، دون بلد نشر، دون سنة نشر، ص ص 179-180.

مجبرين على احترامهما، والتي تعتبر شرطا لتسريح أقساط القرض الممنوح، ويتمثل الإطار الاقتصادي الكلي لبرنامج تسهيل التمويل الموسع المدعوم من صندوق النقد الدولي في الجزائر للفترة 1995-1998 فيما يلي:

- تحقيق معدل نمو سنوي بمقدار 5 % من الناتج المحلي خارج المحروقات طوال فترة البرنامج قصد استيعاب الزيادة السنوية للسكان الناشطين التي تدور حول نسبة 4 %؛
- مقاربة معدل التضخم إلى المستوى الموجود عليه في الدول الشريكة للجزائر؛
- خفض العجز في الحساب الخارجي الجزائري 6,9% من الناتج المحلي الخام سنة 95/94 إلى 2,2 % سنة 98/97؛
- رفع الادخار الوطني لتمويل الاستثمارات العمومية بـــ 5,5% من الناتج المحلي ما بين 95/94-98/97.

ولقد تم تخصيص مبلغ 2,6 مليار دولار المقدمة من طرف صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي مقابل تطبيق المشروطية، وذلك بهدف إرجاع التوازنات المالية الداخلية والخارجية، وبالتالي فإن الهدف الرئيسي هو تخفيض معدلات التضخم من خلال إدارة الطلب الكلي بهدف تخفيضه وتوفير الشروط اللازمة لزيادة العرض الكلي، كما أن إرجاع التوازن لميزان المدفوعات كان هدفا رئيسيا للصندوق، وذلك من أجل دعم الملاءة المالية للدولة اتجاه الدائنين، لكن ما يعاب على هذه البرامج أنه استطاع إدارة الطلب الكلي ودعم الملاءة المالية للدولة دون تحقيق الزيادة في العرض الكلي، وهذا ما ستحاول الدراسة إبرازه من خلال تحليل أهم ما جاءت به مشروطية صندوق النقد الدولي فيما يتعلق بالسياسة المالية والنقدية مع تحليل النتائج التي تمخضت عنها[1].

والجدول التالي يوضح تطور المديونية الخارجية خلال الفترة (1990-1998).

---

[1] عبد المجيد قدي، **مرجع سبق ذكره**، ص 293.

الجدول رقم (02): تطور المديونية الخارجية خلال الفترة (1990-1998)

الوحدة: مليار دولار

السنوات	الديون ق الأجل	ديون م وط الأجل	مجموع الديون الخارجية
1990	1,79	26,58	28,37
1991	1,23	26,63	27,87
1992	0,79	25,88	26,67
1993	0,70	25,02	25,72
1994	0,63	28,85	29,48
1995	0,26	3&,31	31,57
1996	0,26	33,23	33,65
1997	0,2	31,0	31,22
1998	0,2	30,3	30,47

المصدر: بلعزوز بن علي، **مرجع سبق ذكره**، ص213

-Banque d'Algérie, MEDIABANK-N ^{O}35, Avril/Mai 1998, p7

والشكل التالي يترجم تطور المديونية الخارجية خلال الفترة (1990-1998).

الشكل رقم (07): تطور الديون طويلة متوسطة وقصيرة الأجل خلال الفترة (1990-1998)

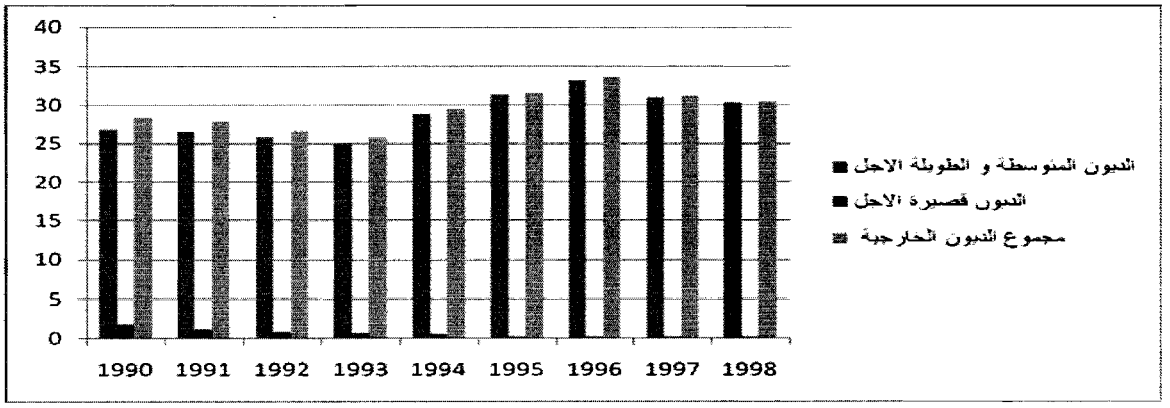

المصدر: من إعداد الطالبتين إعتمادا على الجدول رقم (02).

من الجدول رقم (02) والشكل السابق يتضح أن مخزون الديون الخارجية عرف ارتفاعا متتاليا منذ سنة 1993، ثم عرف انخفاضين متتاليين، وعرفت سنة 1994 حالة انسداد لتسجل 29,48 مليار دولار ثم

تفاقم الأمر في السنتين التاليتين لتصل الديون إلى ذروتها سنة 1996 مسجلة 33,65 مليار دولار ثم عادت لتتراجع مرة أخرى لتبلغ في31 ديسمبر 1998حوالي30,47 مليار دولار.

وتميزت الديون قصيرة الأجل خلال هذه الفترة بالانخفاض المستمر من 1,79 مليار دولار سنة 1990 لتصل 0.2 مليار دولار سنة 1998، في حين عرفت الديون الطويلة والمتوسطة الأجل حالة من الارتفاع المستمر لتبلغ ذروتها سنة 1996 مسجلة 33.23 مليار دولار ثم أخذت بالانخفاض.

1 - السياسة المالية في الجزائر في ظل برامج التصحيح الهيكلي

إن السياسة المالية التوسعية هي السبب الرئيسي في التضخم والعجز الخارجي وتفاقم مشكلة المديونية الخارجية، وبالتالي فقد سعى صندوق النقد الدولي إلى مراقبة السياسة المالية من خلال ضبط الإنفاق الحكومي حيث أن الاتفاقيات المبرمة مع صندوق النقد الدولي كانت في مجمله تهدف إلى تحقيق فائض في الموازنة العامة، وذلك من خلال تقليص حجم الدين الداخلي وإعادة هيكلة المؤسسات العمومية وتطهير محافظ البنوك العامة، وتكوين ادخار عام يسمح بإنعاش الاقتصاد الوطني في الأجل المتوسط والطويل، حيث أنه في ظل انخفاض ادخار العائلات يعد الادخار العام هو المحرك الوحيد للعملية الإنتاجية في الاقتصاد بالإضافة إلى الإلغاء التدريجي لمختلف أشكال الدعم، ووضع نظام ضريبي فعال موجه نحو تدعيم المؤسسات المنتجة ومقيد لنشاطات المضاربة والنشاطات الخدمية، ومن بين أهم خصائص السياسة المالية لهذه الفترة توسيع الرسم على القيمة المضافة وزيادة الحصيلة الضريبية، وإعادة هيكلة معدلات ضريبة الدخل على الأفراد والشركات وزيادة الوعاء الضريبي، فقد خفض معدل الضريبة على أرباح الشركات من 42% إلى 38 % ليصل إلى 30 %، أما فيما يتعلق بجانب الإنفاق الحكومي فقد انخفض حجم الإنفاق الجاري خاصة الأجور، المكون الأساسي للإنفاق الجاري، وذلك تجنبا لارتفاع المستوى العام للأسعار، وقد شهدت سنة1998 أزمة مالية عصفت بدول جنوب شرق آسيا والتي أثرت على الأسواق المالية الدولية، مما أدى إلى انخفاض الطلب العالمي على النفط وانخفاض الأسعار، وبما أن الجزائر مرتبطة بشكل كبير بتطورات أسعار النفط في السوق العالمية، فقد أثرت عليها هذه الأزمة بشكل واضح، ففي ظل الانخفاض الحاد للموارد من العملة الصعبة قررت الحكومة توقيف جزء مهم من نفقات التجهيز(الإنفاق الرأسمالي) بالإضافة إلى تجميد الإنفاق الجاري، وفيما يلي سنستعرض أهم نتائج برنامج التعديل الهيكلي على متغيرات المالية للاقتصاد من خلال استقراء معطيات الجدول التالي:

الجدول(03): نتائج برنامج التصحيح الهيكلي على متغيرات المالية العامة (نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي

الوحدة: مليار دولار

السنوات	الإيرادات المالية	الجباية البترولية	الإنفاق الحكومي	الإنفاق الجاري	الإنفاق الاستثماري	رصيد الموازنة	رصيد الخزينة العامة	الرصيد الإجمالي للخزينة العامة
1996-1994	31,86	16,57	32,12	24,2	7,86	-0,26	-0,25	0,51
1996-1995	29,8	17,7	29,1	22	7,1	0,7	-0,2	0,3
1997-1996	31,1	17,9	29,4	22,4	7	1,7	-0,1	1,6

Source : Office nationale des statistiques, statistiques sur l'économie Algérienne, période 1970-2002.

من خلال الجدول السابق نلاحظ سعي الدولة إلى تقليص تطور الإنفاق الحكومي من خلال تخفيض كتلة الرواتب والأجور، وتخفيض حجم الطلب الكلي، والسماح بتشكيل موارد مالية لازمة لإعادة هيكلة المؤسسات العامة وتطهير البنوك بالإضافة إلى تحسن رصيد الموازنة العامة.

2- السياسة النقدية في الجزائر في ظل برامج التصحيح الهيكلي

إن من أهم أهداف السياسة النقدية هي إدارة الطلب الكلي من خلال مراقبة العرض النقدي، حيث أصبح البنك المركزي الجزائري مؤسسة مستقلة مكلفة بإدارة السياسة النقدية والنظام البنكي، وبالتالي وفي ظل هذا الإطار الجديد تم الاتفاق على مجموعة من الإجراءات كان أهمها[1]:

- تحرير أسعار الفائدة الدائنة والمدينة في حدود سقف قدره 20%؛
- رفع معدل إعادة الخصم إلى7 %سنة 1989، و11,5 % سنة 1991؛
- إنشاء سوق ما بين البنوك كجزء من السوق النقدي؛
- تقليص الزيادة في الكتلة النقدية من 21% سنة 1993 إلى 14 % سنة 1994؛
- وضع سقف لمعدل هامش ربح البنوك التجارية قدره 5%.

إن الهدف من هذه الإجراءات هو الحفاظ على سعر صرف الدينار الجديد بعد التخفيض بـــ 40,17% في أفريل 1994 والحد من الضغوط التضخمية، والتخفيض من أثر المزاحمة بإعادة ضخ الموارد المالية للاقتصاد وامتصاص الفائض من السيولة النقدية المتراكمة خلال فترة الاقتصاد المخطط، كما أن تخفيض سعر الصرف كان لتدعيم تنافسية الاقتصاد الوطني، ولكن هل تحققت فعلا هذه النتائج؟ هذا ما تم استنتاجه من خلال الجدول التالي:

---

[1] وليد عبد الحميد عايب، مرجع سبق ذكره، ص ص 114 -115

الجدول رقم (04): نتائج برنامج التصحيح الهيكلي على الوضعية النقدية

السنوات	الموجودات الخارجية الصافية	الموجودات الداخلية	القروض الداخلية	القروض للدولة	القروض للاقتصاد	نسبة والسيولة %	الكتلة النقدية M2	معدل التضخم %	التداول النقدي/ الناتج المحلي الخام	التداول النقدي / الكتلة النقدية	إعادة التمويل/ إقراض للاقتصاد
1993	23,9	601,3	753,6	522,1	231,4	52,2	625,2	20,5	18,1	33,8	12,7
1994	60,4	663,3	774,4	468,6	305,8	52,2	723,7	29,0	16,3	30,8	16,5
1995	26,3	773,3	967,2	401,6	565,6	40,7	799,6	29,8	12,7	31,2	33,3
1996	133,9	781,3	1057,3	280,5	776,8	35,7	915,0	18,5	11,3	31,8	32,8
1997	350,3	799,4	1164,9	423,6	741,3	38,9	1081,5	5,7	12,1	31,2	29,6
1998	280,7	1010,0	1273,5	723,2	906,2	56,3	1592,5	5,0	14,0	24,9	25,0

Source: Office nationale des statistiques, statistiques sur l'économie Algérienne, période 1970-2002.

http:// www.ons.dz consulter le 31/03/2014(13:00).

إن الشيء الملاحظ من خلال الجدول السابق هو نمو الكتلة النقدية ويرجع ذلك إلى قيام الدولة بالتكفل بالعجز المزمن للشركات العمومية، كما أن الشيء الملاحظ انخفاض القروض المقدمة للدولة خلال الفترة 1993-1996، واستقرار نموها خلال الفترة الموالية، أما القروض المقدمة للاقتصاد فقد عرفت توسعا هاما، كما أدت صرامة السياسة النقدية إلى انخفاض معدل التضخم من20,5 %سنة 1993 إلى 5% سنة 1998، ومع نهاية سنة 1998 عرفت مؤشرات الاستقرار الاقتصاد الكلي تحسنا ملحوظا، فبعد انتهاء برنامج التصحيح

والتكييف الهيكلي سنة 1998، أصبح اقتصاد الموازنة العامة الشغل الشاغل للسلطات، حيث ترتكز السياسة المالية على محوريين أساسيين، الاستدامة والنمو، ففي السداسي الأول من سنة 1999 تميزت سياسة الدولة بالحذر ومراقبة تطورات أسعار النفط حتى تصل إلى وضع الاستقرار، وذلك قبل الالتزام ببرامج استثمارية في إطار قانون المالية التكميلي، أما الحصة الكبيرة من نفقات التسيير فكانت لصالح الأجور وتمويل الوظائف الاجتماعية للدولة وتسديد الديون، وهذا ما أدى إلى فقدان الموازنة العامة للدولة لمرونتها، وهو ما يفسر الصعوبة التي تجدها الحكومة إذا أرادت تخفيض هذا النوع من الإنفاق[1].

إن تطبيق برنامج التمويل الموسع عرف تسجيل تحسن في مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي خاصة فيما يتعلق بتوازن الموازنة العامة، وإعادة تشكيل احتياطات الصرف وتحسين رصيد ميزان

[1] المرجع السابق، ص 116

المدفوعات، كما أن معدلات التضخم عرفت انخفاضا لكن هذا الانخفاض كان على حساب معدلات البطالة التي ارتفعت، كما أن النتائج كانت غير مرضية في مجال الاقتصاد الحقيقي، حيث أن إنتاج القطاع الصناعي خارج المحروقات انخفض بـــ4,4% سنة 1994 وبـــ0,5% سنة 1996 ليستقر في 1% سنة1999، والجدول التالي يوضح تطور معدل النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات بالإضافة إلى معدلات نمو القطاعات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 1993-1998.

الجدول رقم(05): تطور معدل النمو الاقتصادي ومعدلات نمو القطاعات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (1993-1998)

السنوات	1993	1994	1995	1996	1997	1998
معدل النمو خارج قطاع المحروقات	-2,5	-0,4	3,7	2,6	-0,9	5,1
الصناعة	-1,3	-4,4	-1,4	-7,9	-3,9	4,6
الزراعة	-3,7	-9,0	15,0	19,5	-14	11,4
البناء والأشغال العمومية	-4,0	0,9	2,7	4,5	2	2,4
المحروقات	-0,8	-2,5	1	7	5,2	3,5

المصدر: وليد عبد الحميد عايب، **مرجع سبق ذكره**، ص117.

إن ما يعاب على هذا البرنامج هو استمرارية هشاشة الاقتصاد الوطني تجاه الصدمات الخارجية نتيجة سيطرت قطاع المحروقات، حيث يمثل 95% من الصادرات ويساهم في تشكيل 60% من موارد الموازنة ويمثل من 25% إلى 40% من الإنتاج الكلي، وبالتالي فإن برنامج الصندوق نجح في إدارة الطلب الكلي دون المساهمة في تحسين جانب العرض الكلي، ومع حلول سنة2001 فقد تأكد الاتجاه الجيد لسوق النفط العالمي مما حفز الدولة على صياغة برامج استثمارية طويلة المدى تمثلت في برامج الإنعاش ودعم النمو الاقتصاديين خلال الفترة2001-2009 [1].

المطلب الثاني: الاقتصاد الجزائري خلال مرحلة برامج الانتعاش الاقتصادي ابتداء من1999-2012

إن عودة ارتفاع أسعار المحروقات ابتداء من الثلاثي الأخير لسنة 1999 أضفى نوعا من الراحة المالية على هذه الفترة ثم استغلالها في بعث النشاط الاقتصادي من خلال سياسة مالية تنموية، عبر عنها ارتفاع حجم الإنفاق العام ضمن ما سمي بمخطط دعم الانتعاش الاقتصادي، وخصص له غلاف مالي قدره 525 مليار دينار، كما أن ما يميز هذه الفترة هو الزيادة في الأجور، حيث كثر الحديث عن انخفاض القدرة الشرائية للمواطن مما اضطر السلطات إلى رفع الكتلة الأجرية، حيث كلفت هذه الزيادة ما يعادل 130 مليار دينار، كما أن الإنفاق الاستثماري زاد بمعدل20% بالمقارنة مع سنة 2000، ولقد حاولت السلطات تطبيق فكرة تحديد الإنفاق الحكومي والتركيز على فعالية هذا الإنفاق، حيث أن التحدي كان في إدارة هذا

[1] المرجع السابق، ص 116.

الإنفاق وليس في كميته، ولقد عرفت السنة المالية 2002 ارتفاع الإنفاق الحكومي بـــ 10,6 بالمقارنة مع السنة السابقة، كما أن الإنفاق الاستثماري ارتفع ارتفاعا طفيفا بـــ 6 مليار وبلغ 509 مليار دينار، ومن الملاحظ أن عجز الموازنة بلغ 100مليار دينار وهو ما يعادل23,9% من الناتج المحلي، وعرفت هذه السنة تنفيذ جزء كبير من مخطط الإنعاش الاقتصادي حيث تم استهلاك 380 مليار دينار من الغلاف المالي المقدر بـــ 525 مليار دينار التي تم تخصيصها لهذا المخطط[1]. وفي هذا الصدد شملت نشاطات البرنامج خمس مجالات تم توزيع الغلاف المالي عليها كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (06): تخصيصات برامج الإنعاش الاقتصادي للفترة2001-2004

الوحدة: مليار دج

القطاعات	القيمة المخصصة	النسبة(%)
دعم الإصلاحات	27	8,95
الفلاحة والصيد البحري	65	12,38
التنمية المحلية	113	21,52
الأشغال الكبرى	210	40,00
الموارد البشرية	90	17,14
الإجمالي	525	100

المصدر: منير خالد براح، الديوان الوطني للإحصائيات، تاريخ الإطلاع 2014/03/31 الساعة 10:30 بموقع:
http:// www.ons.dz consulter le 03/04/2014(18:00).

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن تخصيص برنامج الإنعاش الاقتصادي تركز على التنمية المحلية والأشغال العمومية الكبرى، حيث بلغت قيمتها 323 مليار دينار كما تم تخصيص ما نسبته 8,95% لدعم الإصلاحات الاقتصادية، ومن خلال هذا البرنامج فقد تم إنشاء 728500 منصب شغل، منها 477500منصب دائم و271000 منصب مؤقت، وانطلاقا من سنة2005 قامت الجزائر بتنفيذ برنامج لدعم النمو الاقتصادي للفترة 2005-2009 ويتضمن محورين أساسيتين:

يتمثل المحور الأول في تجسيد برنامج استثماري قدره 55 مليار دولار أمريكي،(حوالي 4200 مليار دينار) لغرض تدعيم البنية التحتية وتنشيط القطاعات الاقتصادية؛

-أما المحور الثاني فيسعى إلى التحكم في الإنفاق الجاري بالحفاظ على استقرار كتلة الأجور وإدارة أحسن للدين العام وتخفيض تدريجي للإعانات المقدمة من قبل الخزينة العمومية.

ولقد تم تسطير إستراتيجية وطنية تسعى إلى إطلاق مجموعة من المشاريع من خلال البحث عن شركاء أجانب لتفعيل هذه المشاريع ومن بينها الطريق السيار شرق-غرب، الذي يمتد على مسافة 1200

[1] اويابة صالح، مرجع سبق ذكره، ص 143.

كيلومتر تجديد السكك الحديدية، هذه المشاريع تم إطلاقها في إطار البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي وتتمثل أهدافه الرئيسية فيما يلي:

- تطوير البنية التحتية الاقتصادية؛
- تحديث الاقتصاد خاصة في ميدان التكنولوجية الإعلام والاتصال؛
- تحسين الظروف المعيشية للمواطن.

حيث تجاوزت حصة البنية التحتية الاقتصادية 40% من إجمالي الغلاف المالي المخصص لهذا البرنامج منها 9,2% مخصصة للنقل، ونسبة 7,9% للأشغال العمومية، أما الموارد المائية فخصصت لها نسبة5,1%، أما البناء فقد تم تخصيص نسبة 7,3% وذلك لإنجاز مليون وحدة سكنية[1].

ولقد استخدمت الجزائر في تمويل هذه المشاريع موارد الموازنة العامة وابتعدت عن طرق التمويل الأخرى خاصة الاقتراض من الخارج، إلا أن الاعتماد على موارد الموازنة العامة في بلد مصدر للنفط كالجزائر يطرح عدة تساؤلات حول مدى استمرارية الاعتماد على هذا المورد المالي، وعلى الرغم من أن بعض الاقتصاديين يقرون بأنه لا توجد أية مخاطر، حيث أن الجزائر استفادت من ارتفاع أسعار النفط في السوق العالمية، وحتى وإن انخفضت أسعار النفط في العشرية القادمة فإن أثر هذا الانخفاض على إيرادات الموازنة العامة سيعوض بالاستثمارات المهمة في مجال النفط والغاز، كما أن السياسة المالية المتبعة في الجزائر خلال هذه الفترة تميزت بالحذر حيث تم ادخار الفائض من الإيرادات في صندوق ضبط الإيرادات، والذي تم استخدام موارده من أجل تخفيض الدين الخارجي، والنتيجة انخفاضه، وارتفاع احتياطات الصرف إلى مستويات قياسية.

أما برنامج توطيد النمو الاقتصادي أو برنامج دعم النمو الثاني، يمتد خلال 2010-2014 بقوام مالي إجمالي قدره 21,214 مليار دينار، أي ما يعادل حوالي 286 مليار دولار.

إن الهدف من هذه البرامج هو استغلال ارتفاع أسعار النفط لتحقيق تنمية مستدامة تستفيد منها الأجيال المستقبلية، وعن انعكاس مختلف البرامج السابقة على أداء الاقتصاد، ويتأكد من الجدول رقم(07) أن معدلات التضخم عرفت انخفاضا كبيرا، في بداية الفترة إلى غاية 2008، ومع بداية 2009 عاودت الارتفاع من جديد لتقترب من نحو 9% في عام 2012، كما انخفضت معدلات البطالة بنحو 20% بين سنتي 1999 و2012، إلى جانب ارتفاع احتياطي الصرف إلى مستويات قياسية وانخفاض المديونية الخارجية وتحسن رصيد ميزان المدفوعات[2].

---

[1] خالد عبد القادر، **السياسة المالية كأداة للنمو و التثبيت، صندوق النمو الداخلي، معهد السياسات الاقتصادية** دورة الاقتصاد الكلي و مالية الحكومة، 2006 ، ص112.

[2] وليد عبد الحميد العايب ، **مرجع سبق ذكره**، ص 118.

الجدول رقم (07): تطور مؤشرات الاقتصاد الكلي خلال الفترة1999-2012

المؤشر	معدل التضخم %	معدل البطالة %	احتياطي الصرف مليار دولار	المديونية الخارجية مليار دولار	رصيد ميزان المدفوعات بالمليار دولار
1999	2,6	29	4,4	28,3	-2,4
2000	0,3	29	11,9	25,5	7,6
2001	4,2	28	18	22,5	6,2
2003	2,6	23,7	32,9	23,3	7,4
2004	3,6	17,7	43,1	21,8	9,2
2005	1,6	15,3	56,2	17,1	16,9
2006	2,5	12,3	74,8	5,61	17,7
2007	3,5	13,8	110,2	5,606	29,55
2008	4,8	11,3	143,1	5,584	37
2009	5,7	10,2	155,1	5,413	7,8
2010	4,3	9,9	170,4	4,487	19,7
2011	4,5	9,9	191,3	غ م	15,6
2012	8,9	9,6	غ م	غ م	16

Source: Algeria statistical Appendix IFM Country Report No. 98/102 march 1998. Report No 01/163 September 2001; Report No 07/95 March 2007، Report No08/102 March 2008. Rapport No18.21.January 2013.

-عميروش شلغوم، **دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية**، دار الحسن البصرية بيروت: لبنان، 2012، ص237.

أما الديون الخارجية، والتي كانت تمثل عبئ على الاقتصاد الجزائري، فكنتيجة للتسديد المسبق لنسبة كبيرة منها، فقد انخفضت إلى 5.41 مليار دولار في عام2009، منها 3.92 مليار دولار ديون متوسطة وطويلة الأجل، و1.49 مليار دولار ديون قصيرة الأجل، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم(08) تطور المديونية الخارجية خلال الفترة (1999-2009)

الوحدة: مليار دولار

السنوات	الديون ق الأجل	ديون متوسطة وطويلة الأجل	مجموع الديون الخارجية
1999	0,18	28,14	28,32
2000	0,18	25,1	25,27
2001	0,26	22,31	22,57
2002	0,10	22,54	22,64
2003	0,15	23,20	23,35
2004	0,41	21,41	21,82
2005	0,70	16,48	17,19
2006	0,55	5,06	5,61
2007	0,71	4,88	5,60
2008	1,30	4,28	5,58
2009	1,49	3,92	5,41

المصدر: بلعزوز بن علي، **مرجع سبق ذكره**، ص213.

المبحث الثاني: تحليل تطور الإنفاق الحكومي وميزان المدفوعات خلال الفترة(1990-2012)

يسعى هذا المبحث إلى تحليل تطور متغيري الدراسة (الإنفاق الحكومي ومؤشرات التوازن الخارجي) خلال فترة الدراسة في الجزائر، تمهيدا لتحليل العلاقة بينهما.

المطلب الأول: تحليل تطور الإنفاق الحكومي خلال الفترة (1990-2012)

كما نعلم أن النفقات العامة في الجزائر مقسمة إلى: نفقات التسيير، ونفقات التجهيز، حيث أن نفقات التسيير، أو ما يعرف (بالإنفاق الجاري) وهي الإنفاق المخصص لسير النشاط العادي للدولة، ونفقات التجهيز (الإنفاق الاستثماري) المتكونة من الاستثمارات في المنشآت الاقتصادية والاجتماعية والإدارية والتي تعتبر ذات إنتاجية مباشرة، ويضاف لها إعانات التجهيز الممنوحة لبعض المؤسسات العمومية[1] وسنحلل فيما يلي تطور الإنفاق الحكومي بشقيه في الجزائر خلال الفترة (1990-2012).

الفرع الأول: تحليل تطور الإنفاق الحكومي بالأسعار الجارية خلال الفترة (1990-2012)

تميزت النفقات الحكومية في الجزائر خلال فترة الدراسة بالتزايد سواء نفقات التسيير منه أو نفقات التجهيز، ويرتبط نمو الإنفاق العام وتصاعد معدلاته ارتباطا وثيقا بالتطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي شهدتها الجزائر، وبالتوسع الظاهر في الخدمات الاجتماعية والتعليمية والصحية... بالإضافة إلى النفقات العسكرية إلى جانب التوسع في الإنفاق الاستثماري لتمويل المشاريع الاقتصادية ذات المنفعة العامة (مشاريع خطط التنمية)، ومع أن حجم النفقات الحكومية في سنة 1990 كانت متواضعة إذ بلغت136.5 مليار دج وارتفعت إلى420.13 مليار دج سنة 1992،(كما هو موضح في الملحق رقم(01)) وتزايدت بمعدلات مرتفعة لتصل سنة 1995 إلى 759.61 مليار دج، وقد استمرت هذه الزيادة في النفقات الحكومية إذ بلغت في عام 1999 نحو 961.68 مليار دج، وتزامنت بداية الألفية الثالثة بتحسن أسعار النفط، وتبني الدولة منذ سنة 2001 برامج توسعية ضخمة، ورصدت لها مبالغ مالية هائلة إذ ارتفع الإنفاق من 1321 مليار دينار في عام 2001 إلى 1920 مليار دينار في عام 2004، ليتجاوز 4246 مليار دينار في عام 2009، ليصل سنة2012ـــ لـــ 5612 مليار دج، والشكل التالي يوضح تطور الإنفاق الحكومي الكلي بالأسعار الجارية خلال فترة الدراسة.

---

[1] عميروش شلغوم، إدر مناد، **مرجع سبق ذكره**، ص5

الشكل رقم (08): تطور الإنفاق الحكومي بالأسعار الجارية خلال الفترة (1990-2012)

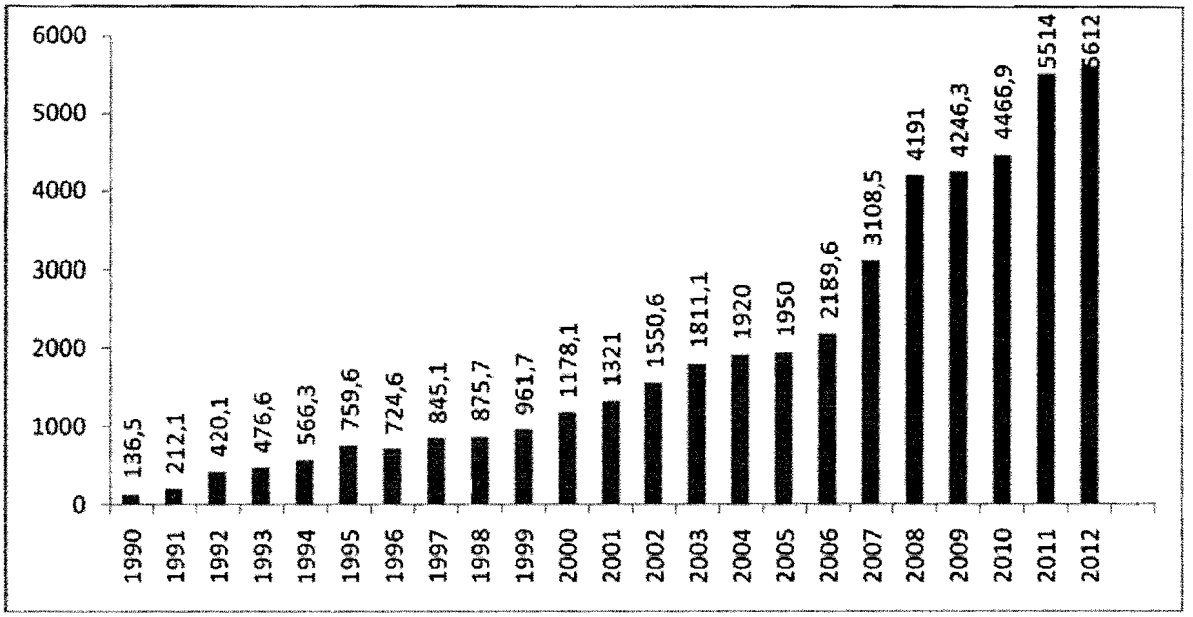

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق الإحصائي رقم (1).

يتضح من الشكل السابق أن الإنفاق الحكومي الكلي في تزايد مستمر خلال فترة الدراسة، ويمكن ربط تطوراته بالمراحل التي مر بها الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1990-2012) ويمكن تقسيمها إلى:

- **المرحلة الأولى:** وهي مرحلة اتفاقات الاستعداد الائتماني الممتدة من 1990 إلى غاية 1995 حيث أن تزايد الإنفاق الحكومي لم يكن بشكل كبير حيث تضاعف ثلاثة مرات خلال هذه الفترة، وبلغ أقصى حد له سنة 1995حيث سجل ما يساوي 759.6 مليار دينار، ويرجع هذا في الأساس إلى تزايد نسب الإنفاق على الرواتب والأجور وإلى تسديد المديونية العمومية؛

- **المرحلة الثانية (1995-1999):** وهي مرحلة الإصلاحات الهيكلية المدعومة من قبل صندوق النقد والبنك الدوليين الرامية إلى تقليص الإنفاق الحكومي، ورفع أشكال الدعم المقدمة من طرف الدولة، وهذا ما يفسر النمو المنخفض للإنفاق الحكومي في الشكل السابق، إذ تراجع بين سنتي1995 و1996، مع نمو بطيء له إلى غاية 1998؛

- **المرحلة الثالثة (2000-2012):** وهي مرحلة برامج الإنعاش ودعم النمو الاقتصاديين، حيث نلاحظ زيادة متسارعة للإنفاق الحكومي الذي انتقل من 961,7 مليار دينار سنة 1999 إلى 1920 مليار دينار سنة 2004(برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004)، وإلى 3052,2 مليار دينار سنة 2007، وفي سنة 2009 إلى 4246,3 (البرنامج التكميلي لدعم النمو) ، ليصل سنة 2012 إلى 5612 مليار دج (البرنامج الخماسي(2010-2014).

وما يفسر هذا التزايد في الألفية الثالثة هو تحسن أسعار النفط، ما سمح بتسطير برامج إنفاق ضخمة لتنشيط الاقتصاد الوطني.

الفرع الثاني: تحليل الإنفاق الجاري والاستثماري بالأسعار الجارية خلال الفترة (1990-2012)

يتأكد جليا من الشكل رقم (09) أن حصة الإنفاق الجاري من الإنفاق الكلي كانت مرتفعة خلال الفترة(1990-1991)، ثم بدأ بالانخفاض نتيجة تخفيض الرواتب والأجور في إطار برنامج التثبيت، ومع بداية تطبيق برنامج التعديل الهيكلي في سنة 1995 ارتفعت حصة الإنفاق الجاري مقارنة بالإنفاق الكلي الذي سجل معدل نمو سلبي، وسبب ذلك غلق العديد من الشركات العمومية، وبقيت حصة الإنفاق الجاري بالأسعار الجارية أكبر من حصة الإنفاق الإستثماري في إطار برنامج دعم الإنعاش للفترة (2001-2004) وهذا لاتجاه الجزء الأكبر من النفقات إلى زيادات الرواتب والأجور، وقد شهدت الفترة(2005-2009) تراجع حصة الإنفاق الجاري، وزيادة حصة الإنفاق الإستثماري وهذا راجع لتطبيق برنامج دعم النمو، وتوجيه مبالغ معتبرة لصالح الأنشطة الاستثمارية خاصة ما تعلق بتطوير بالبنية التحتية. وقد ارتفعت حصة الإنفاق الجاري بالنسبة للإنفاق الكلي بدءا من سنة 2010 نتيجة الزيادة الهامة في الأجور في العديد من القطاعات.

الشكل رقم (09): تطور معدل نمو الإنفاق الجاري والاستثماري من الإنفاق الكلي خلال الفترة(1990-2012)

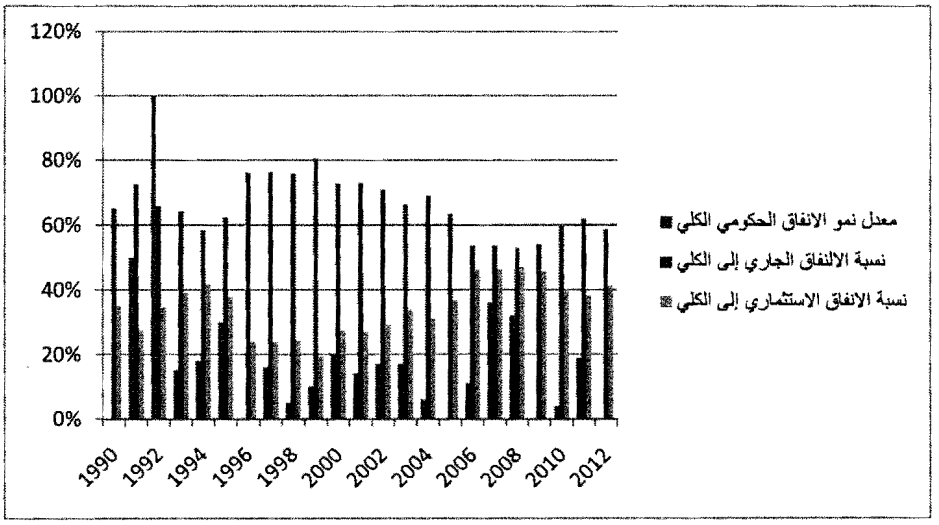

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على الملحق الإحصائي رقم(01).

الفرع الثالث: تحليل هيكل الإنفاق الحكومي الجاري والاستثماري خلال الفترة (1990-2012)

يتضح جليا من الملحق رقم (02) ومن الشكل رقم (10) أن الإنفاق الجاري ينقسم إلى خمسة أقسام وتأتي التحويلات في المرتبة الأولى بنسبة تفوق 45.6% متبوعة بالرواتب والأجور بنسبة 40,4%، وهذا

يدل على أن هذين المتغيرين يستحوذان على نسبة 86% من إجمالي الإنفاق الجاري خلال الفترة (1990-2012).

الشكل رقم (10): تطور هيكل الإنفاق الجاري خلال الفترة (1990-2012)

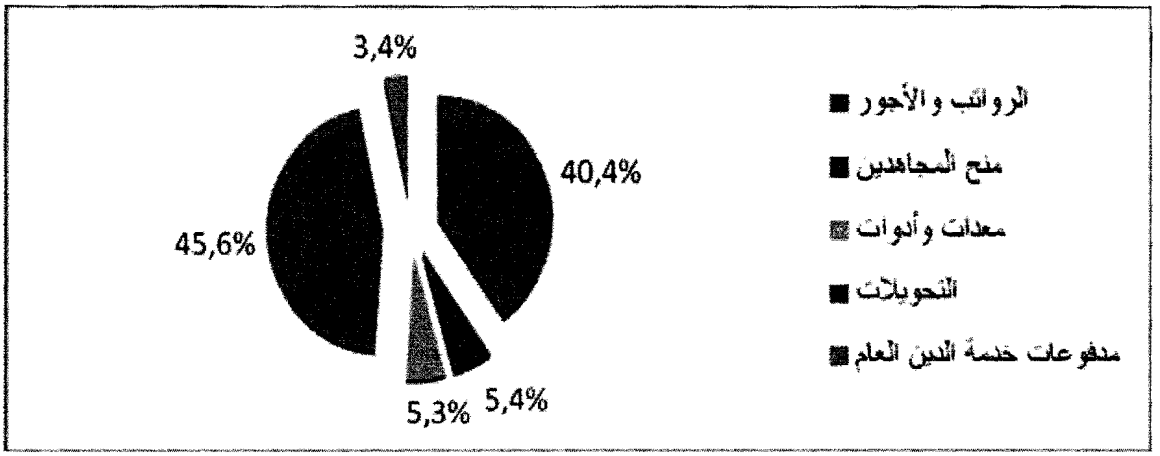

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق رقم (02).

في حين يتضح من الشكل رقم (11) والملحق رقم (02) دائما على أن الإنفاق الاستثماري يقسم إلى 10 أقسام، وخلال الفترة (1990-2010) والتي تتوفر فيها البيانات، بلغت حصة البنية التحتية الاقتصادية 22,8%، متبوعة بقطاعات الري والموارد المائية، البناء، السياحة، الصناعة والطاقة والتربية والتعليم بنحو 14,5، 14، 11,4، 10,7، و10,4% على الترتيب، في تبقى حصة الزراعة والصيد البحري، البنية التحتية الاجتماعية والإدارية ضعيفة، وقد جاء هذا التخصيص تلبيةً لاحتياجات الجزائر من مشاريع الإسكان و البنية التحتية و تحديث المرافق العامة و ترقية مستوى التعليم.

الشكل رقم (11): تطور هيكل الإنفاق الاستثماري خلال الفترة (1990-2012)

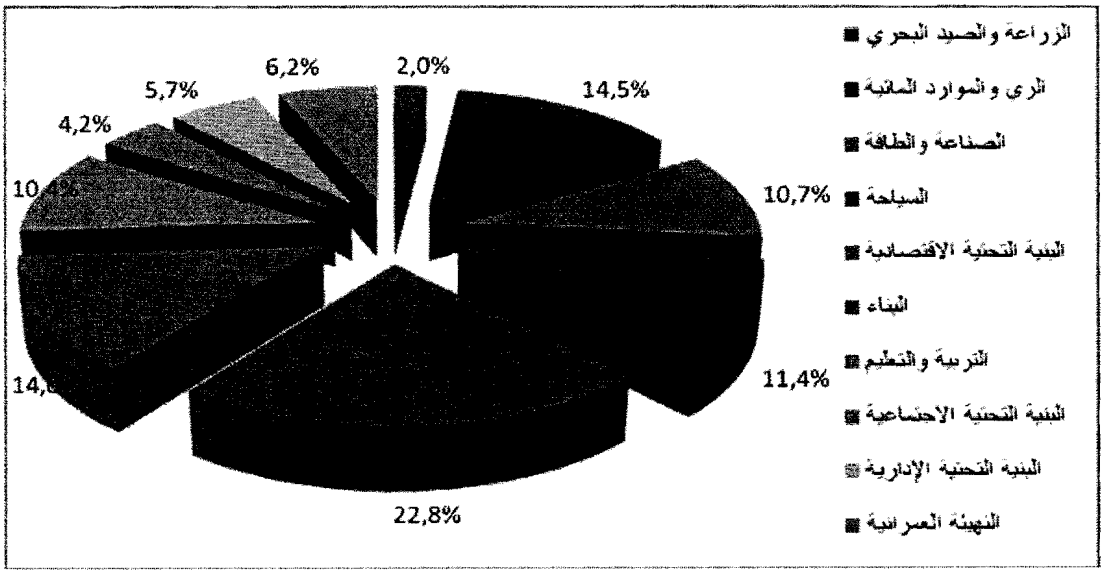

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق رقم (02)

الفرع الرابع : تحليل الأهمية النسبية للإنفاق الحكومي خلال الفترة (1990-2012)

لقد تأكد سابقا أن الإنفاق الحكومي عرف بالقيم المطلقة وبالأسعار الجارية زيادة هائلة منذ عام 2001، نتيجة استعادة الدولة لدورها في الحياة الاقتصادية، لكن لا يمكن الحكم على ظاهرة تزايد الإنفاق الحكومي بالأسعار الجارية لذلك لابد من دراسة مستوى التزايد بالأسعار الثابتة، وربط مستوى التطور بمؤشرات كلية كالناتج المحلي الإجمالي.

1- تحليل تطور الإنفاق الحكومي بالأسعار الثابتة خلال الفترة(1990-2012)

من اجل التأكد من ظاهرة تزايد الإنفاق الحكومي، وباعتبار سنة الأساس هي 2001 يتأكد من الجدول رقم (09) أن الإنفاق الحكومي الكلي عرف زيادة معتبرة بالأسعار الثابتة خلال الفترة (1990-2012)، إذ انتقل الإنفاق الاستثماري من 295.5 مليار دينار في عام 1990 إلى 1279.9 مليار دينار في عام 2012 وهذا دليل على زيادة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، بعد تجاوزها للبرامج الإصلاحية لهيآت بريتين وودز وبهذا فان ظاهرة تزايد الإنفاق الحكومي موجودة في الاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة.

الجدول رقم (09): تطور الإنفاق الحكومي الكلي والجاري والاستثماري بالأسعار الثابتة خلال الفترة (1990-2012)

الوحدة: مليار دج

	المكمش أساس سنة 2001	الإنفاق الحكومي مليار دينار	معدل نمو الإنفاق الحكومي	الإنفاق الجاري مليار دينار	معدل نمو الإنفاق الجاري	الإنفاق الاستثماري	نمو معدل الإنفاق الاستثماري
1990	16,14	845,7	-	550,2	-	295.5	-
1991	25,41	834,8	-1,3%	605.4	10.0%	229.5	-22.3%
1992	31,17	1347,7	61.42%	885.8	46.3%	462.0	101,3%
1993	35,25	1352,1	0.3%	826.7	-6.7%	525.4	13.7%
1994	44,47	1273,5	-5.8%	743.0	-10.1%	530.5	1.0%
1995	57,72	1316,0	3.3%	820.7	10.5%	495.3	-6 ,6%
1996	71,28	1016,6	-22.8%	772.5	-5.9%	244.1	-50,7%
1997	76,27	1108,1	9.0%	843.7	9.2%	264.3	8,39%
1998	73,88	1185,3	7.0%	898.4	6.5%	286.7	8,5%
1999	82,16	1170,6	-1.2%	943.0	5.0%	227.5	-20.6%
2000	100.48	1172,5	0.2%	852.1	-9.6%	320.4	40.8%
2001	100,00	1321,0	12 ,7%	963.6	13.1%	357.4	11.5%
2002	101,32	1530,3	15 .8%	1083.4	12.4%	447.0	25.1%
2003	109,76	1650,0	7.8%	1092.4	0.8%	557.6	24.7%
2004	123,21	1558,0	-5 .6%	1074.9	-1.6%	483.4	-13.3%

3.7%	501.5	-19.9%	861.4	-12.5%	1362,9	143,08	2005
27.8%	641.1	14.0%	741.1	1.4%	1382,2	158,41	2006
32.8%	851.3	34.0%	993.3	33.4%	1844,5	168,53	2007
18.6%	1009.9	14.3%	1135.0	16.3%	2144,9	195,40	2008
11.0%	1121.4	16.8%	1325.2	14.1%	2446,5	173,57	2009
-20.0%	897.3	-0.4%	1319.7	-9.4%	2217,1	201,48	2010
-0.7%	891.4	8.9%	1436.9	5.0%	2328,3	236,83	2011
1.3%	903.3	-10.9%	1279.9	-6.2%	2183,3	257,05	2012

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق الإحصائي رقم (01).

وتتضح التطورات السابقة في الشكل التالي:

الشكل رقم (12): تطور الإنفاق الحكومي الكلي والجاري والاستثماري بالأسعار الثابتة خلال الفترة(1990-2012)

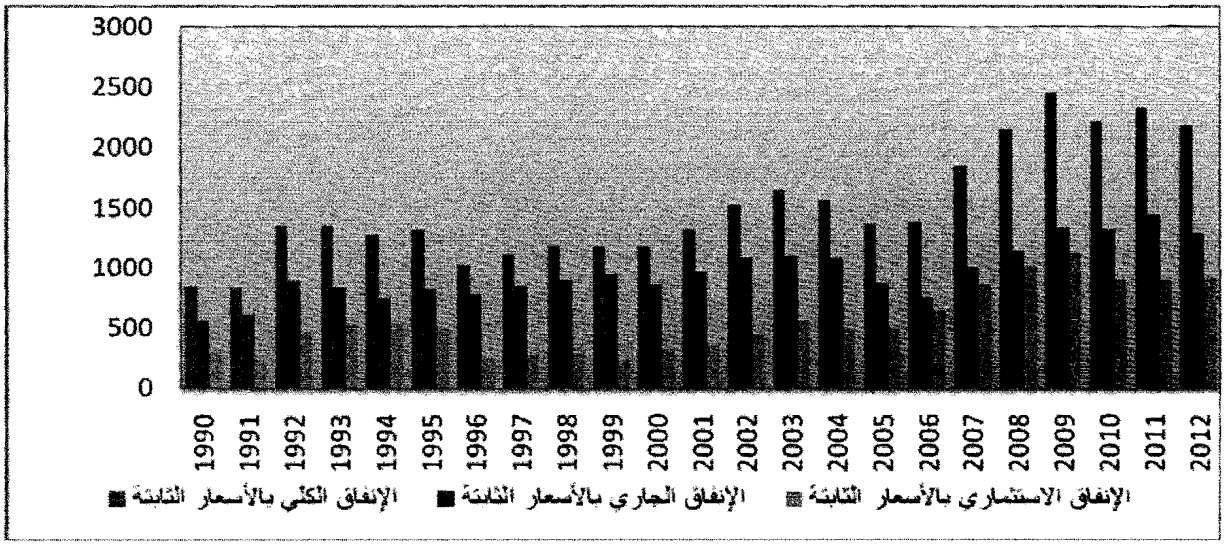

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق رقم (1)

من أجل التأكد من ظاهرة تزايد الإنفاق الحكومي في الجزائر، وباعتبار سنة الأساس هي 2001 يتأكد من الشكل السابق أن الإنفاق الحكومي الكلي عرف زيادة معتبرة بالأسعار الثابتة خلال الفترة (1990-2012)، إذ ارتفع من 845,7 مليار دينار سنة 1990 إلى 2183,3 مليار دينار في عام 2012 كما نلاحظ أن الإنفاق الاستثماري عرف زيادة أكبر من تلك المسجلة في الإنفاق الجاري بالأسعار الثابتة إذ ارتفع الإنفاق الجاري من 550,2 مليار دينار في عام 1990 إلى 1279,9 مليار دينار في عام 2012 في حين ارتفع الإنفاق الاستثماري من 295,5 مليار دينار في عام 1990 إلى 903,3 مليار دينار في عام 2012 وهذا دليل على زيادة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، بعد تجاوزها للبرامج الإصلاحية لهيئات بريتين وودز، وبهذا فإن ظاهرة تزايد الإنفاق الحكومي موجودة في الاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة (1990-2012).

2- تحليل تطور الإنفاق الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

لتحليل تطور الإنفاق الحكومي الكلي والجاري والاستثماري كنسبة من الناتج نستعين بالشكل الموالي.

الشكل رقم (13): تطور الإنفاق الحكومي الكلي والجاري والاستثماري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1990-2012)

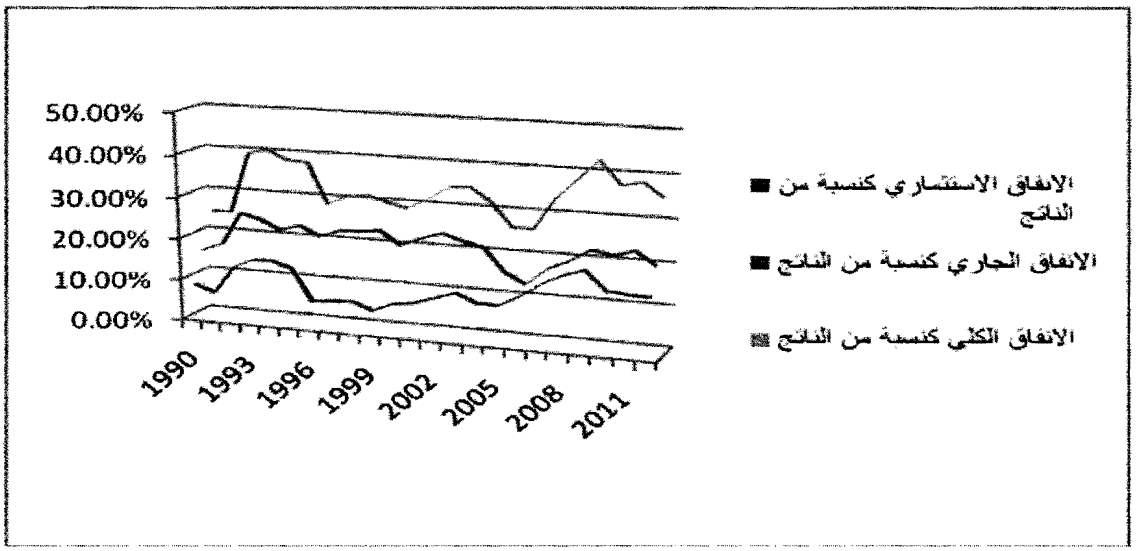

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق الإحصائي رقم (1):

ويتأكد من الشكل السابق أن الإنفاق الحكومي الكلي كنسبة من الناتج عرف زيادة خلال بداية الفترة نتيجة لتطبيق إصلاحات ذاتية، فزاد الإنفاق الجاري والاستثماري، ثم انخفض سنة1994 انخفاضا طفيفا بسبب تطبيق برنامج التثبيت، ليتراجع أكثر خلال سنوات تطبيق برنامج التعديل الهيكلي بفعل التراجع الحاد للانفاق الاستثماري كنسبة من الناتج، ومع بداية برنامج دعم النمو سجلت نسب الإنفاق الكلي الجاري والاستثماري من الناتج تحسنا، مع اتجاهها إلى الانخفاض في عامي 2005 و2006، ثم عاودت الارتفاع سنة 2007 لتصل إلى أعلى نسبة لها في عام 2009 بنحو 43% كأعلى نسبة، وبالرغم من تراجعها بعد هذه السنة لتسجل نسبة **34,4%** سنة 2012، فإنها اكبر من النسبة المسجلة سنة 1990 والمقدرة بـــ**31,18%**، وبالتالي فإن الاتجاه العام متزايد، كما هو الحال بالنسبة للنفقات الجارية والاستثمارية فهي الأخرى تعرف نسبة تزايد مستمرة، مع ضرورة التأكيد على أن الإنفاق الاستثماري يعرف نموا متسارعا أكبر من الإنفاق الجاري نتيجة استعادة الدولة لمكانتها في النشاط الاقتصادي، وبهذا فإن ظاهرة تزايد الإنفاق الحكومي موجودة في الاقتصاد الجزائري سواء بالأسعار الجارية أو الثابتة، أو بالنسب المحسوبة إلى الناتج المحلي الإجمالي.

الفرع الخامس: تحليل تطور رصيد الموازنة العامة خلال الفترة (2001-2012)

نتيجة لارتباط متغير رصيد الحساب الجاري برصيد الموازنة العامة، سوف نقوم بتحليل تطور هذا الرصيد في الجزائر خلال الفترة 2000-2012، ولبلوغ ذلك نستعين بالشكل رقم (15).

الشكل رقم (14): تطور رصيد الموازنة العامة والإيرادات العامة والإنفاق الكلي بالمليار دينار خلال الفترة(1990-2012)

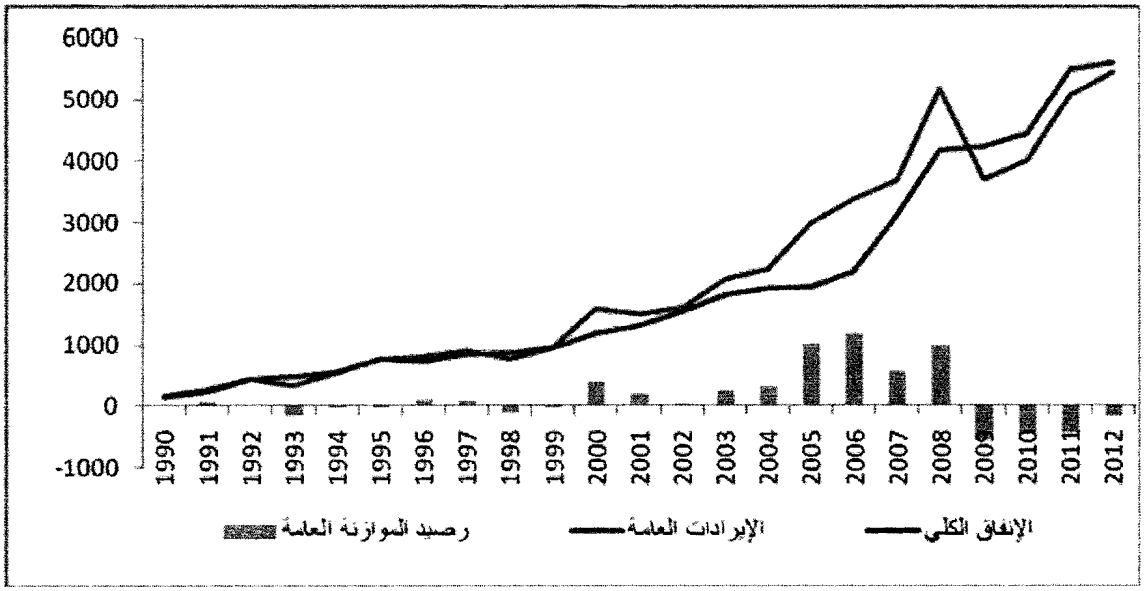

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق الإحصائي رقم (01).

يتأكد من الشكل رقم (14) أن الموازنة العامة سجلت فائضا خلال كل سنوات فترة الدراسة باستثناء فترتي تراجع أسعار النفط أي خلال (1993-1994) و(1998-1999)، وخلال الفترة (2009-2012) بفعل الزيادة الهامة في النفقات والتراجع الحاد في الإيرادات العامة نتيجة انخفاض أسعار النفط، مع انخفاض هذا الفائض في أعوام 2001 و2002، و2007، ويرجع ذلك لتراجع أسعار النفط، باعتبارها المتغير الأساسي الذي يتحكم في الموازنة العامة للدولة، وهذا ما يوضحه الشكل رقم (15).

الشكل رقم (15): تطور رصيد الموازنة العامة وسعر برميل النفط خلال الفترة(2001-2012)

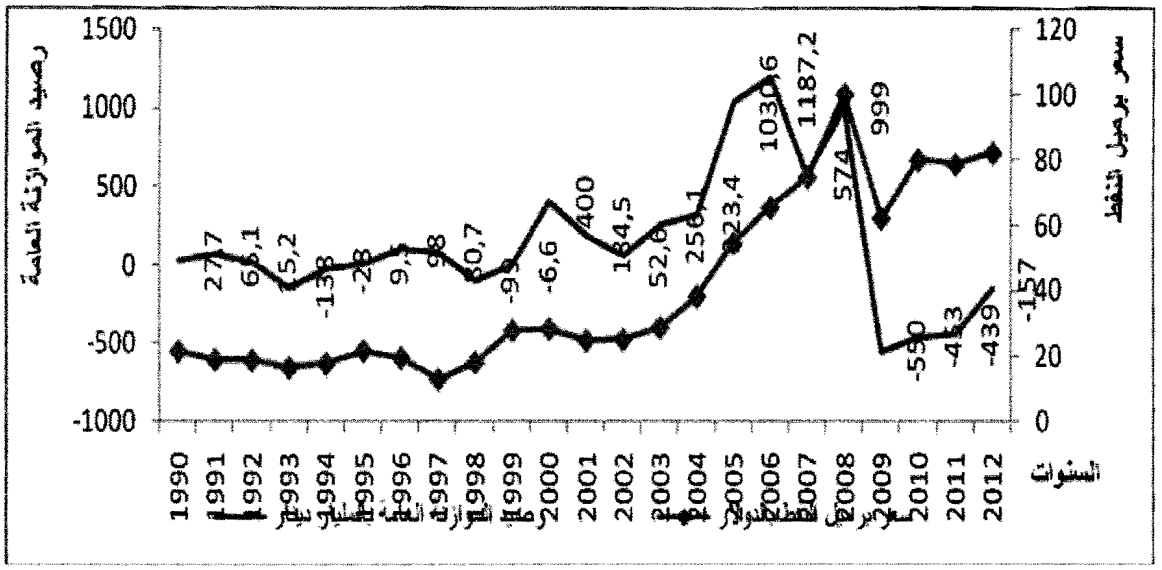

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق الإحصائي رقم 1.

لذلك فتحسن مؤشر التوازن الداخلي(رصيد الموازنة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي) مرده إلى ارتفاع أسعار النفط، وهذا ما يؤكد استمرار تحكم هذا الأخير في مستوى الموازنة، وهذا من شأنه تهديد ديمومة الخدمة العمومية واستمرارية القاعدة المالية للدولة، ولا زالت الموازنة العامة تمول أساسا من الجباية البترولية والتي تعززت أكثر في السنوات الأخيرة كما يتأكد من الشكل رقم (16)، بالرغم من تبني الإصلاحات الضريبية، ويرجع ذلك إلى ارتفاع نشاط القطاع الموازي وإلى كثرة التهرب الضريبي وإلى التركيبة القطاعية للأنشطة الاقتصادية.

الشكل رقم (16): تطور نسبة الإيرادات النفطية من إجمالي الإيرادات العامة خلال الفترة(2001-2012)

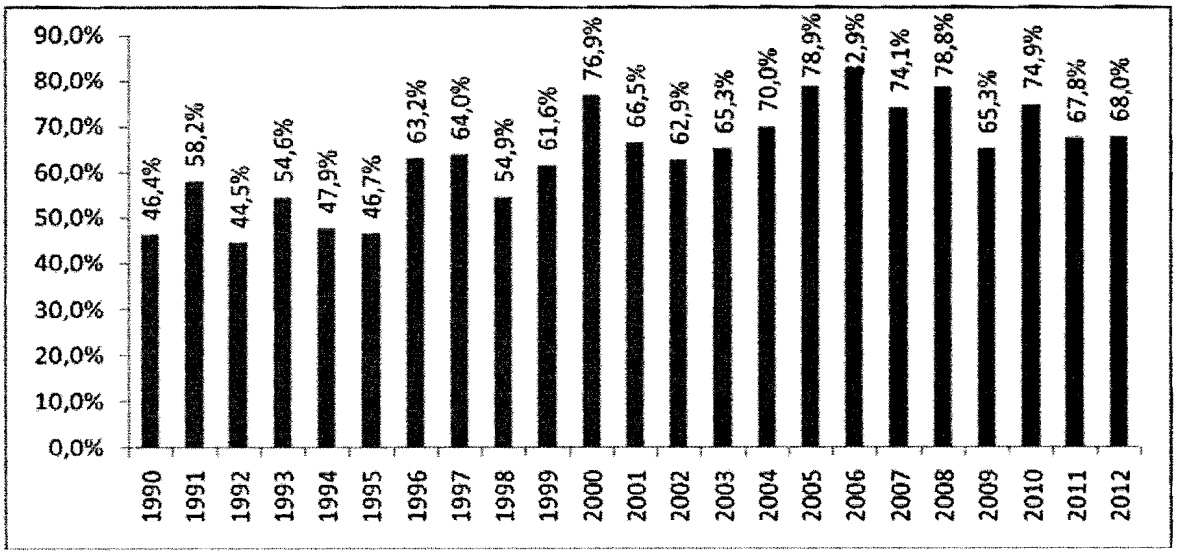

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق الإحصائي رقم 1.

المطلب الثاني: وضعية ميزان المدفوعات الجزائري وتطور أرصدته خلال الفترة (1990-2012)

من خلال هذا المطلب، سيتم تسليط الضوء على تطور ميزان المدفوعات في مراحل مختلفة، وذلك كما يلي:

الفرع الأول: تطور ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (1990-1999م)

سنتطرق فيما يلي إلى تطور أهم أرصدة ميزان المدفوعات والجدول التالي يوضح ذلك خلال الفترة (1990-2012)

الجدول رقم (10): تطور ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (1990-1999)

الوحدة: مليار دولار

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
الحساب الجاري	1.42	2.4	1.3	0.8	1.84-	2.24-	1.25	3.45	0.91-	0.02
الميزان التجاري	1.9	1.7	3.21	2.42	0.26-	0.16-	4.13-	5.69	1.51	3.36
حساب رأس المال	1-	2.09-	1.07-	0.81-	2.54-	4.09-	3.34-	2.29-	0.83-	2.38-
رصيد ميزان المدفوعات	0.2-	0.5	0.23	0.01-	4.38-	6.32-	2.09-	1.16	1.74-	2.38-

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد الملحق الإحصائي رقم (01)

والشكل التالي يؤكد التطورات السابقة.

الشكل رقم(17): تطور أرصدة ميزان المدفوعات خلال الفترة (1990-1999)

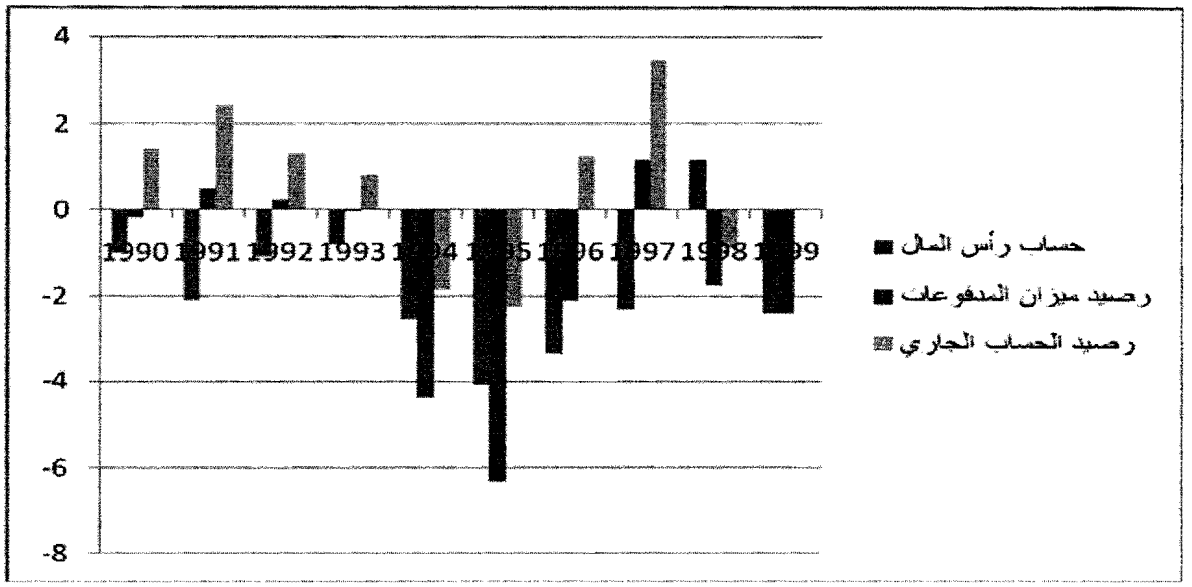

المصدر: من إعداد الطالبتين من خلال الجدول رقم (10).

سجل الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات منذ سنة 1990، عجزا مستمرا ويرجع السبب إلى انخفاض إيرادات المحروقات، التي توجد في وضعية ظرفية بترولية سيئة والتي استمرت إلى غاية 1999م، حيث قدرت بـــ (2.38) مليار دولار، وسنتطرق إلى حسابات ميزان المدفوعات خلال هته الفترة كما يلي:

1- ميزان الحساب الجاري:

سجل ميزان الحساب الجاري فائضا طوال الفترة الممتدة من 1990 إلى 1999 بإستثناء 1994 أين حقق عجزا قدر بـــ (4.38) مليار دولار بسبب انخفاض سعر البرميل النفط مما أدى إلى تناقص في حصيلة الصادرات.

1-1 الميزان التجاري:

سجل الميزان التجاري فائضا حتى سنة 1993 قدر بـــ 2.42 مليار دولار، ليشهد عجزا خلال السنوات الموالية حيث بلغ سنة 1996 (4.13) مليار دولار، ثم تحسن في السنة الموالية حيث سجل فائضا قدره 5.69 مليار دولار، وقد تناقص هذا الفائض خلال السنوات الموالية.

ومن خلال الملحق الإحصائي رقم (01) نلاحظ ما يلي:

سيطرت صادرات المحروقات بحوالي97% من إجمالي الصادرات الوطنية، في حين أن الصادرات خارج المحروقات مازالت دون مستوى 5 % وتصل في بعض الأحيان إلى ما دون2 % كما هو الحال في سنة 2005 حيث قدرت 1.6 من إجمالي الصادرات.

وقد تميزت فترة التسعينات بانخفاض كبير في الصادرات مما تسبب في تدهور رصيد الميزان التجاري حيث سجل أرقاما متدنية وأدنى قيمة له سجلت سنة 1994 بحوالي (0.26) مليار دولار كعجز في الميزان التجاري و-0.16 مليار دولار كعجز سنة 1995 وهذا راجع إلى الانخفاض الكبير الأسعار البترول حيث وصلت إلى 17.6 دولار للبرميل سنة 1994، وقد أدى تحسن أسعار البترول تحسن طفيف في الميزان خلال سنة 1997 حيث قدر بـــ 5.69 ثم عاد الرصيد إلى التدني سنة 1998 مسجلا فائضا بـــ 1.51 مليار دولار وهذا بسبب انخفاض أسعار البترول مسجلة أدنى مستوياتها خلال هته الفترة 12.8دولار للبرميل ويلاحظ كذلك الضعف الكبير للصادرات خارج المحروقات حيث سجلت أدنى مستوياتها سنة 1994 مسجلة 0.53 مليار دولار ثم ارتفعت قليلا لتعود للانخفاض خلال سنة 1998 مسجلة 0.37 مليار دولار، والملاحظ أن الميزان التجاري يتأثر بالتغير في أسعار البترول نظرا لهيكل الصادرات المعتمد بنسبة كبيرة على صادرات المحروقات.

2- **حساب رأس المال:** عرف ميزان رأس المال تدهورا من سنة 1990 إلى 1991 ليتحسن بالرغم من رصيده السالب سنتي 1992 و1993، ليدخل مرحلة من تفاقم العجز سنتي 1994 و1995 ليعرف نوعا من التحسن في السنوات اللاحقة.

3-**الاحتياطات الخارجية الرسمية:** لقد شكلت الاحتياطات الخارجية في بداية التسعينات مشكلا كبيرا للاقتصاد الجزائري، إذ انخفضت في سنة 1990، وهذا يعكس إلى حد بعيد الوضعية المتدهورة التي كان يمر بها الاقتصاد الجزائري الناتجة عن ضغط المديونية الخارجية وتراجع الصادرات في السنوات اللاحقة، إلا أنه بعد إعادة جدولة الدين الجزائري، وبدءا من 1996 بدأ تحسن ملحوظ في مستوى الاحتياطات حيث بلغ أوجه سنة 1997، إذ بلغ8.9 مليار دولار، إلا أن تدهور أسعار النفط سنة 1998 أثر سلبا على الاحتياطات فانخفضت من 6.84 مليار دولار عام 1998 إلى 4.4مليار دولار عام 1999.

ويمكن تمثيل تطور مستوى الاحتياطات في الجزائر خلال الفترة (1990-1999) بالشكل التالي:

الشكل رقم (18): تطور احتياطي الصرف خلال الفترة (1990-1999)

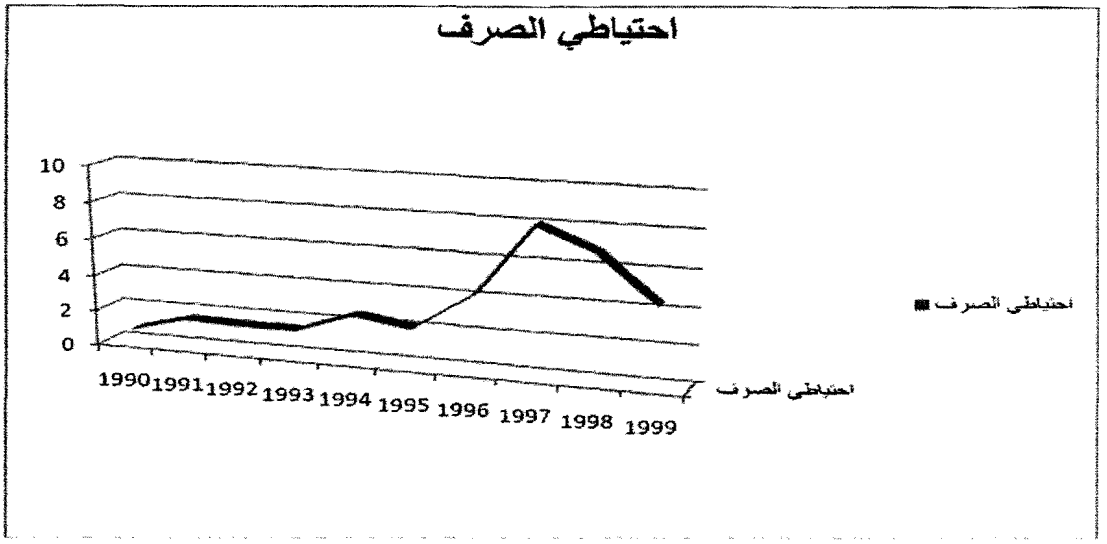

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الملحق رقم (01).

4 – المديونية الخارجية:

والجدول التالي يوضح تطور المديونية الخارجية خلال الفترة 1990-1999

الجدول رقم (11): تطور المديونية الخارجية خلال الفترة 1990-1999

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
المديونية الخارجية	23.4	27.9	26.7	25.7	29.5	31.6	33.7	31.2	30.5	28.3

المصدر: شلغوم عميروش، **مرجع سبق ذكره**، ص325.

يتضح أن الديون الخارجية شهدت تزايدا، حيث وصل إلى 27.9 مليار دولار سنة 1991، وشهدت خلال السنتين المواليتين انخفاض حتى وصل25.7 سنة1993 ثم عاودت الارتفاع سنة1995 حيث قدرت بـــ31.6 ثم عاودت الانخفاض فوصلت الى28.3سنة1999، وبذلك فالمديونية الخارجية كانت تمثل عبئا كبيرا على الاقتصاد الوطني .

ويمكن تمثيل تطور المديونية الخارجية في الجزائر خلال الفترة (1990-1999) بالشكل التالي:

الشكل رقم (19): تطور المديونية الخارجية في الجزائر خلال الفترة (1990-1999)

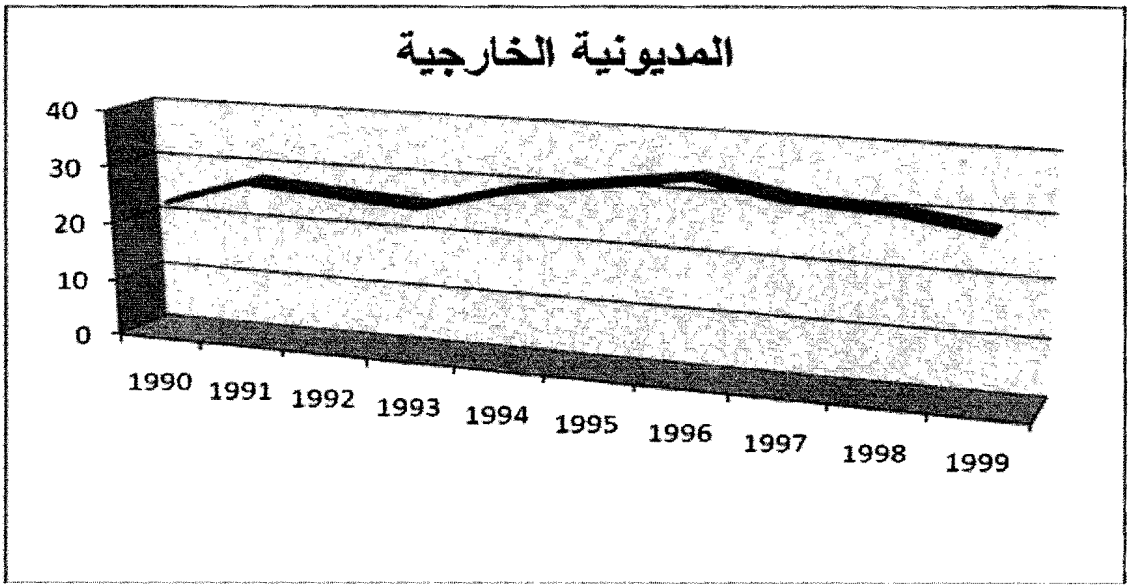

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم (11).

الفرع الثاني: تطور ميزان المدفوعات خلال الفترة (2000-2012)

تزامنا مع بداية الألفية الثالثة انتعشت أسعار النفط، ما انعكس إيجابا في تحسن مؤشرات التوازن الخارجي، وتتضح أهم تطوراتها خلال الفترة (2000-2012) في الجدول الموالي:

الجدول رقم (12): تطور أرصدة ميزان المدفوعات خلال الفترة (2000-2012)

الوحدة: مليار دينار

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الحساب الجاري	9.14	8.85	4.35	8.08	11.11	21.18	29	30	34.5	0.4	12.2	15.7	17.3
حساب رأس المال	1.36-	0.87	0.71-	1.31-	1.87-	4.23-	11.22-	1.1-	2.5	3.5	3.4	0.2	0.2
رصيد ميزان المدفوعات	7.57	6.19	3.65	7.44	9.25	16.95	17.93	29.6	37	3.9	15.6	16	17.2

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق الإحصائي رقم (01).

والشكل التالي يترجم الجدول السابق.

الشكل رقم (20): تطور أرصدة ميزان المدفوعات خلال الفترة (2000-2012)

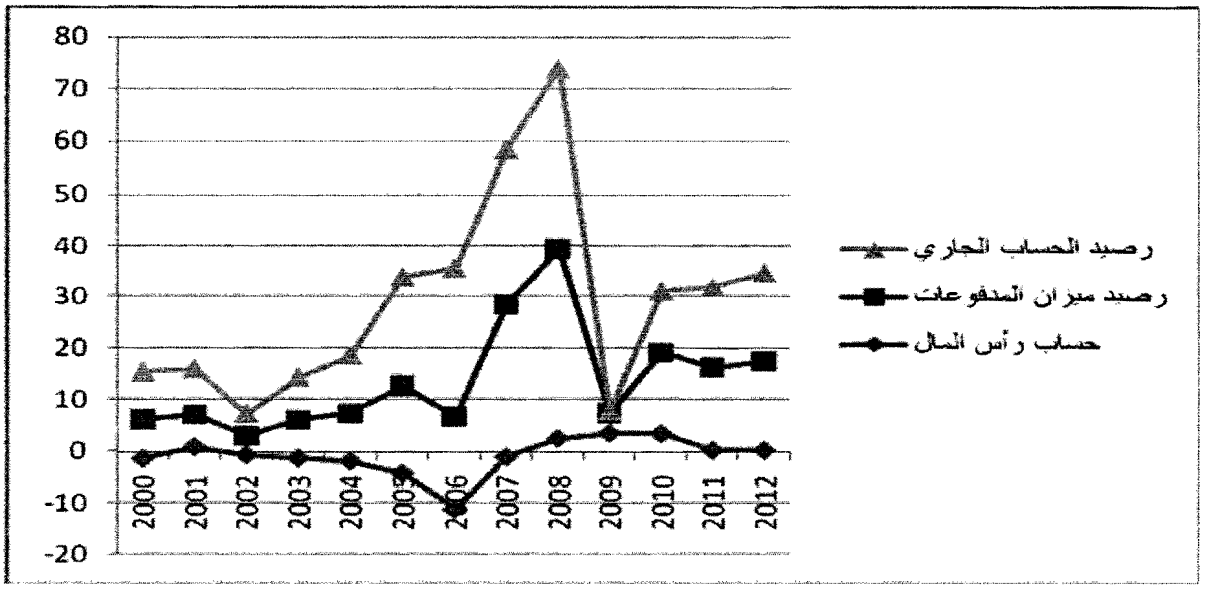

المصدر: من إعداد الطالبتين، بالاعتماد على الملحق رقم (01).

يتأكد من الشكل السابق بأن رصيد ميزان المدفوعات يتحكم فيه أساسا رصيد الحساب الجاري لضعف رصيد حساب رأس المال، ويتحدد رصيد الحساب الجاري أساسا بسعر برميل النفط، نتيجة الوزن الهام لرصيد الميزان التجاري، وأساسا الصادرات النفطية، ومن كل هذا نستنتج بأن تحسن مؤشرات التوازن الخارجي في الجزائر(رصيد الميزان الجاري والحساب الجاري، وميزان المدفوعات، واحتياطات الصرف) مرده إلى ارتفاع أسعار النفط.

1-ميزان الحساب الجاري:

سجل الحساب الجاري لميزان المدفوعات أداء مميزا خلال سنتي 2000-2001 حيث بلغ الفاض المحقق على التوالي: 9,14 و8,85 مليار دولار، وهذا راجع أساسا لارتفاع أسعار المحروقات حيث سجلت الصادرات من المحروقات فائضا يقدر بـــ 21,06 مليار دولار سنة 2000، ولكن في سنة 2002 انخفض الحساب الجاري حيث قدر بـــ 4,36 مليار دولار ثم زاد بعد ذلك ليصل سنة 2003إلى 8,08 مليار دولار وابتداء من سنة 2004 شهد الحساب الجاري زيادة تصاعدية إلى غاية سنة 2008 حيث سجل فائضا على التوالي: 11,12، 21,18، 29، 30، 34,5 مليار دولار أمريكي، وهو يعبر عن فائض في الادخار أما في سنة 2009، شهد الحساب الجاري انخفاضا حادا حيث بلغ 0,41 مليار دولار وهذا

راجع للأزمة المالية التي أثرت على صادرات الجزائر من المحروقات، ثم ارتفع في سنة 2010 حيث وصل إلى نسبة 12,2مليارد‌ولار أمريكي، وبلغ سنة 2012 قيمة 17,3 مليار دولار.

1-1 الميزان التجاري:

إن الجدول التالي يوضح تطور الميزان التجاري الجزائري للفترة 2000-2012

الجدول رقم (13): تطور الميزان التجاري الجزائري للفترة 2000-2012

السنوات	الصادرات	الواردات	رصيد الميزان التجاري
2000	22,03	9,17	12,86
2001	19,13	9,94	9,19
2002	18,82	12,01	6,82
2003	24,61	13,53	11,08
2004	46,00	1,34	11,42
2005	46,49	20,35	25,64
2006	54,79	21,45	33,15
2007	60,91	27,43	32,72
2008	79,14	39,47	40,6
2009	45,47	39,29	5,89
2010	57,76	40,21	16,84
2011	73,80	47,30	26,94
2012	72,62	50,37	20,28

المصدر: بنك الجزائر، النشرات الإحصائية الثلاثية 2008-2013.

www. Bank of Algeria.dz/ rapport.htm consulter le 04/02/2014(10 :30).

يتضح من الجدول السابق أن رصيد الميزان التجاري عرف فائضا على مدار السنوات (2000-2012) لقد تميزت سنة 2000 بارتفاع أسعار المحروقات إذ بلغت في المتوسط 28.5 دولار للبرميل بزيادة قدرها 10.5 دولار عن سنة 1999، وعلى إثرها حقق الميزان التجاري فائضا قدره 12.86مليار دولار ناتج عن صادرات كلية قدرت بـــ 22,03 مليار دولار مقابل9,17 مليار دولار واردات، وقد انعكس هذا الوضع إيجابا على رصيد الحساب الجاري الذي حقق فائضا قدره 8.93 مليار دولار، وخلال سنة 2008 حقق الميزان التجاري فائضا يزيد عن ثلاثة أضعاف ما حققه سنة 2000، أي بقيمة 40.6 مليار دولار أي ما يعادل ارتفاعا يقارب 18.5% مقارنة بسنة 2007، وذلك نتيجة ارتفاع مستوى الصادرات من المحروقات التي بلغت قيمة 77.19 مليار دولار في نهاية2008 وقد انخفضت سنة 2009 لتصل 44,41 ثم عاودت الارتفاع لتصل سنة 2012 إلى 70,57، ليشهد انخفاضا حادا سنة 2009 بسبب انخفاض الإرادات من

المحروقات ليصل إلى مستوى 5,89 مليار دولار، ثم عاود الارتفاع خلال السنوات 2010 ،2011، 2012، حيث سجل على التوالي: 16,84، 26,94، 20,28 مليار دولار. وتتجلى صورة التطور للصادرات والواردات والميزان التجاري من خلال الشكل التالي.

الشكل رقم(21): تطور الميزان التجاري خلال الفترة (2000-2012)

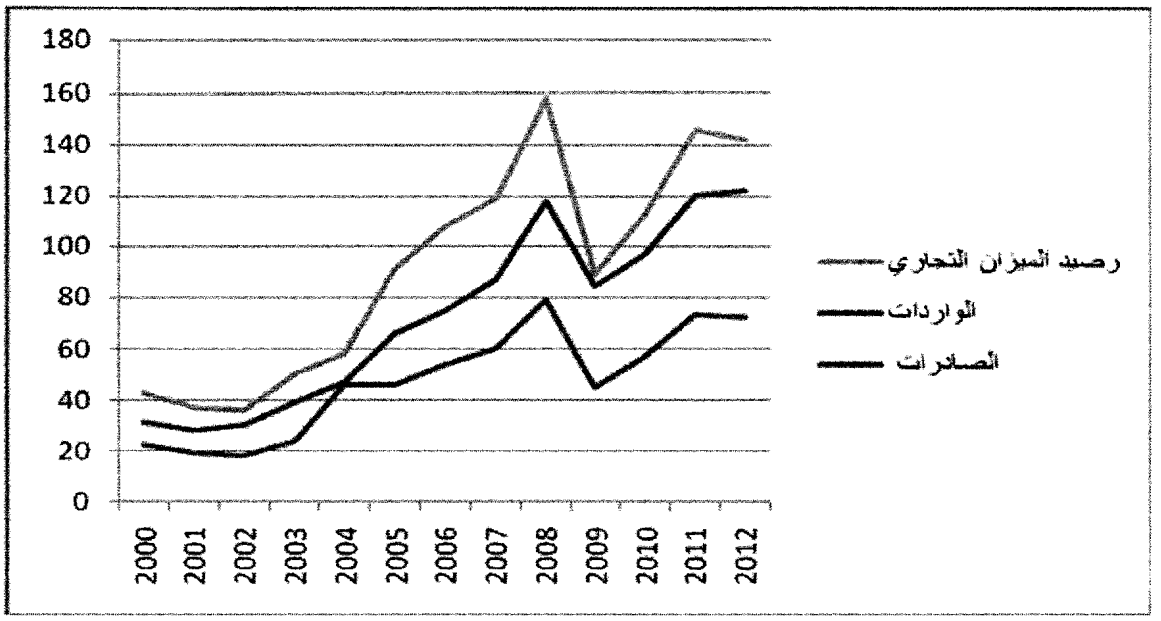

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم(13).

من خلال استقراء الجدول السابق والمنحنى البياني(للميزان التجاري والصادرات والواردات) يمكن أن نستنتج ما يلي:

1-1-1 **الواردات:** تطورت الواردات بشكل كبير خلال سنة 2008 حيث استمر الاتجاه نحو الارتفاع مما يؤكد التبعية الكبيرة للاقتصاد الوطني. ويعد النمو المسجل خلال سنة 2008 معتبرا نسبيا على الرغم من التأثر بانعكاسات الأزمة المالية وراء إضعافه، وفي سياق التوسع الكبير للواردات في مواد التجهيز والمواد المخصصة لجهاز الإنتاج، انتقلت الواردات الموجهة للتجهيزات الصناعية من 9,95 مليار دولار سنة 2007 إلى 15,43مليار دولار سنة2008 لتنخفض سنة 2012 إلى 13,60، حيث تحتل الحصة الأكبر بنسبة 36 %، تليها المواد ½ مصنعة حيث بلغت نسبة 25,01% من مجموع الواردات سنة 2012 بقيمة 10,62 مليار دينار، وتأتي السلع الاستهلاكية بقيمة 9997 ما يعادل نسبة14,2% من مجموع الواردات، ويمكن إظهار هيكل الواردات حسب المواد للفترة (2000-2012) كالتالي:

الجدول رقم(14): هيكل الواردات خلال الفترة (2000-2012)

الوحدة: مليار دولار

السنوات	الطاقة	مواد غذائية	مواد أولية	مواد 2/1 مصنعة	تجهيزات فلاحية	تجهيزات صناعية	سلع استهلاكية	المجموع
2000	0,129	2,415	0,428	1,655	0,085	3,068	1,393	9,173
2001	0,139	2,395	0,478	1,872	0,155	3,435	1,466	9,940
2002	0,145	2,740	0,562	2,336	0,148	4,423	1,655	12,009
2003	0,114	2,678	0,689	2,857	0,129	4,955	2,112	13,534
2004	0,137	2,715	0.577	2,719	0,144	4,903	2,143	13,338
2005	0,112	3,587	0,751	4,088	0,166	8,452	3,170	20,357
2006	0,244	3,800	0,843	4,934	0,066	8,528	3,011	21,456
2007	0,113	4,827	1,277	6,918	0,142	9,954	4,008	27,439
2008	0,595	4,796	1,378	9,154	0,086	15,434	5,036	39,479
2009	0,549	5,863	1,201	10,165	0.234	15,140	6,145	39,297
2010	0,945	6,027	1,406	9,944	0,330	15,573	5,987	40,212
2011	1,164	9,805	1,176	10,431	0,229	15,951	7,944	47,300
2012	4,955	9,023	1,839	10,629	0,329	13,604	9,997	50,376
الواردات بالنسب المئوية								
2000	1.41	26.33	4.67	18.04	0.93	33.15	15.19	100
2001	1.40	24.09	4.81	18.83	1.56	34.56	14.75	100
2002	1.21	22.82	4.68	19.45	1.23	36.83	13.78	100
2003	0.84	19.79	5.09	21.11	0.95	36.61	15.61	100
2004	1.03	20.36	4.33	20.39	1.08	36.76	16.07	100
2005	1.04	17.62	3.69	20.08	0.78	41.52	15.26	100
2006	1.14	17.71	3.93	23.00	0.45	39.75	14.08	100
2007	1.14	17.59	4.65	25.01	0.52	36.28	14.20	100
2008	1.26	16.43	4.82	24.60	0.13	41.40	13.37	100
2009	1.40	14.92	3.06	25.87	0.60	38.53	15.64	100
2010	2.35	14.99	3.50	24.73	0.82	38.73	14.89	100
2011	2.46	20.73	3.75	22.05	0.48	33.72	16.76	100
2012	9.48	17.91	3.65	21.10	0.65	27.00	19.84	100

المصدر: بنك الجزائر، المديرية العامة للجمارك، المركز الوطني للإحصائيات والإعلام الآلي للجماركCNSI.

يرجع السبب في تزايد الواردات ليس فقط إلى الزيادة في الحجم وإنما الارتفاع في الأسعار الذي عرفته الأسواق الدولية وخاصة المواد الغذائية، الناجم عن الارتفاع في أسعار البترول.

1-1-2الصادرات: تحتل الصادرات النفطية عنصرا هاما في هيكلة الصادرات الجزائرية للخارج، وقد شهدت ارتفاعا مستمرا خلال الفترة الممتدة من (2000-2012) ما عدا سنة 2009 التي سجلت تراجعا في صادرات المحروقات قدر بـــ32,781 مليار دولار مقارنة بسنة2008، وهذا راجع للأزمة المالية العالمية، ثم عاودت الارتفاع لتصل سنة 2012 إلى 70,57 مليار دولار.

أما بالنسبة للصادرات خارج قطاع المحروقات، فتبقى نسبتها ضئيلة تقدر بـــ2.82 % من القيمة الإجمالية للصادرات، وعموما فالصادرات الجزائرية تعرف تطورا ملحوظا حيث سجلت سنة2000 قيمة 22.03مليار دولار، وسنة 2005 قيمة 44.4 مليار دولار أمريكي، في حين سجلت سنة 2008 قيمة 79.14مليار دولار أمريكي، وتراجعت سنة 2009 لتصل إلى45.47 مليار دولار وهذا راجع إلى الأزمة المالية العالمية التي أثرت في حجم الصادرات النفطية، ثم عاودت الارتفاع لتصل سنة 2012 إلى 72.62مليار دولار.

والجدول التالي يوضح هيكل الصادرات خلال الفترة (2000-2012).

الجدول رقم (15): التركيبة السلعية للصادرات 2000-2012

الوحدة: مليار دولار

السنوات	الطاقة	مواد غذائية	مواد أولية	مواد2/1 مصنعة	تجهيزات فلاحية	تجهيزات صناعية	سلع إستهلاكية	المجموع
2000	21,419	0,032	0,044	0,465	0,011	0,047	0,013	22,031
2001	18,484	0,028	0,037	0,504	0,022	0,045	0,012	19,132
2002	18,091	0,035	0,051	0,551	0,020	0,050	0,027	18,825
2003	23,939	0,048	0,050	0,509	0,010	0,030	0,035	24,612
2004	24,123	0,038	0,079	0,469	0,000	0,037	0,010	46,001
2005	45,588	0,067	0,134	0,656	0,000	0,036	0,014	46,495
2006	53,608	0,073	0,195	0,828	0,001	0,044	0,043	54,791
2007	59,605	0,092	0,153	0,988	0,001	0,044	0,034	60,916
2008	77,192	0,120	0,340	1,390	-	0,069	0,034	79,146
2009	44,411	0,113	0,170	0,692	-	0,025	0,049	45,477
2010	56,143	0,305	0,165	1,089	-	0,027	0,033	57,762
2011	71,662	0,357	0,162	1,495	-	0,036	0,016	73,802
2012	70,571	0,313	0,167	1,660	-	0,030	0,016	72,620

الصادرات بالنسب المئوية								
100	0.06	0.21	0.05	2.11	0.20	0.15	97.22	**2000**
100	0.27	0.24	0.11	2.63	0.19	0.15	96.91	**2001**
100	0.06	0.27	0.11	2.93	0.27	0.19	96.10	**2002**
100	0.14	0.12	0	2.07	0.20	0.20	97.27	**2003**
100	0.04	0.15	0	1.89	0.32	0.15	97.44	**2004**
100	0.06	0.08	0	1.41	0.29	0.14	98.05	**2005**
100	0.06	0.08	0	1.51	0.36	0.13	97.84	**2006**
100	0.06	0.07	0	1.62	0.28	0.15	97.83	**2007**
100	0.04	0.09	0	1.76	0.43	0.15	97.53	**2008**
100	0.11	0.09	0	1.52	0.37	0.25	97.66	**2009**
100	0.06	0.05	0	1.89	0.29	0.53	97.20	**2010**
100	0.02	0.04	0	2.03	0.22	0.48	97.10	**2011**
100	0.02	0.04	0	2.09	0.23	0.43	97.18	**2012**

المصدر: بنك الجزائر، المديرية العامة للجمارك، المركز الوطني للإحصائيات والإعلام الآلي للجماركCNSI

إن أهم المنتوجات خارج قطاع المحروقات المصدرة تتكون من مجموعة" نصف مصنعة "والتي تمثل نسبة 2,09% من قيمة الصادرات، تليها المواد الغذائية بنسبة 0,43% تتبع بـــ"المواد الأولية " و"التجهيزات الصناعية "بالنسب 0,23% و0,04% على التوالي، وفي الأخير وسائل الاستهلاك غير الغذائية بنسبة0,02%.وتبقى مساهمة الصادرات الجزائرية في التجارة الدولية ضعيفة.

مما سبق يتضح لنا أن الميزان التجاري يشكل نقطة حساسة في توازن ميزان المدفوعات من عدمه، إذ أن حدوث فوائض في الميزان التجاري يحدث فائض في الحساب الجاري و منه يتحسن ميزان المدفوعات وعند حدوث عجز في الميزان التجاري يحدث عجز في الحساب الجاري مؤديا إلى عجز في ميزان المدفوعات.

2-حساب رأس المال:

من الشكل رقم (20) يتضح لنا أن حساب رأس المال، شهد عجزا منذ سنة 2000 نتيجة المبالغ المتزايدة لتسديد المديونية الخارجية للجزائر، واستمر العجز سنتي 2003-2004 حيث قدر العجز على التوالي 1,37 و1,87مليار دولار، لكن بنسبة ضئيلة نتيجة تزايد الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الداخل، أما سنتي 2005 و2006 فقد شهد حساب رأس المال عجزا قدر بـــ 4,78 و11,22 مليار دولار وهذا راجع إلى شروع الجزائر في تنفيذ الدفع المسبق للديون، ليتحسن في السنوات الموالية ليصل سنتي 2009

و2010 إلى 3.5 و3.4 مليار دولار على التوالي ليشهد انخفاضا خلال سنة2011 و2012 بلغ 0.2 مليار دولار.

- احتياطات الصرف الرسمية:

ويمكن تمثيل تطور مستوى الاحتياطات في الجزائر خلال الفترة (2000-2012) بالشكل التالي:

الشكل رقم (22): تطور الاحتياطي الرسمي خلال الفترة (2000-2012)

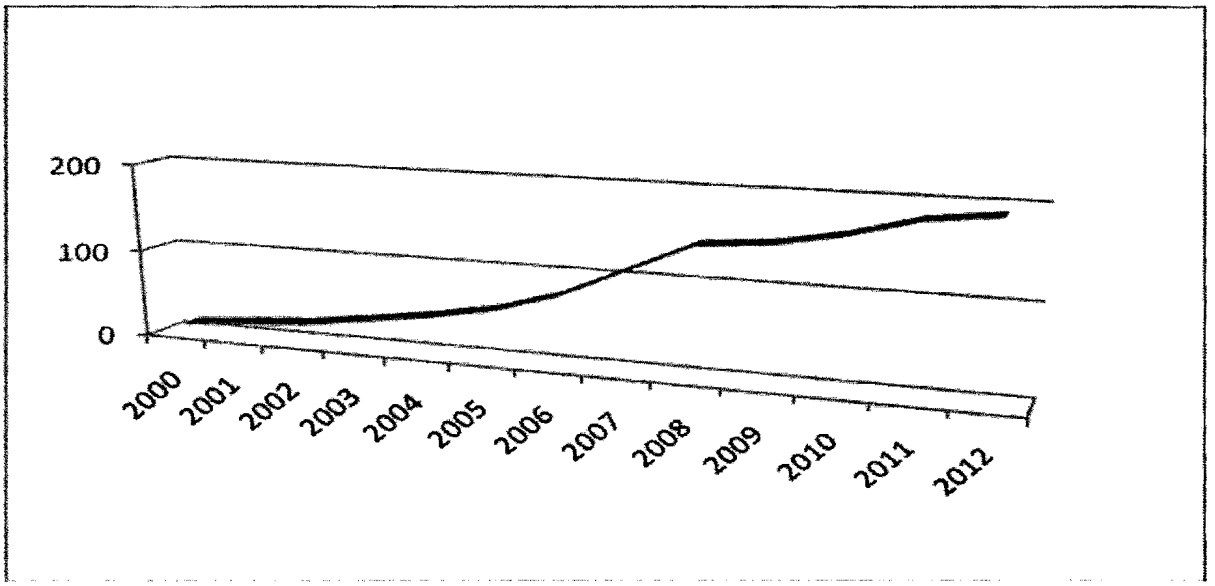

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الملحق رقم (01).

من خلال تتبع تطور احتياطات الصرف الرسمية في الجزائر نجد أنها في مستويات عالية، حيث قدرت سنة 2000 بـــ 11.90 مليار دولار، و17.9 سنة 2001، وارتفعت إلى 162.22 مليار دولار سنة 2010، وقد وصلت إلى 190.66 سنة 2012 ويرجع سبب الارتفاع إلى تحسن أسعار البترول في الأسواق الدولية.

-المديونية الخارجية:

إن الجدول التالي يوضح تطور المديونية الخارجية للجزائر خلال الفترة (2000-2010)

الجدول رقم (16): تطور المديونية الخارجية خلال الفترة (2000-2012)

الوحدة: مليار دولار

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
المديونية الخارجية	25.5	22,5	22,6	23,3	21,8	17,1	5,61	5,6	5,58	4,41	4,48

المصدر: عميروش شلغوم، **مرجع سبق ذكره**، ص325.

وتتضح التطورات السابقة من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (23): تطور المديونية الخارجية خلال الفترة (2000- 2012)

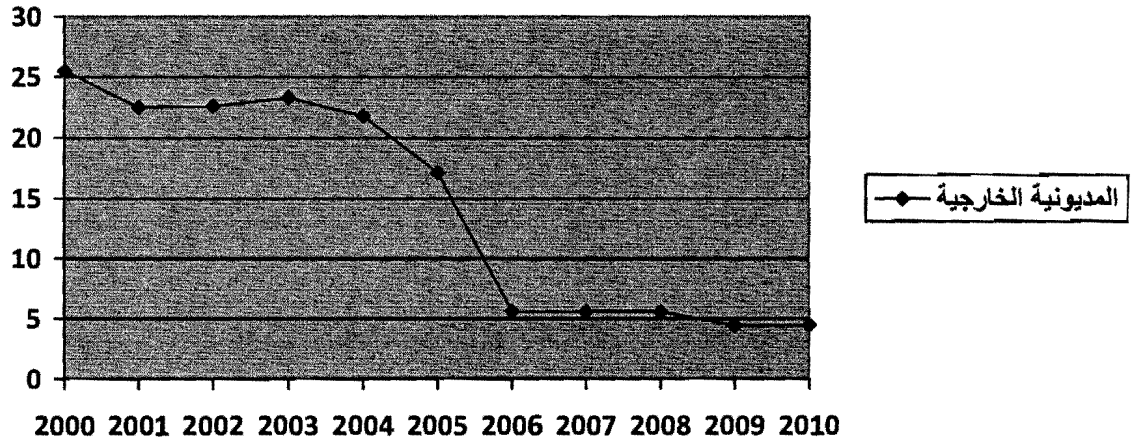

المصدر: من إعداد الطالبتين من خلال الجدول رقم (16).

يتضح أن الديون الخارجية شهدت تراجعا قياسيا، ويرجع هذا التراجع في حجم المديونية إلى تحسن المحروقات، حيث وصل إلى 4,48 مليار دولار سنة 2010، بعد استقرار نسبي بين 2001 و2003 في حدود 22,6 و23,3 مليار دولار، وفي نهاية 2009 وصل إلى 4,41 مليار دولار.

المبحث الثالث: الدراسة القياسية لأثر سياسة الإنفاق الحكومي على التوازن الخارجي على الجزائر خلال الفترة 1990-2012

بعد تحليلنا لكل من الإنفاق الحكومي وميزان المدفوعات في الجزائر سنحاول في هذا المبحث دراسة تأثير الإنفاق الحكومي على مؤشرات ميزان المدفوعات، وذلك بهدف تحديد طبيعة العلاقة الموجودة بينهما كل ذلك بناءا على معطيات إحصائية لكل من الإنفاق الحكومي، وميزان المدفوعات وذلك للفترة الممتدة 1990-2012.

المطلب الأول: أثر رصيد الموازنة العامة على الحساب الجاري

سيتم التطرق من خلال هذا المطلب إلى تقييم أثر رصيد الموازنة العامة على الحساب الجاري في ميزان المدفوعات، والجدول التالي يوضح تطور كل من الموازنة العامة والحساب الجاري، والإنفاق الحكومي والإيرادات النفطية كنسب من الناتج.

الجدول رقم (17): رصيد الموازنة العامة والرصيد الجاري والإنفاق الحكومي الكلي والإرادات النفطية كنسب من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (1990-2012)

السنوات	نسبة رصيد الموازنة إلى الناتج المحلي	نسبة رصيد الحساب الجاري إلى الناتج المحلي	نسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي	نسبة الإيرادات النفطية إلى الناتج المحلي
1990	3.08	2.30	24.62	13.74
199	3.64	5.15	24.60	18.73
1992	0.75	2.64	39.08	18.03
1993	-5.9	1.57	40.06	15.55
1994	-1.9	-4.33	38.07	17.32
1995	0.4	-5.32	37.88	17.89
1996	3.8	2.66	28.19	20.22
1997	4	7.16	30.39	21.31
1998	-3.5	-1.89	30.93	15.05
1999	-0.2	0.04	29.60	18.10
2000	9.7	16.8	28.57	29.42
2001	4.3	16.15	31.25	23.69

22.28	34.28	7.65	1.05	2002
25.70	34.48	12.95	5.3	2003
25.54	31.22	16.35	5.5	2004
31.11	25.78	31.15	13.7	2005
32.87	25.71	42.64	13.5	2006
29.14	33.18	36	11.5	2007
36.91	37.83	40.53	8.3	2008
24.11	42.43	0.39	-6.6	2009
24.98	37.11	7.39	-1	2010
23.75	38.07	12.75	-1	2011
23.01	34.82	7.67	-0.97	2012

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق الإحصائي رقم (01).

تستخدم الدراسة الأسلوب القياسي الكمي من أجل تأكيد أثر كل من عجز الموازنة على رصيد الحساب الجاري، وسيتم دراسة العلاقة بين نسبة رصيد الحساب الجاري إلى الناتج bs كمتغير تابع ونسبة رصيد الموازنة العامة إلى الناتج CAكمتغير مستقل.

وبتطبيق هذا النموذج على الاقتصاد الجزائري باستخدام برنامج (**Eviews**) كانت النتائج على النحو التالي:

الجدول رقم (18): نتائج تحليل معادلة رصيد الموازنة ورصيد الحساب الجاري كنسب من الناتج

Dependent Variable: CA
Method: Least Squares
Date: 06/01/14 Time: 17:50
Sample: 1990 2012
Included observations: 23

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	5.163983	1.908468	2.705827	0.0132
BS	2.047901	0.305231	6.709341	0.0000

R-squared	0.681892	Mean dependent var	11.23378
Adjusted R-squared	0.666744	S.D. dependent var	13.96022
S.E. of regression	8.059004	Akaike info criterion	7.094398
Sum squared resid	1363.898	Schwarz criterion	7.193137
Log likelihood	-79.58558	F-statistic	45.01526
Durbin-Watson stat	0.789796	Prob(F-statistic)	0.000001

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على معطيات الجدول (17).

ونخلص من خلال معطيات (Eviews) إلى المعادلة التالية:

$$CA = C + x\ BS$$

$$sb = 5.16 + 2.04BS$$

$$T_{CAL} = 6.70\ ,\ R^2 = 0.68\ \text{Durbin- Watson} = 0.78,\ F_c = 45.01\ ,\ T_t = 2.07,\ F_t = 4.30$$

1- التفسير الإحصائي

نلاحظ من خلال معطيات الجدول أن قيمة **Prob** المقابلة لميول المتغير المستقل أنها أقل من 5% مما يدل على رفض فرضية العدم التي تقول بأن C وx معدومين، وبالتالي معنوية المتغير المستقل (رصيد الموازنة العامة كنسبة من الناتج) وقدرته على تفسير التغيرات في المتغير التابع (رصيد الحساب الجاري كنسبة من الناتج).

كما نلاحظ أيضا أن t_{CAL} المحسوبة (والتي تساوي6.70) أكبر من t_t مما يدل على معنوية المعلمة.

كما أن قيمة F_c=45.01 أكبر من قيمة F_t وذلك عند درجة معنوية **5%** ما يدل على معنوية معامل التحديد المحسوب.

كما أن إحصائية D –w تساوي 0.78 وهي تقع في مجال استقلالية الأخطاء [1,24 ، 0] وهو ما يدل على معنوية النموذج ككل وجودته.

قدر معامل التحديد بـــ 0.68 وهو ما يعني أن 68% من التغيرات الحاصلة في رصيد الحساب الجاري راجع إلى التغيرات الحاصلة في رصيد الموازنة العامة، أما 32 % من النسبة المتبقية فترجع إلى متغيرات عشوائية لم يتضمنها النموذج.

2-التفسير الاقتصادي للنموذج

يشير معامل انحدار رصيد الموازنة العامة أن تغير وحدة واحدة من رصيد الموازنة العامة سيؤدي إلى زيادة الحساب الجاري بـــ 2.04، وهذا ما يؤكد وجود فرضية العجز التوأم أو الفائض التوأم بمعنى أنه إذا زاد أو انخفض رصيد الموازنة العامة بواحد دينار فإن رصيد الحساب الجاري سوف يزيد أو ينخفض، وكما تبين من خلال الشكل السابق أن الإيرادات النفطية هي المؤثر الأساسي على رصيد الموازنة العامة ومنه على رصيد الحساب الجاري.

إن هذا النموذج يؤكد انطباق فرضية العجز التوأم على الاقتصاد الجزائري بمعنى أن رصيد الموازنة العامة يؤثر على الحساب الجاري وفق علاقة طردية، أما الإنفاق الحكومي فقد أثبتت الدراسة الإحصائية الأثر السلبي والعكسي الذي تخلفه على الحساب الجاري، بمعنى أنه إذا زاد الإنفاق الحكومي فإن هذا سيؤدي

إلى زيادة العجز التوأم، ومن أجل تخفيض هذا الأثر لا بد من تحقيق نوع من التفاعل والتنسيق بين سياسة الإنفاق وسياسة الصرف الأجنبي. فكيف يؤثر الإنفاق الحكومي على الواردات؟

الشكل رقم (24): العلاقة بين رصيد الموازنة العامة و الحساب الجاري خلال الفترة (1990-2012)

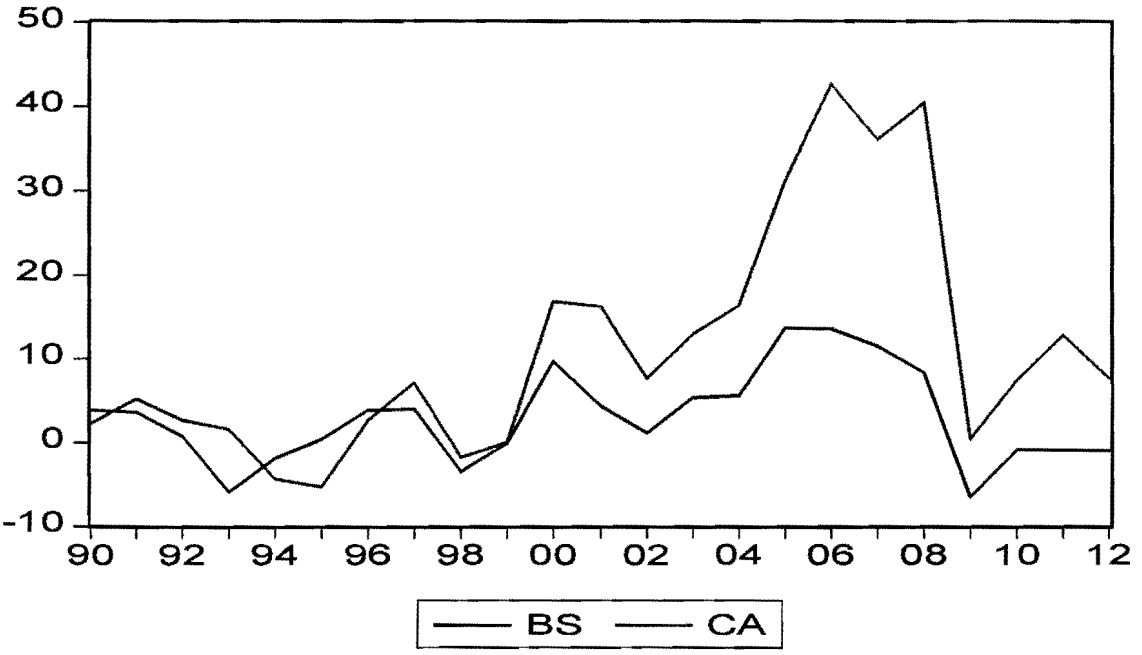

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول (17).

نلاحظ من خلال الشكل(24) العلاقة الموجودة بين رصيد الموازنة العامة ورصيد الحساب الجاري نسبة إلى الناتج في الجزائر خلال الفترة 1990-2012، حيث نلاحظ علاقة الارتباط الوثيقة بين رصيد الموازنة العامة ورصيد الحساب الجاري، حيث أنه في سنوات1994 ،1995،1998، 1999، سجل كل من الحساب الجاري والموازنة العامة عجزا توأما، وهو ما يبين طبيعة التأثير بينهما وهذا على عكس بقية السنوات والتي سجلت فائضا في كل من الموازنة العامة والحساب الجاري، ومن الملاحظ أيضا أن انخفاض الإنفاق الحكومي ابتداء من سنة 1995 أدى إلى تحقيق فائض، في كل من الموازنة العامة والحساب الجاري في السنوات 1996-1997، كما أن ارتفاع نسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي ابتداء من سنة 2000 أدى إلى انخفاض رصيد كل من الموازنة العامة والحساب الجاري، كما أن انخفاض نسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي ابتداء من سنة 2003 أدى إلى تحسن في رصيد كل من الموازنة العامة والناتج المحلي، ويلاحظ من خلال الشكل أن الإيرادات النفطية مرتبطة بشكل كبير بكل من رصيد الموازنة العامة ورصيد الحساب الجاري، وبالتالي فإن فرضية العجز التوأم موجودة في الجزائر، كما أن الإنفاق الحكومي والإيرادات النفطية يعتبران المحددان الرئيسيان لهذا العجز.

المطلب الثاني: أثر سياسة الإنفاق الحكومي على الصادرات

تمارس سياسة الإنفاق الحكومي تأثيرها على الصادرات من خلال زيادة الطاقة الإنتاجية في المشاريع الاستثمارية العامة(الإنفاق الاستثماري)، أو الخاصة على اعتبار أن الإنفاق الحكومي والسياسة المالية يمكن أن تساهم بقوة في توفير المناخ الاستثماري الملائم للقطاع الخاص، بتطوير البنية التحتية مما يؤدي إلى زيادة ربحيته، ومن ثم إنتاجه للسوق المحلية وللتصدير، وبهدف تقدير هذه الآثار في الجزائر نستعين بالشكل رقم (25)، إذ يتبين غياب شبه كلي للعلاقة بين الإنفاق الحكومي والصادرات غير النفطية في الجزائر على طول الفترة (2000-2012)، فبالرغم من السياسة المالية التوسعية التي تبنتها الحكومات المتعاقبة بضخ الموارد المالية الهائلة في الاقتصاد إلا أن الصادرات خارج المحروقات بقيت جد متواضعة، مما يعني ضعف فعالية سياسة الإنفاق الحكومي في زيادة وتنشيط الصادرات.

الشكل رقم (25): تطور نسبة الإنفاق الحكومي والصادرات خارج المحروقات إلى الناتج خلال الفترة(2000-2012)

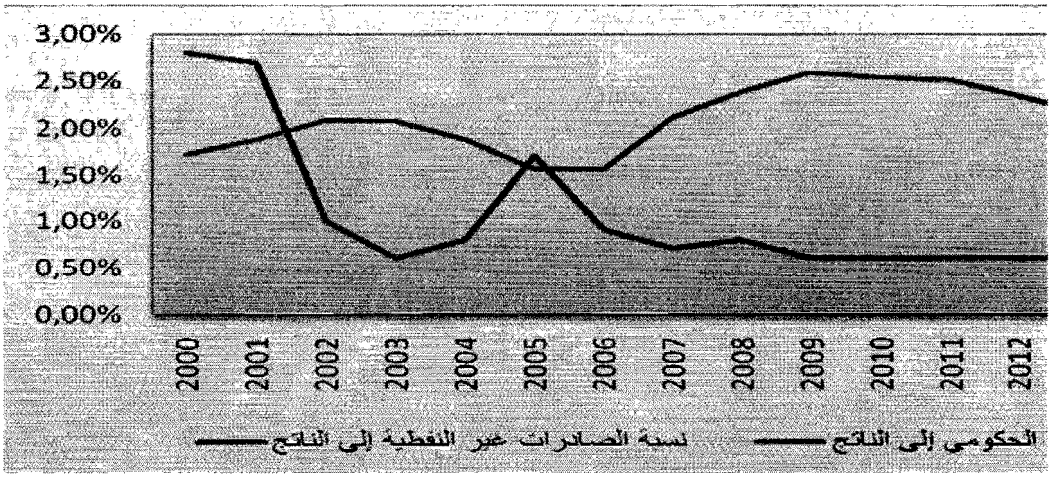

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق الإحصائي رقم 1.

كما يتأكد من الشكل الموالي أن الصادرات النفطية بالكاد تشكل مجموع الصادرات الجزائرية وبهذا فإن سياسة الإنفاق الحكومي لم تعزز من صادرات الجزائر خارج المحروقات، وجعلت منها متغيرا تابعا لسعر برميل النفط.

الشكل رقم (26): تطور إجمالي الصادرات والصادرات من المحروقات خلال الفترة(2000-2012)

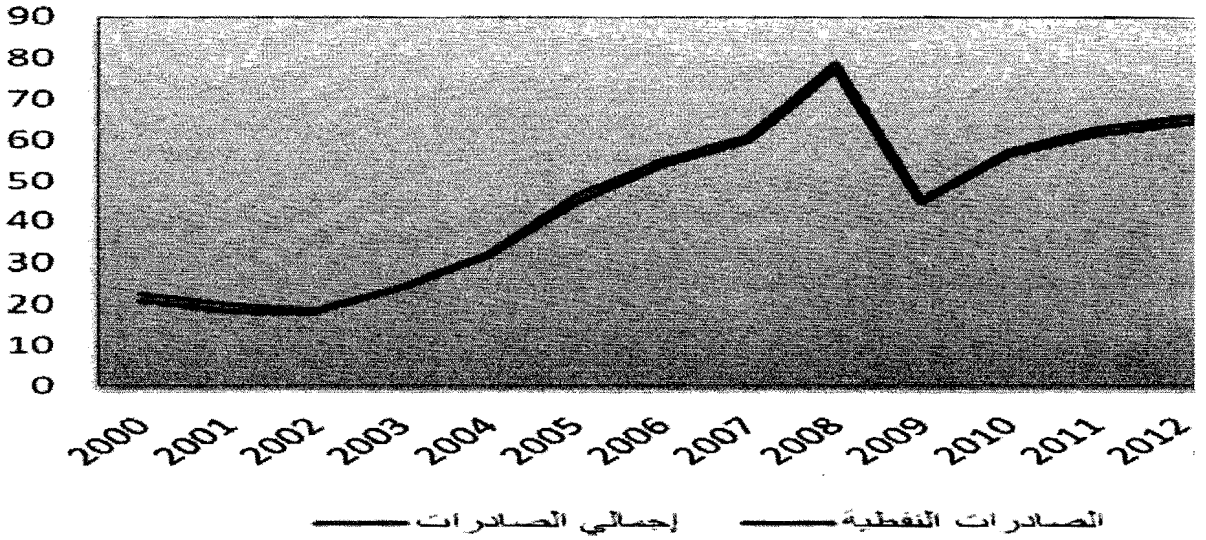

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق الإحصائي رقم 1.

ويظهر من الجدول رقم (19) أن مساهمة قطاع المحروقات في إجمالي القيمة المضافة تدعمت أكثر بعد تبني الإصلاحات الاقتصادية، لتصل بدء من عام 2005 إلى أكثر من 50%، مع استقرارها في حدود 50% في عام 2008، في الوقت نفسه فإن قطاعي الزراعة والصناعة شغلا مكانة أكثر ضعفًا في الناتج المحلي الإجمالي، وانخفضت مساهمتهما في القيمة المضافة إلى نحو 13.19% في عام 2008 ويرجع تراجع مساهمة قطاع المحروقات في إجمالي القيمة المضافة في عام 2009 إلى تراجع أسعار النفط كما تأكد سابقا بنحو 38 دولار للبرميل مقارنة بعام 2008. وبهذا فإن النفقات الهامة للدولة خاصة الاستثمارية لم تعزز من إنتاجية القطاعات المهمة كالزراعة والصناعة، نتيجة تمركزها في مشاريع البنية التحتية والتي تكون مردوديتها في المدى الطويل، إضافة إلى ضعف كفاءة المؤسسات العامة، وهو ما يُضعف من القدرة التصديرية للجزائر ومن قدرتها على تلبية متطلبات سوقها المحلية وبالتالي تعزيز الواردات.

الجدول رقم (19): تطور مساهمة القطاعات الاقتصادية في إجمالي القيمة المضافة للفترة (1990-2009)

القطاعات	1990	1994	1998	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الزراعة %	14.6	12.6	14.6	11.8	11	9	8.7	8.8	6.95	9.86
المحروقات %	30.2	29.8	30.4	44.5	46.4	53.2	53.9	52.3	49.57	32.35
الصناعة التحويلية %	15.6	14	11.6	8	7.3	6.4	5.9	5.9	3.24	4.5
بناء وأشغال عمومية %	13.3	13.1	12	9.3	10	7.9	8.3	9.1	9.02	11.92
التجارة والخدمات %	26.2	30.4	31.5	26.3	25.3	23.5	23.2	23.9	31.22	41.37

Source: La banque d'Algérie, **évolution économique et monétaire de l'Algérie**, rapports 2001 et 2008.

- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2010، ص307-308.

ويعني استمرار انخفاض حصة قطاع الزراعة في القيمة المضافة استمرار التبعية الغذائية للخارج خصوصًا مع زيادة النمو الديموغرافي وارتفاع الحاجيات الناجمة عن انفتاح المجتمع الجزائري على أنماط استهلاكية جديدة، كما أن انخفاض حصة قطاع الصناعة التحويلية في القيمة المضافة الإجمالية يؤكد عدم فعالية سياسات إعادة الهيكلة والخصخصة لأغلب المؤسسات العمومية الصناعية.

ولعل السبب الرئيسي هو استمرار تخبط مناخ الاستثمار في الجزائر في العديد من المعوقات، وهو ما يقف عائقا أما تعزيز الاستثمار العام أو الخاص، ويتأكد ذلك في تقرير التنافسية لعام (2011-2012) الذي أكد على أن صعوبة الوصول إلى التمويل يعتبر أهم معيق للاستثمار في الجزائر بنسبة 19.2% وهذا ما يؤكد ضعف أداء النظام المالي الجزائري، يليه البيروقراطية وضعف فعالية الحكومة بنسبة 18,4% في إشارة إلى التأثير السلبي للإجراءات المعقدة وضعف خدمات الحكومة، وثالث معيق للاستثمار هو ارتفاع مستويات الفساد بنسبة 16%، إضافة إلى عدة معيقات تخص المستوى المتواضع لتكوين اليد العاملة وارتفاع معدلات الضرائب، والتضخم، إضافة إلى تعقيد النظام الضريبي، والممارسات السيئة للقوة العاملة ونظام الصرف الخارجي، وضعف مستوى الهياكل القاعدية، كما يتأكد من الشكل رقم (27).

الشكل رقم (27): أهم معيقات الاستثمار في الجزائر حسب تقرير التنافسية لعام (2011-2012)

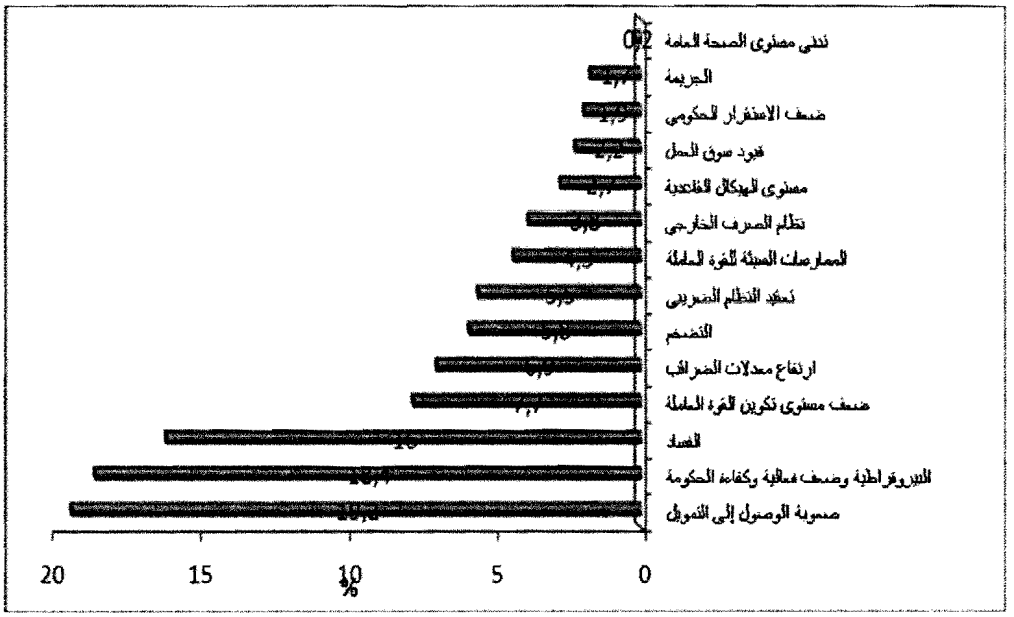

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

World Economic Forum, The global competitiveness report (2011-2012), p. 86.

المطلب الثالث: أثر سياسة الإنفاق الحكومي على الواردات

تحاول الدراسة من خلال هذا العنصر تحليل الأثر الذي تتركه سياسة الإنفاق الحكومي على الواردات والجدول التالي يوضح تطورات كل من الإنفاق الحكومي والواردات في الجزائر خلال فترة الدراسة:

الجدول رقم (20): تطور الإنفاق الحكومي الكلي والواردات في الجزائر خلال الفترة 1990-2012

الوحدة: مليار دج

السنوات	الإنفاق الحكومي الكلي	الواردات
1990	136.5	100
1991	212.1	198.35
1992	420.1	244.49
1993	476.6	269.12
1994	566. 3	424.50
1995	759.6	616.10
1996	724.6	596.71
1997	845.10	594.68
1998	875.7	656.08
1999	961.7	737.62
2000	1178	857.22
2001	1321	930.67
2002	1550.60	1159.17
2003	1811.1	1254.4
2004	1920	1577.14
2005	1950	1820.43
2006	2189.60	1863.50
2007	3108.50	2326
2008	4191	2451.73
2009	4246.3	2716.98
2010	4466.9	2892.93
2011	5514	3418.34
2012	5612	3998.37

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق الإحصائي رقم (01).

وتستخدم الدراسة الأسلوب القياسي الكمي من أجل تأكيد أثر الإنفاق الحكومي على الواردات وسيتم دراسة العلاقة بين الواردات (MR) كمتغير تابع، والإنفاق الحكومي (DP) كمتغير مستقل:

وبتطبيق هذا النموذج على الاقتصاد الجزائري باستخدام برنامج (**Eviews**) كانت النتائج على النحو التالي:

الجدول رقم (21): نتائج تحليل معادلة الإنفاق الحكومي والواردات

Dependent Variable: MR
Method: Least Squares
Date: 06/01/14 Time: 12:36
Sample: 1990 2012
Included observations: 23

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	119.5302	61.59806	1.940486	0.0659
DP	0.642928	0.023922	26.87643	0.0000

R-squared	0.971749	Mean dependent var	1378.458
Adjusted R-squared	0.970404	S.D. dependent var	1115.156
S.E. of regression	191.8460	Akaike info criterion	13.43420
Sum squared resid	772902.2	Schwarz criterion	13.53294
Log likelihood	-152.4933	F-statistic	722.3425
Durbin-Watson stat	1.108413	Prob(F-statistic)	0.000000

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم (20) .

ونخلص من خلال الجدول السابق إلى المعادلة التالية:

$$Mr = c + x\ Dp$$

$$T_c = 26.88 \text{ ، } R^2 = 0.97 \text{ ، } D\text{-}W = 1.10 \text{ ، } .t_t = 2.07 \text{ ، } F_t = 4.30 \text{ ، } F_c = 722.34$$

$$Mr = 119.53 + 0.64Dp$$

1- التفسير الإحصائي

نلاحظ من خلال معطيات الجدول أن قيمة **Prob** المقابلة لميول المتغير المستقل أنها أقل من 5% مما يدل على رفض فرضية العدم التي تقول بأن C وx معدومين، وبالتالي معنوية المتغير المستقل (الإنفاق الحكومي) وقدرته على تفسير التغيرات في المتغير التابع (الواردات).

كما نلاحظ أيضا أن t_c المحسوبة والتي تساوي 26.88 أكبر من t_t مما يدل على معنوية المعلمة.

كما أن قيمة F_c =722.34 أكبر من قيمة F_t وذلك عند درجة معنوية **5%** ما يدل على معنوية معامل التحديد المحسوب.

كما أن إحصائية D-w تساوي 1.10 وهي تقع في مجال استقلالية الأخطاء [1,24 ، 0] وهو ما يدل على معنوية النموذج ككل وجودته.

كما يشير معامل التحديد والذي يساوي0.97 وهو ما يعني أن97% من التغيرات الحاصلة في الواردات راجعة إلى التغيرات الحاصلة في الإنفاق الحكومي، أما 3% أي النسبة المتبقية فترجع إلى متغيرات عشوائية لم يتضمنها النموذج، ويشير هذا النموذج إلى قوة العلاقة الارتباطية بين الإنفاق الحكومي كمتغير مستقل والواردات كمتغير تابع.

2- التفسير الاقتصادي للنموذج

يشير معامل انحدار الإنفاق الحكومي أن تغير وحدة واحدة من رصيد الإنفاق الحكومي سيؤدي إلى زيادة الواردات بـــ 0.64، وهذا دليل على العلاقة الكبيرة الموجودة بين الإنفاق الحكومي والواردات حيث أن مقدارا كبيرا من الإنفاق الحكومي يتسرب خارج الاقتصاد الوطني في شكل واردات.

الشكل رقم(28): العلاقة بين الإنفاق الحكومي الكلي والواردات خلال الفترة (1990-2012)

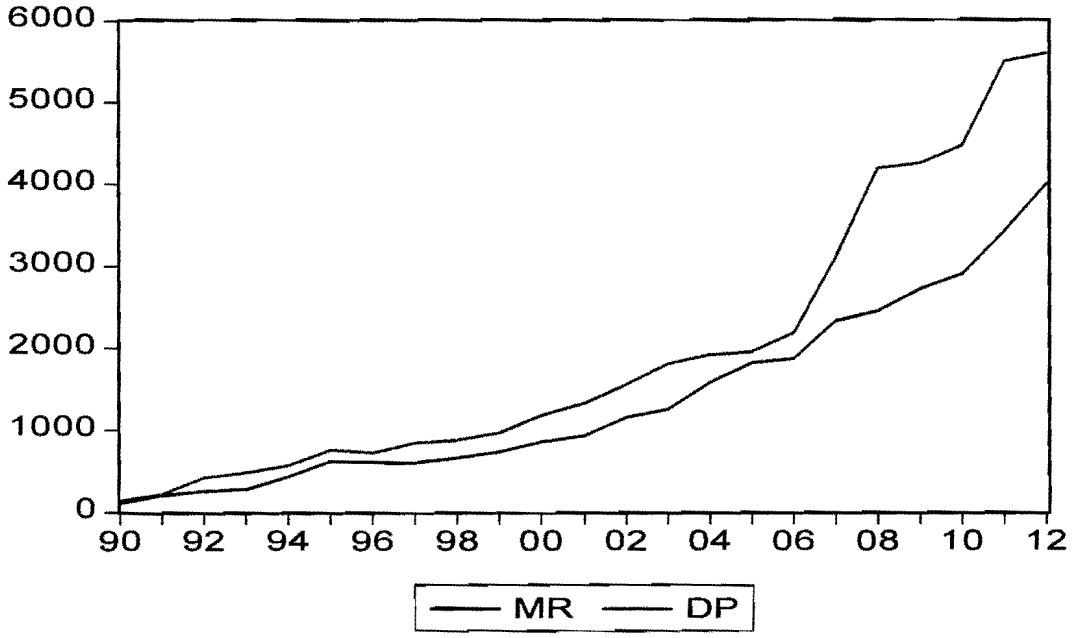

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم (19)

وتتضح العلاقة بين الأنفاق الجاري والاستثماري والواردات في الجزائر الفترة خلال من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم(29): تطور معدل نمو الإنفاق الاستثماري والجاري و الواردات في الجزائر خلال الفترة (2001 - 2012)

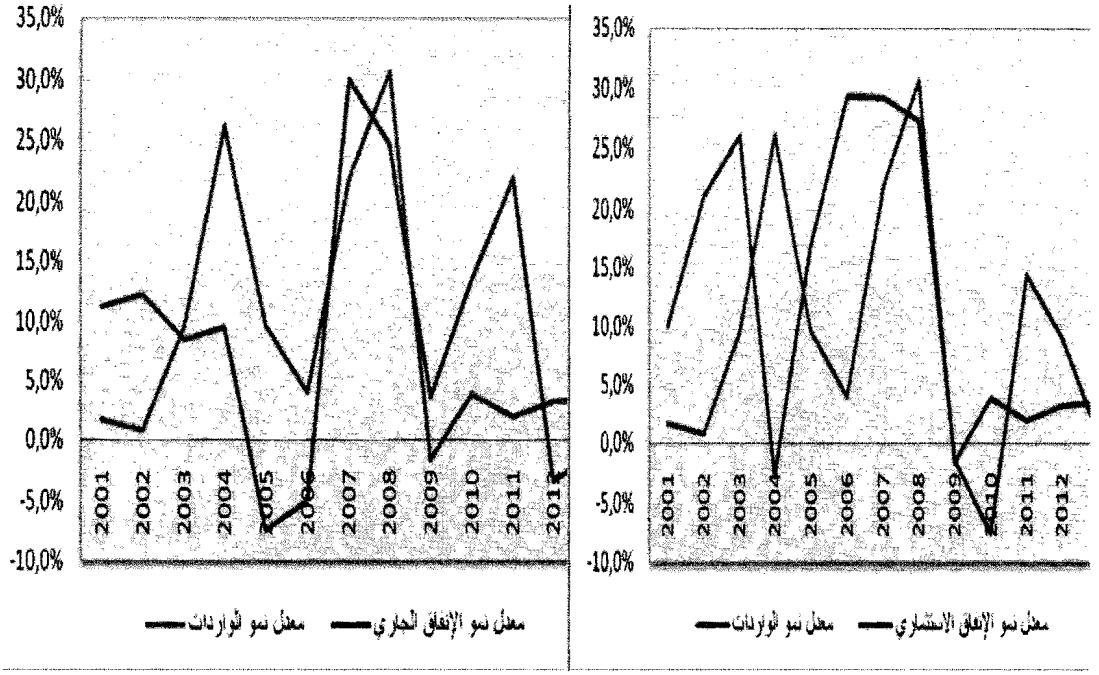

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق رقم (01).

نلاحظ من خلال الشكل العلاقة الموجودة بين كل من الواردات والإنفاق الحكومي الاستثماري والجاري حيث أنه كنتيجة للإرتباط الكبير بين الواردات والإنفاق الحكومي، فإن تحليل علاقة الورادات بهيكل الإنفاق الحكومي يؤكد الإرتباط الكبير بين الإنفاق الجاري والاستثماري بالواردات، إذ يتضح من خلال الشكل السابق أن تراجع معدل نمو الإنفاق الجاري في عامي 2005 و2006 أدى إلى تراجع معدل نمو الواردات في حين ارتفاعه في عامي 2007 و2008 أدى كذلك إلى زيادة الواردات، ويرجع ذلك إلى تغطية الطلب المحلي المتزايد والناتج عن الإنفاق الجاري، خاصة وأن نسبة معتبرة منه كانت في شكل رواتب وأجور، وفي ظل عجز الجهاز الإنتاجي المحلي على تغطية الطلب، يتم تغطيته بالإستيراد، ونفس الكلام ينطبق مع الإنفاق الاستثماري لتغطية الطلب المحلي للمشاريع الاستثمارية في البنية التحتية من السلع والتجهيزات المختلفة.

إن زيادة الإنفاق الحكومي الجاري والاستثماري سيؤدي إلى زيادة حجم الواردات اللازمة لسد الطلب

المحلي المتزايد على السلع والخدمات الاستهلاكية أو السلع الإنتاجية، وبالتالي يزداد خروج رأس المال أي يزداد التسرب من دورة الدخل والذي يؤدي بدوره إلى تخفيض قيمة مضاعف الإنفاق الحكومي، ناهيك عن المستوى المتدني لأداء المنشأة الحكومية وتضخم حجم الجهاز الإداري في الجزائر.

خاتمة الفصل

مرت سياسة الإنفاق الحكومي في الجزائر بالعديد من المراحل استجابة لأولويات التنمية وظروف كل مرحلة، فبعد إبرام اتفاقيات التثبيت والتعديل الهيكلي، والتي كان لها بالغ الأثر على مستوى تطور الإنفاق الحكومي الكلي وخاصة الاستثماري بتسجيله لمعدلات نمو سالبة، وجاءت مرحلة تسطير برامج تنموية ضخمة رصدت لها مبالغ هائلة بعد ارتفاع أسعار النفط مع بداية الألفية الثالثة، لذلك نمت النفقات العامة بالأسعار الجارية والثابتة بنسب كبيرة.

تقييما للعلاقة الموجودة بين سياسة الإنفاق الحكومي والحساب الجاري في إطار فرضية العجز التوأم تم تحليل تطور مختلف مؤشرات السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة(1990-2012) من الإنفاق الكلي والجاري والاستثماري بالأسعار الجارية والثابتة، بالإضافة إلى رصيد الموازنة العامة وتطور الإيرادات العامة والجباية البترولية، بالإضافة إلى تحليل تطور مؤشرات التوازن الخارجي خلال نفس الفترة، مع اختبار صحة فرضية العجز(الفائض) التوأم في الاقتصاد الجزائري، وتحليل تأثير الإنفاق الحكومي في كل من الصادرات والواردات.

خاتمة عامة

خاتمة عامة

تناولت هذه الدراسة تحليل تأثير سياسة الإنفاق الحكومي على التوازن الخارجي، وقد تم صياغة الجوانب النظرية للدراسة في فصلين، مع تحليل وتقدير هذا الأثر في حالة الجزائر في دراسة الحالة. فبعد تبيان مختلف الجوانب المتعلقة بالإنفاق الحكومي من مفاهيم نظرية(التعريف، التقسيمات، الضوابط، الآثار على متغيرات اقتصادية كلية)، تم تبيان مختلف مكونات ميزان المدفوعات، ومفهوم الاختلال والتوازن في ميزان المدفوعات، وأسباب الاختلال وعلاجه، وتأثير الإنفاق الحكومي على ميزان المدفوعات من الجانب النظري، وقد تناول الفصل الثالث الخلفية النظرية لبرامج الإنفاق الحكومي والإصلاحات الاقتصادية خلال فترة الدراسة، وتحليل تطور مختلف جوانب الإنفاق الحكومي وميزان المدفوعات، مع تقدير مساهمة الإنفاق الحكومي في تحقيق التوازن الخارجي، وقد خلصت الدراسة إلى نتائج وتوصيات، تتلخص في:

1- النتائج

بناء على ما قدم من تحليل سابق توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

❖ **نتائج الدراسة النظرية**

- تعد سياسة الإنفاق الحكومي أداة فعالة في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية ومعالجة الاختلالات الناتجة عن الدورة الاقتصادية إلا أن هذه الفعالية مرتبطة بمجموعة من العوامل، منها المقدرة المالية للدولة، كما أن هدف التوازن الخارجي يفرض على السلطات توخي الحذر عند تسطير سياسة الإنفاق الحكومي؛
- يتمثل التوازن الخارجي في توازن ميزان المدفوعات، الذي يتراوح بين حالة الفائض والعجز وكلاهما لا يخدم الاقتصاد المحلي، ويبقى أفضل حالات ميزان المدفوعات هو التوازن؛
- معظم الدول النامية تعاني اختلالا خارجيا هيكليا تصعب معالجته باستخدام أدوات السياسة النقدية والمالية؛
- سبب الاختلال الخارجي الذي تعاني منه الاقتصاديات النامية هو راجع لحدوث فرط في الطلب؛

في ظل اقتصاد مفتوح ونظام صرف مرن فإن سياسة الإنفاق الحكومي تكون أكثر فعالية في حالة حركة رؤوس الأموال الضعيفة نسبيا

- لنظام الصرف دور كبير في تحديد فعالية سياسة الإنفاق الحكومي في تحقيق التوازن الخارجي، لذلك وجب التنسيق بين سياسة الإنفاق الحكومي وسياسة الصرف الأجنبي.

❖ **نتائج الدراسة التطبيقية**

من خلال الدراسة التطبيقية للموضوع تم التوصل إلى النتائج التالية:

- تأكد جليا بأن ظاهرة تزايد النفقات العامة موجودة في الاقتصاد الجزائري، سواء بالأسعار الجارية أو الثابتة أو عند مقارنتها كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.
- استمرار تحكم سعر برميل النفط في مستوى الإنفاق الكلي، ورصيد الموازنة العامة في الجزائر ويفسر ذلك بازدياد حجم القطاع الموازي، وطبيعة التركيبة القطاعية للأنشطة الإنتاجية، إضافة إلى تحكمه في مؤشرات التوازن الخارجي ممثلة في رصيد ميزان المدفوعات، احتياطات الصرف، رصيد الحساب الجاري والميزان التجاري.
- بينت الدراسة أن فرضية العجز(الفائض) التوأم موجودة في الاقتصاد الجزائري، فازدياد الإنفاق الحكومي يؤدي إلى تسجيل عجز في الموازنة(أو تخفيض الفائض)، ما ينعكس في تسجيل عجز في الحساب الجاري(أو تخفيض فائضه)، وبالتالي هناك تأثير سلبي للإنفاق الحكومي على رصيد الحساب الجاري.
- يبقى تأثير النفقات الحكومية على الصادرات شبه مهمل، نتيجة استمرار تشوه هيكل الصادرات، مما يعني أن ما تم ضخه من مبالغ هائلة لم تسمح بزيادة إنتاجية الشركات العامة في القطاعات الإنتاجية ولم توفر المناخ الاستثماري الملائم لإشراك القطاع الخاص في عملية التنمية، وقد تأكد ذلك جليا استمرار هيمنة الصادرات النفطية على هيكل الصادرات.
- أدت النفقات الحكومية (في ظل ضعف مرونة الجهاز الإنتاجي المحلي، وغياب آليات السوق وانتشار الفساد والقطاع الموازي) إلى زيادة هائلة في الواردات، لتغطية الطلب المحلي المتزايد، وقد تأكد الارتباط الموجب بين الإنفاق الجاري والاستثماري والواردات، وهذا من شأنه إضعاف آلية المضاعف في الاقتصاد الجزائري.
- بتحليل هيكل الواردات، تأكد أن أغلبية الإنفاق الحكومي الموجه لتمويل زيادة الاستيراد اتجه أساسا لتغطية تكلفة الواردات من المواد الغذائية والاستهلاكية(بفعل تراجع مكانة الزراعة في إجمالي القيمة المضافة وانفتاح المجتمع الجزائي على أنماط استهلاكية جديدة)، ولتغطية تكلفة الواردات من المواد نصف المصنعة والتجهيزات الصناعية، وهذا ما يتوافق مع زيادة دور الدولة في الاقتصاد بفعل زيادة إنفاقها في البنية التحتية.

2- التوصيات

انطلاقا من النتائج السابقة المبنية على التحليل، يمكن تقديم التوصيات التالية:

- ضرورة إعادة تخصيص الإنفاق الحكومي، بزيادة حصة التعليم والتكوين والتدريب، وتطوير أساليب التسيير.

- تقليل الاعتماد على الجباية البترولية، ويتم ذلك بإصلاح الإدارة الضريبية والنظام الضريبي ومحاربة الفساد والقطاع الموازي.
- ضرورة تهيئة المناخ الاستثماري الملائم للقطاع الخاص، وإصلاح مؤسسات القطاع العام بتطوير أساليب تسييرها، مما من شأنه تغطية الطلب المحلي المتزايد من السلع والخدمات الناتج عن زيادة الإنفاق الحكومي لتقليص تكلفة الواردات.
- ضرورة ترشيد و حوكمة الإنفاق الحكومي بالاستناد إلى تحليل التكاليف والإيرادات في إنجاز المشاريع وعرضها بكل شفافية، مع ضرورة التنسيق بين مختلف الهيئات والمصالح المكلفة بالإقرار والتنفيذ ؛
- ضرورة وضع سياسة تقوم على انتقاء المشاريع والخروج من سياسة تنفيذ المشاريع الإنفاقية ذات القيمة الإجمالية المرتفعة، لأنها تضع الدولة أمام مشكلة صعوبة العودة بالإنفاق الحكومي إلى مستوياته السابقة بعد انتهاء تنفيذ تلك المشاريع خصوصا إذا لم تتحقق الأهداف المرجوة؛
- وضع إستراتيجية لتنويع هيكل الصادرات والواردات، بالتحول من تصدير المواد الخام إلى تصدير منتجات صناعية، وهذا ما يتطلب إصلاحات هيكلية لمختلف جوانب الاقتصاد الوطني؛

قائمة المراجع

الملحق الإحصائي رقم (2): تطور هيكل الإنفاق الجاري خلال الفترة (1993-2012) و الإنفاق الاستثماري خلال الفترة (1993-2010)

الإنفاق الاستثماري										الإنفاق الجاري					
التهيئة العمرانية	البنية التحتية الإدارية	البنية التحتية الاجتماعية	التربية والتعليم	البناء	البنية التحتية الاقتصادية	السياحة	الصناعة والطاقة	الري والموارد المائية	الزراعة والصيد البحري	مدفوعات خدمة الدين العام	التحويلات	معدات وأدوات	منح المجاهدين	الرواتب والأجور	
19,19	5,90	4,27	14,74	4,14	17,28	1	5,48	12,01	2,21	27	113,7	16,7	10	121,5	1993
18,25	8,70	6,35	15,55	7,10	15,00	0	5,10	12,70	2,75	41,1	120,9	18,2	12,8	151,7	1994
19,23	10,27	7,60	19,36	4,74	17,82	0	6,25	14,07	2,05	62,2	149,7	29,4	15,6	187,5	1995
20,90	12,6	8,68	24,17	8,36	22,15	8	5,75	17,57	4,10	89	185,3	34,7	18,9	222,8	1996
21,25	14,50	7,93	28,51	9,56	26,76	0	6,86	22,61	6,66	109,4	220,4	43,5	25	245,2	1997
20,70	23,20	8,85	33,50	52,60	23,62	11	8,62	29,80	7,46	110,8	199,1	47,5	37,9	268,6	1998
23,05	22,90	9,18	35,17	60,70	30,06	13	8,55	31,60	6,56	126,4	248,7	53,6	59,9	286,1	1999
29,84	26,87	11,89	39,11	65,31	34,95	5	5,96	33,81	8,53	162,3	292	54,6	57,7	289,6	2000
36,05	31,12	17,49	53,76	78,24	53,90	126	6,44	38,12	20,33	147,5	276,8	46,3	54,4	315,4	2001
41,11	28,43	27,40	55,95	88,40	65,72	54	7,60	75,37	27,06	137,2	334,3	68,5	73,8	339,9	2002
43,09	30,50	31,51	60,03	74,93	71,76	13	5,90	67,26	15,77	114	395,5	58,8	63,2	324,5	2003
27,87	21,30	30,81	61,88	65,99	79,86	2	225	89,05	8,47	15,2	457,1	71,7	69,2	386,9	2004
34	32,01	32	78	56	181,4	40	250	113	12	73,2	410,1	76	79,8	416,6	2005
39,3	37,30	30,50	78,40	87,50	210,6	4	125	132,85	11,09	68,6	517,7	95,7	92,5	447,8	2006
79,350	54,439	41,760	126,160	184,746	380,386	17	200	183,897	15,099	80,5	781,8	93,8	101,6	616,2	2007
78,911	80,365	54,885	135,710	187,570	539,244	100	24	221,022	26,390	61,4	1102,9	11,7	103	838,7	2008
77,613	85,665	68,483	144,913	230,758	398,510	374	134	256,554	25,769	37,4	1108,5	112,5	130,7	910,9	2009
65,349	113,726	71,235	153,513	293,495	381,673	506	164	272,113	22,388	33,2	1140,2	121,7	151,7	1212,6	2010
										42	1544	168	147	1502	2011
										48	1550	177	147	1368	2012

Source :- Algeria, statistical appendis, IMF country report, No 8/102, March 2008 Banque d'Algérie, évolution économique et monétaire en Algérie, rapport 2011. Et FMI, Rapport du FMI n° 11/39, Mars 2011

- عميروش شلغوم، إدر مناد، **مرجع سبق ذكره**، ص 8

الوحدة: مليار دولار

2352,7	54,6	1030,6	2980,6	26,47	19,83	46,3	54,54	1,76	4,23-	21,183	16,95	717,5	1232,5	1950,0	2005
2799,0	65,7	1187,2	3376,8	34,06	20,64	54,7	53,61	1,09	11,22-	29	17,93	1015,6	1174,0	2189,6	2006
2729,8	74.95	574	3682,5	34,2	26,4	60,6	59,6	1	-1,1	30,6	29,6	1434,6	1673,9	3108,5	2007
4088,6	100	999	5190	40,6	38	78,6	77,2	1,4	2,5	34,5	37,0	1973,3	2217,7	4191	2008
2412,7	62.3	-550	3696,3	7,8	37,4	45,2	44,4	0,8	3,5	0,4	3,9	1946,3	2300	4246,3	2009
3006	80.2	-453	4013,9	18,2	38,9	57,1	56,1	1	3,4	12,2	15,6	1807,9	2659	4466,9	2010
3440	78.8	-439	5075	22,8	39,7	62,5	61,3	1,2	0,2	15,7	16,0	2111	3403	5514	2011
3709	82.3	-157	5455	24,4	41	65,4	64,1	1,3	0,2	17,2	17,3	2322	3290	5612	2012

Source : Banque d'Algérie, **évolution économique et monétaire en Algérie**, rapport 2011, 2008, 2007, 2004.
Algeria: Statistical Appendix, IMF Country Report No. 11/40, February 2011
International Monetary Fund, IMF contry report, n°: 7/95 (March2007), 98/87 (September1998).
Fond monétaire international, rapport du FIM n° 11/39, Mars 2011 ,p23
Fond monétaire international, rapport du FIM n° 11/40, Février 2011 ,p33
Office nationale des statistiques, statistiques sur l'économie Algérienne, période 1970-2002.

الملحق الإحصائي رقم (1): تطور متغيرات الإقتصاد الكلي في الجزائر خلال الفترة (1990-2012)

الوحدة: مليار دولار

السنوات	الإنفاق الحكومي الكلي	الإنفاق الجاري	الإنفاق الاستثماري	رصيد ميزان المدفوعات	رصيد الحساب الجاري	رصيد حساب رأس المال	الصادرات غير النفطية	الصادرات النفطية	إجمالي الصادرات Fob	إجمالي الواردات Fob	رصيد الميزان التجاري	الإيرادات العامة	رصيد الموازنة العامة	سعر برميل النفط	الإيرادات النفطية
1990	136.5	88.8	47.7	-0.2	1.420	1-	1	12.4	13.4	11.5	1.9	164.22	27.72	21.5	76.2
1991	212.1	153.8	58.3	0.5	2.400	2.09-	0.9	12	12.9	11.2	1.7	277.26	65.16	18.8	161.5
1992	420.1	276.1	144.0	0.23	1.30	-1.07	0,53	10,98	11,51	8,30	3,21	435.36	15.26	18.6	193.8
1993	476.6	291.4	185.2	-0.01	0.80	-0.81	0,53	9,88	10,41	7,99	2,42	338.54	-138.06	16.3	185
1994	566.3	330.4	235.9	-4.38	-1.84	-2.54	0,28	8,61	8,81	9,15	-0,26	538.22	-28.08	17.6	257.7
1995	759.6	473.7	285.9	-6.32	-2.24	-4.09	0,53	9,73	10,26	10,10	-0,16	769.12	9.52	21.6	358.8
1996	724.6	550.6	174.0	-2.09	1.25	-3,34	0,57	12,65	13,22	9,09	-4,13	822.7	98.1	19.4	519.7
1997	845.1	643.5	201.6	1.16	3.45	-2,29	0,64	13,18	13,82	8,13	5,69	925.88	80.78	12.8	592.5
1998	875.7	663.8	211.8	-1.74	-0.91	083-	0,37	9,77	10,14	8,63	1,51	775.74	-99.96	18.03	425.9
1999	961.7	774.7	186.9	-2.38	0.02	2,38-	0.41	11,91	12,32	8,96	3,36	955.04	-6.66	28	588.2
2000	1178,1	856,2	321,9	7,57	9,142	1,36-	1,54	21,06	22,6	11,7	10,9	1578,1	400	28,5	1 213,2
2001	1321,0	963,6	357,4	6,19	8.850	0,87	1,47	18,53	20	11,9	8,1	1505,5	184,5	24,9	1 001,4
2002	1550,6	1097,7	452,9	3,65	4,359	0,71-	0,59	18,11	18,7	12	6,7	1603,2	52,6	25,2	1 007,9

الملاحق

❖ قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

أ- الكتب

1- إبراهيم بن داود، **الرقابة المالية على النفقات العامة في القانون الجزائري والمقارن** ، دار الكتاب الحديث ، القاهرة ، 2010.

2- أحمد عبد السميع علام **المالية العامة – مفاهيم والتحليل الاقتصادي و التطبيق**، الوفاء القانونية ط1، الإسكندرية، 2012.

3- أحمد فريد مصطفى، **الاقتصاد الدولي**، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، بدون سنة نشر.

4- بالعزوز بن علي، **محاضرات في النظريات والسياسات النقدية**، الطبعة 3، دون بلد نشر، دون سنة نشر.

5- بسام الحجازي، **العلاقات الاقتصادي الدولية**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2003.

6- توفيق عبد الرحيم يوسف حسن، **الإدارة المالية الدولية والتعامل بالعملات الأجنبية**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2010.

7- جهاد سعيد خصاونة، **علم المالية العامة والتشريع الضريبي**، الطبعة الأولى، دار وائل، 2010.

8- حسن خلف فليح، **المالية العامة**، ط 1، عالم الكتب الحديث، عمان، 2008.

9- حسين مصطفى حسين، **المالية العامة**، ط5، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006.

10- خالد شحادة الخطيب، احمد زهير شامية: **أسس المالية العامة**، ط3، دار وائل للنشر والتوزيع عمان، 2007.

11- خالد عبد القادر، **السياسة المالية كأداة للنمو والتثبيت، صندوق النمو الداخلي، معهد السياسات الاقتصادية** دورة الاقتصاد الكلي ومالية الحكومة، 2006

12- دريد كامل آل شبيب، **المالية الدولية**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2011.

13- زينب حسين عوض الله، **أساسيات المالية العامة**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2006.

14- سعيد عبد العزيز عثمان، **المالية العامة-مدخل تحليلي معاصر**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008.

15- سعيد علي العبيدي، **اقتصاديات المالية العامة**، ط1، دار دجلة، عمان: الأردن، 2011.

16- سامي خليل، **نظرية الاقتصاد الكلي**، الكتاب الثاني، الكويت، كاظمة للنشر، 1999.

17- سمير فخري نعمة، **العلاقات التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة**، وانعكاساتها على ميزان المدفوعات، دار اليازوري، العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2011.

18- سي بول هالوود، رونالد ماكدونالد، **النقود و التمويل الدولي**،(السعودية: ترجمة محمود حسن عمر) دار المريخ للنشر، 2007.

19- سوزي عدلي ناشد، **الوجيز في المالية العامة النفقات العامة – الإيرادات العامة-المالية العامة**، الدار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية: مصر، 2000.

20- سوزي عدلي ناشد، **المالية العامة** -النفقات العامة،الإيرادات العامة، الميزانية العامة- منشورات الحلبي الحقوقية بيروت، 2009.

21- صفوت عبد السلام عوض الله، **سعر الصرف وأثره على علاج اختلال ميزان المدفوعات**، دار النهضة العربية للنشر، القاهرة،2000.

22- صبحي تادرس قريصة، ومدحت محمد العقاد، **النقود والبنوك والعلاقات الدولية**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت 1983.

23- طويل بهاء الدين، **دور السياسات المالية والنقدية ضمن نموذج M- F**، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الحادي عشر، جامعة باتنة الجزائر، 2012.

24- عادل أحمد حشيش، **أساسيات المالية العامة**، دار المعرفة، الإسكندرية، 1996.

25- عادل المهدي، **العلاقات النقدية الدولية**، جهاز نشر وتوزيع الكتب الجامعية، مصر، 2003.

26- عبد الرحمان يسرى أحمد، **الاقتصاديات الدولية**،الدار الجامعية طبع نشر وتوزيع، الإسكندرية 1998.

27- عبد الرزاق الفارس، **الحكومة والفقراء والإنفاق العام**، مركز دراسات الوحدة العربية،ط2، بيروت: لبنان، 2001.

28- عبد القادر السيد متولي، **الاقتصاد الدولي بين النظرية والسياسات**، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، 2010.

29- عبد المجيد قدي، **مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**، ط3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006.

30- عبد المطلب عبد الحميد، **السياسات الاقتصادية على المستوى الاقتصاد القومي**، مجموعة النيل العربية للنشر، القاهرة: مصر، 2003

31- علي العربي، عبد المعطي عساف، **إدارة المالية العامة**، الكويت، لا توجد سنة نشر.

32- علي زغدود، **المالية العامة**، ط4، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011.

33- علي خليل، سليمان أحمد اللوزي، **المالية العامة**، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2000.

34- عميروش شلغوم، **دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية**، دار الحسن العصرية، بيروت،2012 .

35- عيسى خليفي، **هيكل الموازنة العامة للدولة – في الاقتصاد الإسلامي**، دار النفائس، الأردن، ط1 2011.

36- فاطمة السويسي، **المالية العامة**، المؤسسة الحديثة، طرابلس، 2005.

37- لعمارة جمال، **منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر**، ط1، دار الفجر للنشر والتوزيع الجزائر، 2004.

38- مجدي شهاب، **أصول الاقتصاد العام- المالية العامة**، دار الجامعية الجديدة، الإسكندرية ،2004

39- محمد زكي الشافعي، **مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية**، دار النهضة العربية، بيروت، دون سنة نشر.

40- محمود يونس، **اقتصاديات دولية** ، دار الجامعية، مصر، 2000.

41- محمد البنا، **اقتصاديات المالية العامة – مدخل حديث**– الدار الجامعية، الإسكندرية: مصر،2009.

42- محمد الصغير بعلي، يسرى أبو العلا، **المالية العامة**، دار العلوم ،عنابة :الجزائر ،2003.

43- محمد دويدار، **مبادئ الاقتصاد السياسي** ، الجزء الرابع، الاقتصاد المالي، ط 1، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت، دون سنة نشر.

44- محمد سيد عابد، **التجارة الدولية**، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 2001 .

45- محمد شاكر العصفور، **أصول الموازنة العامة**، ط1، دار المسيرة، عمان، 2008.

46- محمد طاقة، هدى العزاوي، **اقتصاديات المالية العامة** ، ط2 ، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، عمان : الأردن ، 2010.

47- محمد عباس محرزي، **اقتصاديات المالية العامة**، ط4، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.

48- محمود حسين الوادي ، زكريا أحمد عزام، **مبادئ المالية العامة** ،ط1، المسيرة للنشر والتوزيع، 2007.

49- محمود حسين الوادي، كاظم جاسم العيساوي، **الاقتصاد الكلي -تحليل نظري وتطبيقي-** ط1، دار المسيرة للنشر، الأردن، 2007.

50- ميراندا زغلول رزق، **المالية الدولية**، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، 2010.

51- نوازد عبد الرحمان الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، **المدخل الحديث في المالية العامة**، 2005.

52- هجير عدنان زكي، **الاقتصاد الدولي**، دار الفكر ، دمشق ، 2008 .

53- يسرى أبو العلا وآخرون، **المالية العامة والتشريع الضريبي**، مركز التعليم المفتوح، جامعة بنها، كلية الحقوق، دون سنة للنشر.

ب-الرسائل والأطروحات

1- مسعود دراوسي، **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي – دراسة حالة الجزائر (1990-2004)**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2005-2006.

2- أويابة صالح، **أثر التغير في سعر الصرف على التوازن الاقتصادي**، دراسة حالة الجزائر-1990-2009-مذكرة ماجستير، تخصص تجارة دولية ، غرداية – الجزائر، 2010-2011

3- بن نوار بومدين، **النفقات العامة على التعليم-دراسة حالة قطاع التربية الوطنية بالجزائر1980-2008**، مذكرة ماجستير، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة تلمسان، الجزائر، 2011.

4- بودخدخ كريم، **أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي – دراسة حالة الجزائر 2001 - 2009**، مذكرة ماجستير، تخصص نقود ومالية جامعة الجزائر ، 2009.

5- حنان لعروق، **سياسة سعر الصرف والتوازن الخارجي-دراسة حالة الجزائر-،مذكرة ماجستير، 2004-2005**، جامعة قسنطينة: الجزائر، 2005

6- وليد عايب، **سياسة الانفاق الحكومي كأداة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي-الاقصاد الجزائري نمودجا**- رسالة ماجستير، جامعة دمشق، 2009.

جـ -المجلات

1- علي سيف علي المزروعي، **أثر الإنفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي**، مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد الأول، 2012.

د- المداخلات و الملتقيات:

1- بلعاطل عياش، نوي سميحة، آلية ترشيد الإنفاق العام من أجل تحقيق التنمية البشرية المستدامة في الجزائر 2001-2014، مداخلة ضمن أبحاث المؤتمر الدولي حول: **تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل و الاستثمار و النمو الاقتصاد خلال الفترة 2001-2014**، مدارس الدكتوراه- جامعة سطيف1، الجزائر، 12/11 مارس 2013.

2- عميروش شلغوم، إدر مناد: **أثر سياسة الانفاق الحكومي في الحكومي في الميزان التجاري**، حالة الجزائر خلال الفترة(2001-2014)، الملتقى الدولي الأول حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي (2001-2014)، جامعة سطيف، يومي 11و12مارس2013.

و- المنشورات والتقارير

1- صندوق النقد الدولي، **دليل ميزان المدفوعات** ، الطبعة الخامسة .

2- صندوق النقد العربي،**تقرير حول موازين المدفوعات والدين العام الخارجي للدول العربية للفترة 1991-2001**، عدد 16، أبوظبي، 2002.

3- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2010.

4- مولود لعرابة، عبد الحق بوعتروس، **الآثار الاقتصادية لتخفيض قيمة العملة في الاقتصاديات النامية- حالة الجزائر**- تقرير نهائي لوحدة بحث، غير منشورة، جامعة منتوري قسنطينة، 2000.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

A- Les thèses et Les études

1- Ali Salman Salah, **public sector deficits and macro economic performance in Lebanon**,thesis submitted to obtain doctors in philosophy, university of Wollongong, Australia, 2004

2-CH biales, **modélisation des l'équilibre macroéconomique**, publications de l'université de lyon, paris, 2005

Mohamed lamine Ould-Dheby, **articulation de déficit budgétaire-déficit** 3- **l'UMA**, centre d'études en **extérieur et de la dette publique, cas de** macroéconomie et finance internationale, CEMAFI, université de Nice Sophia Antipolis, 2004

B- Rapport statistiques

1-Algeria: Statistical Appendix, IMF Country Report No. 11/40, February 2011

International Monetary Fund, IMF country report, n°: 7/95 (March2007), 98/87 (September1998).

2- Algeria statistical Appendix IFM Country Report No. 98/102 march 1998. Report No 01/163 September 2001; Report No 07/95 March 2007. Report No08/102 March 2008. Rapport No18.21.January 2013.

3- **Algeria: Statistical Appendix,** IMF Country Report No. 11/40, February 2011.

4- Banque d'Algérie, **évolution économique et monétaire en Algérie**, rapport 2011, 2008, 2007, 2004.

5- Banque d'Algérie, MEDIABANK-N °35, Avril/Mai 1998, p7

6- Fond monétaire international, rapport du FMI n° 11/39, Mars 2011 .

7- Fond monétaire international, rapport du FMI n° 11/40, Février 2011.

8- Office nationale des statistiques, statistiques sur l'économie Algérienne, période 1970-2002.

9-La banque d'Algérie, **évolution économique et monétaire de l'Algérie**, rapports 2001 et 2008.

10-World Economic Forum, **The global competitiveness** report (2011-2012).

ثالثا: مواقع الإنترنت المستعملة

1- منير خالد براح، الديوان الوطني للإحصائيات، تاريخ الإطلاع 2014/03/31 الساعة 10:30 بموقع: http:// www.ons.dz .

2- بنك الجزائر، النشرات الإحصائية الثلاثية 2008-2013

3- بنك الجزائر، المديرية العامة للجمارك، المركز الوطني للإحصائيات والإعلام الآلي للجمارك.

www. Bank of Algeria.dz/ rapport.htm consulter le 04/02/2014(10 :30).